الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعةمحمد بوضياف - المسيلة
كليـة الحقوق و العلوم السياسية
Tél. / Fax : + 213 35 54 05 05
WWW-UNIV-MSILA.DZ

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de
la Recherche Scientifique
Université Mohammed Boudiaf – M'sila
Faculté de Droit et des Sciences Politiques
Tél. / Fax : + 213 35 54 05 05
BP;166,Ichbilia 28003,M'Sila- Algérie

الرقم: 247 / ك ح ع س / 2025 المسيلة:10/07/2025

مستخرج فردي من محضر مداولات المجلس العلمي للكلية

في يوم **العشرين** من شهر ماي ألفين وخمسة وعشرون اجتمع أعضاء المجلس العلمي للكلية في دورته العادية.

و بناءا على التقارير الايجابية للخبراء:

د/ برابح السعيد (جامعة المسيلة).

د/ يرمش مراد (جامعة المسيلة).

بخصوص المؤلف البيداغوجي للدكتور(ة): **هشام مسعودي** / قسم: **الحقوق** . المعنون بـ:**"منهجية البحث العلمي"**.

تم اعتماد المؤلف البيداغوجي المذكورة أعلاه والمصادقة عليه من طرف المجلس العلمي.

رئيس المجلس العلمي

رئيس المجلس العلمي
أ.د/ والي عبد اللطيف

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
رئيس المجلس العلمي
كلية الحقوق والعلوم السياسية

تاريخ الشهادة: 2025/10/16

رقم الشهادة :1295

شهادة نشر

يشهد مدير دار بصمة علمية للنشر أن الباحث (ة): د. هشام مسعودي

قد نشر (ت) كتاب بعنوان:

كتاب بيداغوجي في منهجية البحث العلمي

موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر تخصص " قانون إداري "

رقم الإيداع القانوني :5-723-02-9969-978 : ISBN

أكتوبر 2025

امضاء وتوقيع مدير الدار/د. قاضي هشام

يمكن استعمال هذه الشهادة بما يسمح به القانون

د. هشام مسعودي

كتاب بيداغوجي في منهجية البحث العلمي

موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر تخصص " قانون إداري "

كتاب بيداغوجي في منهجية البحث العلمي

موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر تخصص " قانون إداري "

د. هشام مسعودي

دار بصمة علمية

عنوان الكتاب:

كتاب بيداغوجي في منهجية البحث العلمي

موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر تخصص " قانون إداري "
تأليف :د. هشام مسعودي
القياس: 16×24 سم
الطبعة: 01

الترقيم الدولي:
ISBN 978-9969-02-723-5
الإيداع القانوني: أكتوبر 2025
حقوق النشر محفوظة للمُؤلف

الناشر:
دار بصمة علمية
ورقلة -وسط المدينة-/الجزائر
شارع الأمير عبد القادر الطابق الثالث مكتب رقم 01 و02

الفاكس: 029761587
الهاتف: 29 59 62 60 06- 0561216454 -0698829618
البريد الالكتروني: dar.bsma.ouargla@gmail.com
Web Site: https://dar.basmailmiya.dz

الأفكار الواردة في الكتاب لا تعبر إلا عن آراء صاحبها

محتوى مقياس منهجية البحث العلمي للسداسي الأول والثاني

وفقا للمقرر الجامعي للسنة الأولى ماسترتخصص : القانون الإداري

محتوى مقياس منهجية البحث العلمي:" السداسي الأول "

المحور الأول مفهوم المناهج وأهميته

البحث العلمي (المفهوم ، الأهمية ،الخصائص)

المعرفة العلمي (المفهوم ، الأهمية ،الخصائص و طرق الوصول إليها)

العلم (مفهوم وتمييز)

المحور الثاني : أنواع المناهج

المنهج الوصفي

منهج تحليلي

منهج استدلالي

منهج استقرائي

منهج مقارن

<u>محتوى مقياس منهجية البحث العلمي</u>: " السداسي الثاني " .

تلخيص كتب قانونية

اقتراح إشكالية البحث وتحديد خطتها ودراستها

منهجية التعليق على الأحكام والقرارات القضائية

إعداد مذكرة إستخلاصية

مقدمة :

تعدّ دراسة منهجية العلوم القانونية لطلبة كليات الحقوق عملية علمية بعيدة التأثير وقوية الفعالية في ميدان التكوين القانوني ،وهذا يقوي لدى الطلبة القدرة على الفهم والتنظيم ويزودهم بطرق وأساليب ومناهج البحث العلمي في ميدان تخصصهم ودراساتهم في ميدان العمل والبحث العلمي مستقبلا.

إن المنهجية تعلم الطالب كيف يفكر ويبحث ويناقش ويعرض ،وكيف يستخدم قدراته الفكرية لاستخرج المسائل القانونية من خلال الوقائع المعروضة وكيف يبحث عن الحل القانوني لها ، وكيفية عرض هذا الحل بطريقة علمية وأسلوب مقنع، تتضمن مادة منهجية العلوم القانونية جانبين ،جانب موضوعي مادي يحتوي على مناهج البحث العلمي المعروفة ببيان كيفية تطبيقها في تخصص العلوم القانونية وجانب شكلي أو الإجرائي يتضمن الكيفيات اللازمة للطالب لإنجاز البحوث والدراسات أو تحضير لإعداد ملفات أو دراسة مواد أو النصوص القانونية أو في صورة تعلق على الأحكام والقرارات القضائية بغية الوصول لنتائج علمية منظمة في يعتبر التعليق على النصوص القانونية منهج يمكن الطالب من تعويد نفسه على مواجهة المسائل القانونية المطروحة مهما كانت صعوبتها فأهميته تكمن في أنه يرمي لتدريب الطالب على استخدام فكره بشكل منطقي وعلمي لحل المسائل التي تعترضه في دراسته الأكاديمية أو العلمية وذلك بتحليل النص الذي أمامه وإعادة تركيبه ليضمن الحل المناسب للمسألة المطروحة يتم التعليق على النصوص وفق منهجية معينة بإتباع خطوات يتعين على الطالب إتباعها .

هذه المواضيع المبرمجة في مقياس منهجية البحث العلمي موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر ، تخصص قانون إداري، شعبة حقوق، ونظرا لأهمية منهجية البحث العلمي لتغطية النقص الذي يعاني منه الطلبة في هذا المقياس ولتطوير قدراتهم ، بغية تحقيق هذا الهدف تم تقسيم هذا الكتاب البيداغوجي إلى فصلين يتضمن كل فصل عدة مباحث رئيسية وعليه سنخوض في دراسة الفصل الأول بداية كما يلي :

تعتبر دراسة وبحث منهجية العلوم القانونية والإدارية لطلبة كليات ومعاهد الحقوق عملية علمية تربوية بعيدة التأثير وقوية الفعالية في ميدان التكوين القانوني والإداري.

هذا يقوي لدى الطلبة القدرة على الاكتشاف والتفسير والفهم والتنظيم ويزودهم بطرق وأساليب ومناهج البحث العلمي في ميدان تخصصاتهم ودراساتهم واهتماماتهم في ميدان العمل والبحث العلمي مستقبلا.

والمنهجية تحمل معنيين، معنى واسع ومعنى ضيق، المعنى الواسع يضم المنهجية في مفهومها الشكلي والإجرائي والموضوعي، أما المعنى الضيق فيضم المنهجية في مفهومها الموضوعي.

فالجانب الشكلي لعلم المنهجية يتعلق بالمرحلة الأخيرة في إعداد البحث العلمي، وهي مرحلة كتابة البحث وإخراجه في صورته النهائية وهو المعنى الشائع للمنهجية،أما الجانب الإجرائي أو العملي فيهتم بدراسة الإجراءات العملية التي

تساعد الباحث في عملية جمع المعلومات، والأمر هنا يتعلق بالبحوث الميدانية التي تعتمد على العينات والاستبيان وغيرهما.

أما الجانب الموضوعي لعلم المنهجية فهو الذي يتعلق بطريقة التفكير، أي الجانب الذي يضع مجموعة المبادئ والقواعد التي تحكم سير العقل الإنساني في بحثه عن الحقيقة، ويدرس هذا الجانب مختلف المناهج التي وضعها علماء المناهج والتي تقسم إلى صنفين، الأول مناهج علمية أساسية وهي المنهج الاستدلالي والمنهج التاريخي والمنهج التجريبي والمنهج الجدلي، والصنف الثاني مناهج فرعية من بينها المنهج الوصفي والمنهج الإحصائي والمنهج المقارن ومنهج تحليل المضمون ومنهج دراسة حالة ومنهج التعليق على النصوص القانونية والفقهية والقرارات والأحكام القضائية وإعداد استشارة قانونية.

سنقوم خلال هذه الكتاب البيداغوجي المتعلق بمنهجية البحث العلمي في السداسي الأول بمعالجة هذه الموضوعات من خلال المحاور التالية :المحور الأول مفهوم العلم، المحور الثاني المعرفة مفهومها وطرق الوصول لها المحور الثالث مفهوم البحث العلمي والمحور الرابع مناهج البحث العلمي،محور مفهوم المنهجية وأهميتها ،ومحور أنواع مناهج البحث العلمي من حلال التطرق لأهم وأبرز المناهج العلمية المستخدمة في تخصص العلوم القانونية في كليات الحقوق والتي سبق ذكرها في معرض الحديث عن محتوى المقرر الجامعي.

أما ما يتعلق بمقياس المنهجية في السداسي الثاني فسوف نتعرض بالتفصيل والتحليل في عدة محطات متتابعة للمحاور التالية تلخيص كتب قانونية ،وإقتراح إشكالية بحث وخطتها ،بعدها يتم معالجة منهج التعليق القرارات والأحكام

القضائية وإعداد استشارة قانونية،وذلك ضمن نطاق البرنامج الخاص بالمقرر الجامعي

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للعلم

العلم من الموضوعات المعقدة التي أثارت العديد من الإشكاليات الفلسفية عبر التاريخ وممر العصور ،وهو السمة التي يحدد من خلالها مدى تقدم الشعوب وتكوين الحضارات في الماضي والحاضر والمستقبل،وتاريخيا كلما اعتمدت الشعوب على الخرافة والأساطير لتفسير الظواهر العلمية كلما انتشر الجهل والفقر وكلما اعتمدت العلم وسيلة لتفسير الظواهر كلما استطاعت أن تكون لنفسها حضارة وتثبت وجودها في التاريخ.

لقد شهد تاريخ البشرية عبر امتداده الطويل جدلا دائما لا ينتهي حول الفلسفة التي يبنى عليها العلم وكذا تعريف العلم وتحديد أهم خصائصه وأهدافه ووظائفه والمسلمات التي يقوم عليها العلم وأيضا الطبيعة الخاصة للعلوم الإنسانية.

وبناء على هذا الجدل التاريخي سنحاول معالجة هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: تعريف العلم وتمييزه عما يشابهه من مفاهيم.

المبحث الثاني: فلسفة العلم

المبحث الثالث: خصائص العلم.

المبحث الرابع: وظائف وسمات العلم.

المبحث الخامس: المسلمات التي يقوم عليها العلم.

المبحث الأول:تعريف العلم وتمييزه عما يشابهه من مفاهيم

للتعرف أكثر وبدقة عن اصطلاح العلم،وجب القيام بمحاولة تعريف العلم وتحديد معناه، وكذا القيام بعملية تمييز العلم عما يشابهه ويقاربه من معاني ومصطلحات وهي الأكثر شيوعا مثل المعرفة والثقافة والفن .

المطلب الأول: تعريف العلم

إن كلمة علم لغة تعني إدراك الشيء بحقيقته، وهو اليقين والمعرفة1.

ومصطلح العلم في الإصطلاح يعني (جملة الحقائق والوقائع والنظريات ومناهج البحث التي تزخر بها المؤلفات العلمية...)2أو أن العلم هو(مجموعة المبادئ

1-قاموس وبستر

2-محمد موسى بابا عمي ، مقاربة في البحث العلمي، معهد المناهج،،دون ذكر دار النشر،الطبعة الأولى ،2007،ص38

والقواعد التي تشرح بعض الظواهر والعلاقات القائمة بينها ...)1 أو أن العلم هو(نسق المعارف العامة العلمية المتراكمة أو بمعنى أسلوب معالجة المشاكل أي المنهج العلمي)2 أو أن (العلم هو المعرفة المنسقة التي تنشأ عن الملاحظة والدراسة والتجريب والتي تقوم بغرض تحديد طبيعة وأسس وأصول ما تتم دراسته.....العلم هو فرع من فروع المعرفة أو الدراسة، خصوصا ذلك المتعلق بتنسيق وترسيخ الحقائق والمبادئ والمناهج بواسطة التجارب والفروض3.

وتدور جل التعريفات حول حقيقة أن العلم هو جزء من المعرفة يتضمن الحقائق والمبادئ والقوانين والنظريات والمعلومات الثابتة والمنسقة والمصنفة والطرق والمناهج العلمية الموثوق بها لمعرفة واكتشاف الحقيقة بصورة قاطعة ويقينية، ولمعرفة اصطلاح العلم أكثر وضوحا يجب تمييز العلم عما يشابهه ويقاربه من مصطلحات مثل المعرفة والثقافة والفن.

المطلب الثاني: تمييز العلم عما يشابهه ويقاربه من مصطلحات

1- محمد موسى بابا عمي ، مقاربة في البحث العلمي،المرجع نفسه، ص 40,

2-سعد عبد الرحمان زيدان، مناهج البحث العلمي في العلوم القانونية، دار الكتاب القانوني ،2009،ص 37

3 - محمد موسى بابا عمي ، مقاربة في فهم البحث العلمي ،معهد المناهج،دون ذكر دار النشر، 2007 ى،ص 38.

هناك بعض المفاهيم والمصطلحات التي تقترب من اصطلاح العلم وتكاد تختلط به مثل المعرفة والثقافة والفن، يستحسن القيام بمحاولة التمييز بينها وبين اصطلاح العلم .

الفرع الأول: العلم والمعرفة

العلم والمعرفة يتحدان من حيث المعنى اللغوي إلا أنهما يختلفان اصطلاحا فالمعرفة اصطلاحا هي: (مجموعة من المعاني والمعتقدات والأحكام والمفاهيم والتصورات الفكرية التي تتكون لدى الإنسان نتيجة محاولاته المتكررة لفهم الظواهر والأشياء المحيطة به.)1 والمعرفة ثلاثة أنواع فهناك المعرفة الحسية وهي التي يتوصل لها الإنسان عن طريق حواسه وتكون بالملاحظة البسيطة والعفوية ومن أمثلتها إدراك الإنسان لتعاقب الليل والنهار وتقلبات الجو.... وهناك المعرفة الفلسفية والتأملية وهي تبنى على التأمل والتفكير في مشكلات تؤرق الإنسان كأسباب الخلق والموت ونهاية الكون....الخ. وهي أشياء مرتبطة بالعالم الميتافيزيقي وهناك المعرفة العلمية وهي معرفة منظمة لأنها تقوم على مناهج وأساليب بحث ويتوصل إليها الإنسان بإصرار وقصد وهي على نوعين المعرفة العلمية الفكرية من خلال استخدام أدوات عقلية كالاستدلال وهناك المعرفة العلمية التجريبية وهي مجموعة الحلول للظواهر الطبيعية أو الاجتماعية ووضع تفسيرات لها من خلال

1- محمد موسى بابا عمي ، المرجع نفسه ،40

الملاحظة ثم الفرضية ثم التجريب. ومنه يتضح لنا أن العلم جزء من المعرفة وهو أهم عنصر فيها لأنه يتصف باليقينية1.

الفرع الثاني:العلم والثقافة

تعرف الثقافة بأنها : أنماط وعادات سلوكية ومعارف وقيم واتجاهات اجتماعية ومعتقدات وأنماط تفكير ومعاملات ومعايير يشترك فيها أفراد جيل معين ثم تنتقلها الأجيال بواسطة التواصل الحضاري2.

ومنه فالثقافة أوسع من العلم والعلم عنصر فيها ولكنه الأكثر فعالية من بين عناصرها.

الفرع الثالث: العلم والفن

الفن لغة هو جمال الشيء وحسنه وحسن القيام بالعمل واصطلاحا يعرف بأنه: المهارة الإنسانية والمقدرة على الابتكار والإبداع والخلق3ويمكن التفريق بين العلم والفن في النقاط التالية4:

1-رحيم يونس كرو العزاوي ،مقدمة في منهج البحث العلمي ،دار دجلة ،عمان،2008،ص 28 .

2-أحمد إبراهيم عبد التواب، أصول البحث العلمي في علم القانون، دار الجامعة الجديدة ،الإسكندرية،2009،ص 44.

3- رحيم يونس كرو العزاوي ،مقدمة في منهج البحث العلمي ،المرجع السابق، ص 33 .

4- رحيم يونس كرو العزاوي ،مقدمة في منهج البحث العلمي ،المرجع السابق، ص 34 .

من حيث الموضوع: فموضوع العلم هو اكتشاف النظريات وتفسير العلاقات القائمة بين الظواهر، بينما موضوع الفن هو الاجراءات والأساليب العملية لإنجاز فكرة أو عاطفة ما، والفن يتميز ببصمة الفنان على عكس العلم الذي يمتاز بالموضوعية، كما يهدف العلم إلى الاكتشاف والتفسير والتنبؤ والضبط والتحكم بينما يهدف الفن إلى تحقيق أعلى درجة من حسن التطبيق واظهار المهارات الشخصية ومنه فطابع الفن تطبيقي بينما طابع العلم نظري.

من حيث التراكمية: فالعلم يتراكم ويلغي الجديد منه القديم أما الفن فإنه لا يتراكم فهو يسير في خط أفقي ومثال ذلك أننا يمكن أن نتذوق الشعر القديم واللوحات الفنية السابقة أكثر من الأعمال المعاصرة فالجديد في الفن لا يلغي القديم.

المبحث الثاني: فلسفة العلم ومسلماته التي يقوم عليها

تأرجح العلم تاريخيا وفلسفيا بين النظرة المثالية والنظرة المادية، فلقد طال النقاش بين النزعتين إذ لم يكن سهلا تغلب النزعة المادية على النزعة المثالية التي تحكمت وغرست جذورها لبضع قرون، ولم يكن الوضع نفسه في الحضارة الإسلامية، فبينما كانت أوربا تتخبط في هذا الجدل الفلسفي لتحديد مفهوم العلم، كان العرب المسلمين قد حققوا انجازات كبيرة في مختلف العلوم، لأن الدين الإسلامي حدد بشكل واضح مفهوم العلم عكس ما كان عليه الوضع زمن سيادة الكنيسة في أوربا.

وعليه سنعرض في المطلب الأول لفلسفة العلم ،ونخصص المبحث الثاني مسلماته التي يقوم عليها في المطالب الآتية :

المطلب الأول :فلسفة العلم

للعلم فلسفة يقوم عليها ولقد تعددت المدارس والنظريات والفلسفات التي بني عليها العلم ،وسوف نتعرض في ثلاثة فروع لكل من النظرة المثالية للعلم وكذا رأي المدرسة المادية، ثم مفهوم العلم عند العرب المسلمين على التوالي:

الفرع الأول:العلم في نظر المدرسة المثالية

يترأس هذا الفكر وهذه المدرسة الفيلسوف **أفلاطون** حيث يرى أن النفس البشرية قبل أن تحل بالجسد كانت تعلم كل شيء، وبحلولها فيه نسيت أصلها فالعقل البشري يحتوي على الفكر الخالص الذي يفسر كل شيء، ولا حاجة لاتصال الإنسان بالمادة، لأن هذه الأخيرة ليست أساسا للعلم، والملاحظة ليست إلا وسيلة للتذكر، ولا حاجة لعيش الإنسان في جماعة كي يحدث التبادل ويكون معارفه، لأن منبع المعارف هو الفكر الخالص والتأمل، وموضوع العلم هو العالم المرئي وغير المرئي أي المادة والميتافيزيقيا، وبناء العلم يكون من الكل إلى الجزء، فلا ينتقل العقل من الجهل إلى اليقين بل الفكر المشبع بالمعرفة ينتقل إلى المعرفة الجزئية.

وكان العلم عند اليونان يتسم بالمثالية ولهذا اقتصر على الشق النظري فقط ويعتبر العلم التطبيقي أمرا غير محبذ لأنه يدنس العلم، وقد ساعد على انتشار هذا الفكر تقسيم المجتمع اليوناني إلى طبقات أحرار وعبيد، فكان العبيد هم من يتعامل مع المادة ويقومون بالأعمال اليدوية،أما الأحرار فدورهم ينحصر في مجرد

النقاش والفكر لأن ذلك أمر روحاني، هذا الوضع انعكس سلبا على تقدم العلم في الحضارة اليونانية، حيث كانت تفصل بين العلوم الرفيعة مثل علم الفلك والعلوم الوضيعة كالكيمياء.

سيطرت هذه النظرة المثالية للعلم على أوربا باعتبارها الوريث الشرعي للحضارة اليونانية طيلة القرون الوسطى، وساعد على ذلك القبضة الحديدية للكنيسة وإقامتها لمحاكم التفتيش لمتابعة كل ما ينشر مخالفا لمبادئ الكنيسة وأفكار أرسطو. وكل الظواهر العلمية كانت تفسر بطريقة روحانية وساد مبدأ احترام الطبيعة من احترام الله. ولعل أبرز مثال يذكره التاريخ وتأسف له الكنيسة في الوقت الحالي هو محاكمة العالم **(جاليليو)** عقب تأليفه لكتاب حوار عام 1632 والذي عارض فيه مبادئ الكنيسة، وما كان أمامه بعد عرضه على المحاكمة إلا السجود أمام الكنيسة والتوبة عن أفكاره وآرائه العلمية1،هذا الوضع ولد تيارا معاديا للتيار المثالي و يعادي حتى الدين الذي كان برأيه هو السند القوي لهذا التيار المتحجر، حيث اعتبر الدين وسيلة لخداع الناس، هذا التيار المعادي قاده العالم **(كارل ماركس)** وأسس المدرسة المادية .

انطلقت هذه المدرسة من أفكار تتعارض تماما مع المدرسة المثالية، وقال فلاسفتها أنه ما لم نجعل أفكارنا تتوافق مع الواقع فإننا بالتأكيد لا نمتلك المعرفة

1-أحمد إبراهيم عبد التواب- أصول البحث العلمي في علم القانون،دار الجامعة الجديدة للنشر ،الإسكندرية ،ون ذكر تاريخ النشر،ص 25.

فكسب المعرفة يعني إحلال أفكار صادقة محل الجهل أو محل أفكار غير صادقة ومن هنا نجد أن نمو المعرفة في نمو الأفكار الصادقة داخل مجموع الأفكار1.

إن مجرد التقرير أو الإيمان بأن شيئا ما صادق لا يعتبر معرفة، وعلى سبيل المثال قال فلاسفة الإغريق إن الأجسام تتألف من ذرات وهذا صحيح، ولكن الأمر لديهم لم يكن سوى مجرد تخمين موفق، ولكن العلماء توصلوا إلى هذه الحقائق بدراسات علمية منظمة،وعليه فنحن نكسب المعرفة بقدر ما نطور أفكارنا ونجعلها تتوافق مع الواقع وإثباتها.

فحسب النظرة المادية فالمعرفة هي نتاج للنشاط الاجتماعي للإنسان، فقد تتبع الفلاسفة نمو المعرفة لدى الفرد المنعزل عن المجتمع وقرروا في الأخير أن هذا الفرد لن يتطور في معارفه إلا بالقدر الضئيل المرتبط بذاته، وعليه فقد قرروا أن المعرفة تستمد من الوجود المادي، ووجود غيره من الناس يتفاعل معهم، فالعيش وسط الجماعة يضمن تطور الأفكار والمعارف نتيجة التبادل، حيث يحتاج الإنسان إلى معارف غيره كي يبني بها معارفه،وحسب النظرة المادية فالمعرفة ما هي إلا حلول للمشاكل التي يطرحها الواقع العملي،وعلى هذا الأساس صيغت مقولات الفكر وأساليب الاستدلال ومناهج البحث التي تقوم بواسطتها المعرفة.

يرى أنصار المدرسة المادية أن نقطة البدء في المعرفة هي الإدراك الحسي الذي يكون عن طريق الحواس، ثم تبنى نظريات تفسره ويتحقق من صحتها فيما بعد وتتجدد المعرفة بهذه الطريقة،كما يرى الماديون أن المعرفة تكون من نقطة الصفر أو

1-أحمد إبراهيم عبد التواب- أصول البحث العلمي في علم القانون،المرجع نفسه،ص 26.

من معرفة سابقة غير مكتملة،أما المثاليون فقد انطلقوا من يقين مثالي حيث سطروا مبادئ فلسفية وقالوا بأنها تفسر كل شيء، أي أنهم انطلقوا من الكل إلى الجزء في بناء المعرفة.

مما زاد الهوة بين النظرتين هو التطور التكنولوجي الحاصل والذي دفع بالكثير إلى القول بأن العلم وتطبيقاته قد أخذ ينتزع البساط من تحت أقدام المثاليين لكن تطرف الماديين في نظرتهم إلى الكون دعا البعض إلى محاولة إيجاد نوع من الحوار بين المدرستين لمحاولة التقريب بينهما، ولكن الأمر كان عسيرا جدا1،وفي الأخير يمكن القول أن ما جاءت به المدرسة المادية في إنكارها للدين لا يمكن تصديقه،ومنه يمكن الإقرار بأن العلم في أصله مادي نابع من الواقع الموضوعي كما قالت المدرسة المادية، ولكن ثمة فسحة روحية مثالية يجب على الفرد التشبع بها من الدين بشكل أساسي،وإذا كان سبب العداء المادي للدين هو تسلط الكنيسة واضطهادها للعلماء فالأمر مختلف عند المسلمين .

الفرع الثاني:العلم عند العرب المسلمين

في الفترة التي كانت فيها أوربا تعيش في جهل وتخلف كان العرب يحرزون تقدما في شتى العلوم، وكانوا عقلانيين وأصحاب منهج علمي بعيد عن الخرافة والميتافيزيقيا التي غرقت فيها أوربا، فكان العرب يطبقون القياس والاستقراء وهما من أهم المناهج في العلم حيث لم يتوصل إليهما الأوربيون إلا بعد زمن طويل، وكانت

1-أنظر د.مسعودي هشام ،إسهامات العرب والمسلمين في العلوم بعيون الغرب اعترافات المفكر غوستاف لوبون،مجلة آفاق فكرية،المجلد01،العدد01، ،2013،ص45-85،ص47

العلوم عند العرب يحكمها مبدأ السببية أي أن لكل ظاهرة سبب ومبدأ التناسق والنظام في الكون أي أن اختلاف الظواهر يرتبط بعلل كلية من شأنها أن تثبت التناسق والانسجام القائم بينها1.

ومن أبرز علماء المسلمين جابر بن حيان في مجال الكيمياء، وابن الهيثم في رسالته الضوء وكذلك الرازي وابن سينا في مجال الطب، حيث كانا يصفان الأعراض ويشخصان العلل ثم يأتيان على بيان الروابط والعلاقات بين العلل المتشابهة،وفي مجال الصيدلة كانت تعرف قوى الأدوية بطريقتين هما التجربة والقياس.

ولو تسألنا على منهج البحث عند علماء الغرب في القرون الوسطى ليكون موضوع مقارنة ومضاهاة بصدد بحثنا عن العلم العربي في نفس الفترة الزمنية نستطيع أن نؤكد أن العلم العربي تميز بالموضوعية في حين كان العلم الغربي لم يكتب له الخروج من ظلمات القرون الوسطى. إلى أن بدأت حركة النقل من العربية إلى اللاتينية وبعد أن عرف الغرب أبحاث العلماء العرب وأساليبهم العلمية، حيث كانت الطريق ممهدة لقيام عصر النهضة ونشأة المنهج التجريبي في أوربا الحديثة.

المطلب الثاني:المسلمات التي يقوم عليها العلم

1–د.مسعودي هشام ،محاضرات في منهجية البحث العلمي،السنة الأولى ماستر ،تخصص قانون إداري،2022،ص75

يقوم العلم على عدة مسلمات نذكر منها :

فرضية وحدة الطبيعة واطراد ظواهرها: تعني هذه الفرضية وجود حالات متشابهة في الطبيعة، وبأن ما سيحدث مرة سوف يحدث ثانية إذا توافرت درجة كافية من التشابه في الشروط المسببة لحدوثه.

الخصائص المشتركة بين الأنواع :أي وجود خصائص مشتركة بين الظواهر بحيث يمكن تصنيفها إلى مجموعات قد تفيد الباحث في معرفة الظواهر الجديدة وإمكانية معالجتها.

مسلمة الثبات في الطبيعة :تقرر هذه المسلمة بأن ثمة دوام وانتظام في الطبيعة لأن الظواهر الطبيعية تحتفظ بخصائصها الأساسية في ظروف معينة لفترة من الزمن.

حتمية وقوع الظواهر : وهذه المسلمة تنكر وقوع حادث ما نتيجة للصدفة أو الظروف الطارئة، وما حدث بسبب ظروف معينة سيحدث حال توافر نفس الشروط.

الجانب الإنساني في عملية المعرفة :هذه المسلمة تعني أن الباحث يمكن أن يخطئ في تقديره، وهذا ليس متعلق بالظواهر، وهو يعتمد على الإدراك والتذكر والتفكير وكلها معرضة للخطأ، وهناك خطأ الحواس وخطأ الذاكرة وخطأ التفكير والاستدلال.

المبحث الثالث:وظائف وسمات العلم:

نتناول في هذه الدراسة بداية وظائف العلم في المطلب الأول ،على أن نخصص المطلب الثاني سمات المميزة للعلم

المطلب الأول :وظائف العلم :

يمكن اعتبار وظائف العلم هي ذاتها أهدافه، ويمكننا حصرها في ثلاث وظائف هي:

أولا: الاكتشاف والتفسير

يسعى العلم إلى اكتشاف القوانين التي تحكم وتفسر الظواهر لمعرفة أسبابها والتوصل إلى تعميمات تنظم هذه الأسباب، كما يسعى إلى توحيد تعميماته للوصول إلى قوانين على قدر كبير من العمومية والشمول، تتناول كل الظواهر المتماثلة1.

ثانيا: التنبؤ

1 – مسعد عبد الرحمان زيدان– مناهج البحث العلمي في العلوم القانونية ، دار الكتاب القانوني ، 2009 ،ص 37

يهدف العلم إلى صياغة تعميمات لها القدرة على التنبؤ بما يطرأ على الظاهرة من تغيير في المستقبل، والهدف من التنبؤ هو اتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من الآثار السلبية للظاهرة1.

ثالثا: الضبط والتحكم

يهدف العلم إلى ضبط الظواهر وتوجيهها والتحكم فيها بعد معرفة أسبابها وقد يكون الضبط والتحكم نظريا ببيان تفسير وشرح كيفية الضبط، وقد يكون الضبط والتحكم عمليا فيستخدم العلم من أجل السيطرة والتوجيه لتجنب السلبيات أو القيام بأمور ايجابية .

المطلب الثاني: السمات المميزة للعلم

يمتاز العلم بالعديد من السمات التي تميزه وهي عديدة ويمكن إجمالها كما يلي:

التراكمية : يقصد بها إضافة الجديد إلى القديم، فالعلم يشبه البناء الذي يتكون من طوابق حيث تحل النظريات الجديدة محل النظريات القديمة كلما أثبتت خطأها، وهو يختلف عن المعرفة الفلسفية والفن لأنهما تسيران في خط أفقي، وخاصية

1 – مسعد عبد الرحمان زيدان ، المرجع نفسه ،ص 38

التراكمية في العلم تتحقق في اتجاهين، اتجاه رأسي عمودي بالنسبة لنفس الظواهر، والاتجاه الأفقي بالتنقل من ظواهر مدروسة إلى ظواهر تخرج عن دائرة الدراسة1.

التنظيم:العلم هو تنظيم لطريقة تفكيرنا أو لأسلوب ممارستنا العقلية، الباحث في علم من العلوم يجب عليه تنظيم وتصنيف المعطيات المتعددة لتسهيل التعامل معها لكي تفيده في بحثه2.

الموضوعية: تعني الموضوعية الابتعاد عن الذاتية، وينصرف مدلول الموضوعية أيضا إلى القطيعة مع الأحكام المسبقة والأفكار الشائعة، والموضوعية تثار في مجال العلوم الإنسانية بأكثر حدة ولكن الأمر ليس بمستحيل حيث دعا "ايميل دور كايم" إلى ضرورة التعامل مع الظاهرة الإنسانية وكأنها كيان مادي خارج عن وعينا وفكرنا وبمعنى أخر تشبيه الظاهرة الإنسانية بالظاهرة الطبيعية أثناء دراستها3.

المنهجية:النتائج التي يحرزها العلم تأتي عن طريق مناهج علمية سواء لجمع المعلومات أو التحليل أو التفكير، والمنهجية ترتبط بالجانب الشكلي والإجرائي والموضوعي.

الامبيريقية: وتعني أن العلم يختص بدراسة العالم المحسوس فقط.

---

1 – أحمد بدر ،أصول البحث العلمي ومناهجه ،المكتبة الأكاديمية القاهرة ، 1996 ،ص 20

2 – محمد موسى بابا عمي ، مقاربة في فهم البحث العلمي ،معهد المناهج، دون ذكر دار النشر، 2007 ،ص 39.

3 – أحمد بدر ،أصول البحث العلمي ومناهجه ،لمرجع السابق ، 1996 ،ص 20

السببية :في العلم لكل ظاهرة سبب يسعى الباحث لاكتشافه ولا يمكن رده إلى الصدفة أو إلى التفسير الخرافي.

التعميم.: وهو الانتقال من الحكم الجزئي إلى الحكم الكلي عن طريق دراسة عينة وتعميم النتائج على المجتمع الأصلي بشرط أن تكون عناصره متجانسة.

اليقين والدقة :هو إدراك الشيء بيقين، ولكن المراد باليقين هنا هو اليقين النسبي ،و العلم لا يقبل الأحكام الجزافية بل يجب أن تصاغ النظرية بشكل دقيق وأكثر الوسائل تعبيرا عن الدقة وهي الأرقام والجداول البيانية والإحصائيات والنسب المئوية.

التجريد:حينما يدرس الباحث ظاهرة معينة ويخلص إلى نتائج، فتلك النتائج لا تعني عناصر الظاهرة بحد ذاتهم ولكن قد تنطبق على كل عنصر يحمل نفس المواصفات.

الحتمية .: هذه الخاصية في العلم تعني أن نفس الأسباب تؤدي إلى نفس النتائج.

الفصل الثاني : ماهية المعرفة وطرق الوصول لها

بعد أن تطرقنا للعلم وعناصره ،سنخوض في مصطلح المعرفة ،لكي يسهل شرح التمييز بين العلم والمعرفة ،وأيهما أكبر وأشمل من الثاني ،من المفيد والجدير بالذكر أن ننوه هنا أن المعرفة قد بدأت منذ أن خلق الإنسان،فسيدنا آدم لما خلق تسائل عن ماذا تعنيه الكتابة الموجودة في أعمدة الكعبة وما قيمتها الحقيقية ،وتسائل أيضا عن وجود اسم النبي محمد ﷺ رغم أنه أول من خلق ،هذه المعرفة بمختلف أبعادها وتصوراتها ودلالاتها سواء في الفقه الإسلامي أو عند الفقهاء الغربيين هي ما سنقوم ببحثه في هذا الفصل ،حيث سنتعرض في المبحث الأول إلى

الإطار النظري العام للمعرفة ،وبعدها سنصل في المبحث الثاني لكيفية وطرق الوصول للمعرفة كما سيأتي معنا.

المبحث الأول : الإطار النظري للمعرفة :

حاول الإنسان منذ القدم أن يتعرف علي عناصر البيئة المحيطة به، ويكشف عن أسرارها،ويقف على طبيعة القوى الموجهة لها، فالإنسان منذ أن خلقه الله تعالى، محب للاستطلاع، راغب في الفهم، فهو لا يستطيع أن يحيا وسط الظواهر والأشياء دون أن يكوّن لنفسه عنها بعض الأفكار التي تساعده على تحديد سلوكه تجاهها، وموقفه منه، كما أن هذه الأفكار تمكنه من مواجهة المشكلات التي تعترض سبيله،وقد ترتب على ذلك زيادة حصيلة الإنسان من الأفكار،والمعارف،وتنامي فهمه للكثير من الظواهر المحيطة به.
ولقد منح الله تعالي الإنسان القدرات العقلية والبدنية والنفسية لاكتساب المعرفة وتنميتها، وذلك باعتباره خليفته في الأرض، قال تعالى في القرآن الكريم [وعلّم آدم الأسماء كلها] سورة البقرة الآية (31) أي أن الله منح الإنسان القدرة على معرفة كل الأشياء ،

إن مفهوم مصطلح نظرية يقصد به تركيب عقلي مؤلف من تصورات منسّقة تهدف إلى ربط التاريخ بالمبادئ،أما نظرية المعرفة فتبحث في مبادئ المعرفة الإنسانية وطبيعتها ومصدرها وطرائقها وقيمها وحدودها، وفي الصلة بين الذات المدركة والموضوع المدرك، وبيان إلى أي مدى تكون تصوراتنا مطابقة لواقع الشيء المستقل عن الذهن، ومصادر المعرفة هي أحد مباحث نظرية المعرفة، فما المقصود بالمعرفة؟

من أجل الإجابة على التساؤل المطروح من طرفنا ،سنتناول في هذا المبحث مفهوم المعرفة لغة واصطلاحا ثم نتعرض لأشكالها والفرق بينها وبين العلم، وكذلك

مصادر المعرفة وطرق الوصول لها سواء عند العلماء المسلمين أو عند الفلاسفة الغربيين.

المطلب الأول : مفهوم المعرفة لغة واصطلاحًا:

تعددت واختلفت تعريفات مصطلح مفهوم" المعرفة "،ولعل ذلك يرجع إلى تعدد الكتابة وكثرتها حول موضوع المعرفة وتنوع واختلاف مجالاتها،واهتم الباحثون قديما وحديثا بهذا المفهوم اهتماما كبيرا لاتصاله بجميع مناحي الحياة الإنسانية،وعليه فإن مفهوم المعرفة يشتمل على مفهوم لغوي ،وآخر إصطلاحي وهو ما سيتم دراسته لأجل التعرف، هل ينطبق التعريف اللغوي مع التعريف الإصطلاحي، أم لا وهو ما سوف نعالجه في فرعيين متتاليين كما يلي :

الفرع الأول : مفهوم المعرفة لغة

من الفعل عرَف يعرف عرفانا ومعرفة علمه فهو عارف، وعرف الحقيقة وعرف بها علمها وأدركها[1] ،قال ابن فارس: « العين والراء والفاء أصلان صحيحان يدل أحدهما على تتابع الشيء متصلًا بعضه ببعض، والأخرى على السكون والطمأنينة... تقول عرف فلان فلانًا عِرْفانًا ومعرفة، وهذا أمر معروف، وهذا يدل على ما قلناه من سكونه إليه لأن من أنكر شيئًا توحش منه ونبا عنه[2] .

1-الفيروز أبادي مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب ، القاموس المحيط ، مؤسسة الرسالة ، بيروت، ط 8 ، 2005 ، ص 835 ، ابن منظور أبو الفضل محمد بن مكرم بن علي، لسان العرب، دار صادر ، بيروت، ط 2 ، 1414 هـ ، ج 9 ، ص 236 .

2 – ابن فارس "معجم مقاييس اللغة" 4/ 281.

وقد عرفها قاموس أوكسفورد بـ : " الخبرات و المهارات المكتسبة التي يكتسبها الشخص من خلال التجربة أو التعليم أو الفهم النظري أو العملي لموضوع ما **1**.

الفرع الثاني: مفهوم المعرفة اصطلاحًا:

أما مفهوم المعرفة اصطلاحا فهو إدراك الشيء على ما هو عليه، وهي مسبوقة بجهل بخلاف العلم،ولذلك يسمى الحق تبارك وتعالى بالعالم دون العارف2، وقد ذكر أن من معاني المعرفة:

- إدراك الشيء بإحدى الحواس.
- العلم مطلقًا تصورًا كان أم تصديقًا.
- إدراك البسيط سواء كان تصورًا للماهية أو تصديقًا بأحوالها.

هي حصيلة الامتزاج الخفي بين المعلومة والخبرة والمدركات الحسية والقدرة على الحكم والمعلومات وسيط لاكتساب المعرفة ضمن وسائل عديدة كالحدس والتخمين والممارسة الفعلية والحكم بالسليقة.

1--
https://www.oxfordlearnersdictionaries.com/definition/english/knowledge?q=knowledge

الاطلاع على الرابط 2021/02/22 سا 21:10

2- الجرجاني "التعريفات" ص 232-233.

يعرف الفقيه " **نانوكا**" المعرفة على أنها "الإيمان المحقق الذي يزيد من قدرة الوحدة أو الكيان على العمل الفعال"،وبهذا التعريف يكون التركيز على العمل أو الأداء الفعال وليس على اكتشاف الحقيقة،وهذا ما يحصل في الغالب، حيث إننا نهتم بماذا يمكن أن تعمله المعرفة وليس بتعريف المعرفة ذاتها، فنحن نستخدم كلمة المعرفة لتعني بأننا نمتلك بعض المعلومات وبذلك نكون قادرين على التعبير عنها،ومع ذلك فهنالك حالات نمتلك فيها المعلومات ولكن لا نعبر عنها1.

يعرف "**الصباغ**" المعرفة على إنها "مصطلح يستخدم لوصف فهم أي منا للحقيقة،ويمكن للمعرفة أن تسجل في أدمغة الأفراد أو يتم خزنها في وثائق المجتمع أو المنظمة ومنتجاته و ممتلكاته ونظمه،وعملياته،وعلى الرغم من توافر عدد كبير من التعاريف اللغوية أو العملياتية لمصطلح "معرفة"، فإننا سنستخدم المعرفة على أساس كونها الأفكار أو الفهم الذي تبديه كيان معين (فرد أو مؤسسة أو مجتمع)، والذي يستخدم لاتخاذ سلوك فعال نحو تحقيق أهداف الكيان2.

فان كلمة "**معرفة** تعني الإحاطة بالشيء،أي العلم به،والمعرفة هي أشمل وأوسع من العلم،ذلك أن المعرفة تشمل كل الرصيد الواسع والهائل من المعارف والعلوم والمعلومات التي استطاع الإنسان باعتباره كائن ومخلوق يفكر ويتمتع بالعقل أن يجمعه عبر مراحل التاريخ الإنساني الطويل بحواسه وفكره وعقله.

والمعرفة ضرورية للإنسان،لأن معرفة الحقائق تساعده على فهم القضايا التي تواجهه في حياته،وبفضل المعلومات التي يحصل عليها يستطيع الإنسان أن

1- رزوقي نعيمة- حسن جبر- رؤية مستقبلية لدور اختصاصي المعلومات في إدارة المعرفة-إدارة المعلومات في البيئة الرقمية-المعارف والكفاءات والجودة.وقائع المؤتمر الدولي الثالث عشر للإتحاد العربي للمكتبات والمعلومات (بيروت 29 أكتوبر،1 نوفمبر2002). تونس المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم،2003، ص275.

2- رزوقي نعيمة- حسن جبر-المرجع نفسه ،ص276.

يتعلم كيف يجتاز العقبات التي تحول دون بلوغه الغايات التي ينشدها،وتساعده أيضاً على تدارك الأخطاء،واتخاذ الإجراءات الملائمة التي تمكنه من تحقيق أمانيه في الحياة.

ويعتبر " **العلم** " معرفة مصنفة تنسق في نظام فكري له مفاهيمه ومقاييسه الخاصة من مبادئ وقوانين ونظريات.

إن مفهوم المعرفة بوجه عام هو مجموعة الآراء والتصورات والمعتقدات والمعاني التي تتكون لدى الإنسان نتيجة لمحاولاته المتكررة لفهم الظواهر المحيطة به ... والمعرفة بهذا المعني لا تقتصر على ظواهر معينة دون أخرى، وإنما تتضمن كل ما يحيط بالإنسان وما يرتبط به، فمن المعارف ما يتصل بتكوين الإنسان العضوي والنفسي، ومنها ما يتصل بالبيئة الطبيعية،ومنها ما يتعلق بعالم ما وراء الطبيعة ومعتقدات الإنسان حوله.

ومع أن مصدر المعرفة غالباً هو الواقع، سواء أكان هذا الواقع فيزيقيا جامداً أو عضوياً حياً أو اجتماعياً متغيراً، إلا أن هناك فرق بين معرفة تصوير هذا الواقع تصويراً موضوعياً دقيقاً، ومعرفة أخري تعكس هذا الواقع بصورة لا تتبع المنهج العلمي المتعارف عليه.

فالمعرفة أوسع و أشمل من العلم،فالأخير يقوم على الدراسة وتحليل الظواهر،فهو ذلك الفرع من الدراسة الذي يلتزم بكيان مترابط من الحقائق الثابتة المصنفة، التي تحكمها قوانين عامة،تحتوي على طرق ومناهج ثابتة متفق عليها، لاكتشاف الحقائق الجديدة في نطاق هذه .

إذن المعرفة مفهوم شامل وعام بكل ما يحيط بالإنسان من أحكام وتصورات ومفاهيم ومعتقدات في مختلف مجالات النشاط الإنساني**1**.

1- مدحت محمد أبو النصر- مناهج البحث في الخدمة الاجتماعية ، المجموعة العربية للتدريب و النشر، القاهرة ، د ط ،2014 ، ص 31.

المطلب الثاني : أشكال المعرفة

تحدُث المعرفة بطرق متعددة وتأخذ أشكالا كثيرة مختلفة، وتتكون عبر مراحل معقدة ولذلك، فقد تكون المعرفة حسية وقد تكون المعرفة فلسفية وقد تكون المعرفة علمية ولذلك تتكون المعرفة من ثلاثة أشكال رئيسية جوهرية سنتناولها بشيء من التفصيل وهي كما يلي:

الفرع الأول : المعرفة الحسية:

تعتبر من أقدم أنواع المعرفة، تعتمد بشكل أساس على الحواس والتجربة، وعلى ملاحظة الظواهر ملاحظة بسيطة، غير مقصودة، تقف عند مستوى الإدراك الحسي، دون أن تتجه إلى إيجاد المسببات أو بناء الصلات، ولا تسعى إلى إدراك العلاقات القائمة بين الظواهر.

وعليه سنقف على المعنى اللغوي والإصطلاحي لكل من الحس والتجربة في عنصرين متتاليين كما يلي :

أولا : الحس لغة: أصله من الصوت الخفي مأخوذ من قوله تعالى :﴿ لَا يَسْمَعُونَ حَسِيسَهَا ﴾ سورة]الأنبياء الآية: 102]، والحِس بكسر الحاء من أحس بالشيء وأحسه وحس به يحس حسًا وحسيسًا شعر به، انظر ابن منظور لسان العرب مادة حسس.

والحواس في الإنسان تطلق عند العرب على الحواس الخمس السمع والبصر والشم والذوق واللمس، ومفردها حاسة، انظر الصحاح مادة «حسس.

والحس في الاصطلاح: « إدراك الشيء بإحدى الحواس فإن كان الإحساس للحس الظاهر فهو المشاهدات وان كان للحس الباطن فهو الوجدانيات1 ».

ثانيا : التجربة: لغة: الاختبار ويقال جرب الرجل تجربة أي اختبره ورجل مَجَّرب بالفتح أختبر في الأمر وعرف ما عنده ومجرِّب بالكسر عرف الأمور وخبرها، انظر قاموس المحيط فصل الجيم باب الباء، ولسان العرب والمعجم الوسيط مادة جرب.

وأما التجربة في الاصطلاح: فهي تطلق على ملاحظة العالم ظواهر طبيعية بشروط

معينة يهيئها بنفسه ليصل من ذلك إلى علم قضية أو قضايا تسمى بالمجربات2.

والمجربات هي «القضايا التي يحتاج العقل في جزم الحكم بها إلى واسطة تكرار المشاهدة3.

الفرع الثاني : المعرفة الفلسفية:

قد تكون المعرفة تأملية فلسفية هذه المعرفة تبحث في الموضوعات المعقدة مثل البحث في الطبيعة...

1 – الشريف الجرجاني– التعريفات، مكتبة لبنان – 1985، ص30.

2– عبد الرحمن الزنيدي مصادر المعرفة في الفكر الديني والفلسفي–دراسة نقدية في ضوء الإسلام،المعهد العالمي للفكر الإسلامي،1992، ص 436.

3– محمد علي الفاروقي *التهانوي–كشاف اصطلاحات الفنون*،الجزء الأول، طبعة دار صادر، ببيروت، ص286...

تمثل الفلسفة نظاماً معرفياً يقوم علي التأمل، والنظرة الكلية الشاملة للأشياء، كما أنها تعالج قضايا عامة كالوجود والأخلاق والقيم،وتبحث في موضوعات تنتمي إلي عالم ما وراء الطبيعة، مثل البحث في قضية وجود الله .والواقع أن مسائل الفلسفة يتعذر الرجوع فيها إلي الواقع، وحسمها بالتجربة، وإنما هي تخضع لاجتهاد الفيلسوف، ورؤيته الخاصة، ولا يهتم البحث الفلسفي بالجزئيات، وإنما يهتم بالكليات، ويفسر الأشياء بالرجوع إلى مبادئها الأولى ، بالإضافة إلى البحث عن الصورة المثالية للأشياء، أي كما ينبغي أن تكون، وليست كما هي موجودة بالفعل.

تُعَد المعرفة الفلسفية التأملية أول خطوة نحو الحضارة الإنسانية، لأنها تمثل درجة متقدمة من النضج الفكري للإنسان، فهي معرفة تأملية تتطلب مستوى عقلياً أعلى مما تتطلب المعرفة الحسية، إذ أن هذا النوع من المعارف يبحث في مسائل نظرية تتطلب جهداً عقلياً أكثر مما تتطلب الأمور اليومية التي تواجه الإنسان العادي، فهذه المعارف تمثل الأساس للاتجاه نحو الحضارة الإنسانية العلمية لكونها تعكس قدراً من التطور الفكري للإنسان، وتتطلب هذه المعرفة نضجاً عقلياً قادراً على التأمل والاستنباط والكشف عن الحقائق، قد لا يكون بمقدور عامة الناس الوصول إليها، ويحاول الإنسان في هذه المرحلة التفكير والتأمل في الأسباب البعيدة فيما وراء الطبيعة عن الحياة والموت، وهذه المرحلة من المعرفة التأملية يتعذر حسمها بالتجربة المباشرة، لأنها تعتمد على التأمل والفلسفة والاستنباط والقياس المنطقي لتفسير الظواهر المختلفة.

إذن المعرفة الفلسفية أو المعرفة التأملية وتتكون هذه المعرفة أو تحصل للإنسان،عندما ينتقل تفكيره من مجرد الإحساس أو الملاحظة البسيطة إلى التأمل

العميق في الأسباب البعيدة أو الأسباب الخفية للعلاقات بين الظواهر، أو ما يصطلح عليه بالبحث فيما وراء الطبيعة وتتعلق هذه المعرفة غالبا بالموضوعات الفلسفية العميقة، كالبحث في الموت والحياة، والبحث في وجود الخالق وصفاته، وتبحث الفلسفة في كل موضوع يمكن البحث فيه، فالفلسفة هي دراسة الأسئلة العامة والأساسية عن فكرة الوجود والمعرفة وعن قيم الجمال والأخلاق والعقل والاستدلال واللغة والتي تطرح كمسائل لحلها ودراستها1.

وهذا النوع من المعرفة يحصل للإنسان بواسطة استعمال الفكر والتأمل، حيث يقوم الباحث باستخدام أساليب التفكير والتأمل الفلسفي لمعرفة الأسباب والحتميات البعيدة الظواهر،مما يتعذر حسمه بالتجربة، ولا تقتصر على الغيبيات فقط بل يشمل البحث الفلسفي تفسير العلاقات السياسية والاجتماعية وعلاقة الفرد بالمجتمع.

فالفلسفة تعطي الكثير من الإجابات عن العلاقة بين الأسباب والنتائج لمختلف الأحداث السياسية والاجتماعية، وكذلك سلوك الأفراد والجماعات وانعكاسها على أواصر العلاقة بينهما، وعن علاقة الدولة بالمجتمع، وماهية الظواهر الكونية والطبيعية ودور القيم الاجتماعية والدينية في حياة الناس، تلك التفسيرات والنتائج تشكل بمجملها الهدف الأساس الذي تسعى إليه الفلسفة في إيجاد نظام متوازن يحتكم إلى العدالة والمساواة بين البشر2.

الفرع الثالث : المعرفة العلمية:

1- جميل صليبا، المعجم الفلسفي، الجزء الثاني ،دار الكتاب اللبناني، بيروت، د ط 01، 1982 ، ص 161.

2-صاحب الربيعي، علم الفلسفة الهدف والغاية، مجلة الحوار المتمدن

r=0&http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=42503

الاطلاع على الرابط 27/01/ 2021،على الساعة 11.00.

يقصد بالمعرفة العلمية تلك الأفكار والتصورات والمعاني التي يتم اكتسابها بطريقة منظمة باستخدام المنهج العلمي الذي يقوم على الملاحظة والبحث والتجريب، وتهدف هذه المعرفة إلى فهم الظواهر فهماً موضوعياً دقيقاً. وتمثل العلوم المختلفة - الطبيعية والاجتماعية - نموذجاً لهذا النمط من المعرفة.

المعرفة العلمية هي كما سبق وذكرنا، هي التصورات والآراء والمعاني والحقائق عن ظواهر الكون المختلفة، والتي تم التوصل إليها وصياغتها باستخدام المنهج العلمي،وهذه المعرفة ذات طبيعة تراكمية، تُمكّن الإنسان من التعامل بكفاءة مع الواقع المحيط به من خلال تصويره تصويراً موضوعياً1.

ويرى عالم الأحياء' "هكسلي" Huxley 'أن المعرفة العلمية هي ذلك النشاط الذي نكتسب من خلاله أكبر قدر من معرفتنا بالظواهر، ونمارس بواسطته الضبط والتحكم في العالم الطبيعي، ويؤكد 'كارل بيرسون" K. Pearson 'في كتابه 'قواعد العلم The grammar of science 'أن كل ميدان معرفي يعد علماً، ما دام يستخدم قواعد المنهج العلمي بطريقة منظمة.

إن المعرفة العلمية إذن هي بناء منظم من الأفكار والتصورات، يبدأ من الواقع وينتهي إلى تفسيره، وأن العالِم،هو بالأساس إنسان يسلك طريقاً خاصاً للحصول علي هذه المعرفة، مستنداً إلي مجموعة قواعد عامة تهيمن علي سير

1-حسني إبراهيم عبد العظيم – مصر مفهوم المعرفة العلمية ومكوناتها من كتـاب موقع بوّابتي ،دون تاريخ نشر ،تاريخ الزيارة 2023/02/14،رابط موقع
https://myportail.com/actualites-news-web-2-0.php?id=6882

العقل، وتحدد عملياته، حتى يصل إلى نتيجة معلومة، وهذه القواعد هي ما يعرف بالمنهج العلمي1.

المعرفة العلمية وهي المعرفة التي يتوصل إليها الإنسان عن طريق المنهج العلمي التجريبي الذي يعتمد على الملاحظة والفرضية والتجربة، بحيث يهدف إلى الوصول إلى تفسير الظواهر الطبيعية بصورة علمية دقيقة، وعن طريق تكرار التجربة عدة مرات ليتوصل إلى نفس النتيجة، وبذلك تكون المعرفة في هذه الحالة معرفة علمية، والتي تقوم في الأساس على الأسلوب الاستقرائي، فيعتمد الباحث على الملاحظة المنظمة للظواهر، ويطرح الفرضيات، ثم يقوم بإجراء التجارب وجمع البيانات وتحليلها للتأكد من صحة الفروض أو عدم صحتها، ويصل في النهاية إلى وضع القواعد العامة للظاهرة.

فالمعرفة العلمية هي المعرفة التي تقوم على أسس المنهجية العلمية الشاملة لحيثيات الموضوع، بحيث نتحصل على نتائج مؤسسة على التحليل الدقيق لجزئيات موضوع البحث ونصل إلى الحقائق الدقيقة والمضبوطة والمستندة على الأدلة والبراهين، والشواهد العلمية اللازمة لفهم محتوى الموضوع، وهذا النوع من المعرفة يتم بتراكم المعلومات التي تتم بطريقة مستمرة، لأنها لا تكتفي بما تم اكتسابه بل تهدف لزيادة اكتشاف القوانين التي توضح العلاقات بين الظواهر الطبيعية أو الاجتماعية2وافتراض النظريات دون توقف،فكل اكتشاف يؤدي إلى اكتشاف آخر

1-حسني إبراهيم عبد العظيم – مفهوم المعرفة العلمية ومكوناتها،المرجع نفسه ،08

2-أنول باتشيري ترجمة خالد ناصر آل حيان، بحوث العلوم الاجتماعية المبادئ و المناهج والممارسات، دار اليازوري، عمان، ط 2 ، ، ص 18.

وكل باحث يبدأ من حيث انتهي سابقه، وتكون النتائج المتوصل إليها عبارة عن مقدمات للبحث الجديد وهو ما يعبر عنه عادة بتراكم المعارف الذي لا نهاية له، فالعلم بناء تراكمي لا يعيد نفسه أبدا ولا يعيد البحث فيما توصل إليه من قبل بعكس الفلسفة التي لا تبدأ من حيث انتهى المذهب السابق بل تبدأ بالنقد لما توصل إليه الآخرون1

وتعني الوصول للعلم،والعلم هو نوع من المعرفة أو المعارف المنسقة التي تتسم بالوحدة والتكامل.

العلم يعتمد على مبادئ تميزه عن باقي أنواع المعارف الأخرى ،بتعبير آخر فإن العلم هو المعرفة المنسقة التي يتم الوصول إليها بإتباع قواعد المنهج العلمي الصحيح مصاغة في قوانين عامة للظواهر.

المعرفة أشمل وأوسع من العلم، إذ يبقى العلم يقوم على دراسة وتحليل الظواهر، وهو جزء من المعرفة.

المطلب الثالث: الفرق بين مفهوم العلم والمعرفة:

وعلي الرغم من أن العلم والمعرفة مترادفان لغوياً،عربياً ولاتينياً . فلسان العرب يطابق بين العلم والمعرفة، فنحن نقول علم الشيء أي عرفه، كما أن لفظ Scienceمشتق من الأصل اللاتيني Scire بمعني To know أي يعرف، نقول رغم

1-حسني إبراهيم عبد العظيم،المعرفة العلمية: مفهومها، بنائُها وسماتها، الحوار المتمدن، r=0&http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=413456الاطلاع على الرابط في 05/ 09 / 2022 سا 19:40

ذلك، فإن هذا الترادف لا يعني تساويها في العمومية والخصائص، بل هناك تمايز بينهما، فالعلم ليس أية معرفة، وإنما هو معرفة من نوع خاص تلتزم بشروط منطقية ومنهجية1.

يذكر الإمام ابن القيم أن هناك فرقًا بين العلم والمعرفة لفظي ومعنوي، فاللفظي يتمثل في أن فعل المعرفة يقع على مفعول واحد، قال تعالى :﴿ فَعَرَفَهُمْ وَهُمْ لَهُ مُنْكِرُونَ ﴾]سورة يوسف الآية: 58]، بينما فعل العلم يقتضي مفعولين كقوله تعالى :﴿ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ ﴾ سورة]الممتحنة الآية: 10[، فإن وقع على مفعول واحد كان بمعنى المعرفة كما في قوله تعالى :﴿ وَآخَرِينَ مِنْ دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ ﴾ سورة]الأنفال الآية: 60[، وأما الفرق المعنوي فتتمثل في الوجوه: التالية:

1-المعرفة تتعلق بذات الشيء والعلم يتعلق بأحواله، تقول عرفت أباك وعلمته صالحًا فالمعرفة حضور صورة الشيء ومثاله العلمي في النفس، والعلم حضور أحواله وصفاته ونسبتها إليه، فالمعرفة تشبه التصور، والعلم يشبه التصديق2.

2-إن المعرفة في الغالب تكون لما غاب عن القلب بعد إدراكه فإذا أدركه قيل عرفه، أو تكون لما وصف بصفات قامت في نفسه فإذا رآه وعلم أنه الموصوف بها قيل عرفه، ومن الأول قوله تعالى :﴿ فَعَرَفَهُمْ وَهُمْ لَهُ مُنْكِرُونَ ﴾]يوسف: 58]، ومن الثاني قوله تعالى :﴿ الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ ﴾]البقرة: 146]، لما كانت صفاته معلومة عندهم فرأوه عرفوه بتلك الصفات ولهذا كان ضد المعرفة الإنكار وضد العلم الجهل.

1-بدوي عبد الفتاح محمد، فلسفة العلوم : العلم ومستقبل الإنسان إلي أين ؟- دار قباء الحديثة للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط 3 ، 2007،ص 40.

2- التصور: حصول صورة الشيء في العقل، والتصديق: حكم بالنسبة من طرفين، انظر الجرجاني التعريفات،المرجع السابق، ص 37، وجميل صليبا المعجم الفلسفي،المرجع السابق، 1/ 277.

3-إن المعرفة تفيد تمييز المعروف عن غيره والعلم يفيد تمييز ما يوصف به عن غيره، فإذا قلت علمت زيدًا لم يفد المخاطب شيئًا لأنه ينتظر بعد أن تخبره على أي حال علمته فإذا قلت كريمًا أو شجاعًا حصلت له الفائدة، وإذا قلت عرفت زيدًا استفاد المخاطب أنك أثبته وميّزته عن غيره ولم يبق منتظرًا لشيء أخر1.

والبعض يرى أنه لا فرق بين العلم والمعرفة كابن حزم2فيقول: « وحد العلم بالشيء هو المعرفة به أن تقول العلم والمعرفة اسمان واقعان على معنى واحد وهو اعتقاد الشيء على ما هو عليه وتيقنه به وارتفاع الشكوك عنه، ويكون ذلك إما بشهادة الحواس وأول العقل، وإما ببرهان راجع من قرب أو من بعد إلى شهادة

1- انظر: ابن القيم مدارج السالكين *ابن القيم* الجوزية-الجزء الثالث، المحقق: محمد المعتصم بالله البغدادي ، الناشر: دار الكتاب العربي، 1996 ،ص 335-337، وللاطلاع على المزيد مما ذكره بعض العلماء في بيان الفرق بين العلم والمعرفة وتحديد العلاقة بينهما انظر:
-الراغبالأصفهاني-المفردات في غريب القرآن"،الجزء الأول،دار القلم ،دون ذكر تاريخ،ص 331.كما توجد في الرابط
http://shiaonlinelibrary.com/%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%AA%D8%A8/2552_%D9%85%D9%81%D8%B1%D8%AF%D8%A7%D8%AA-%D8%BA%D8%B1%D9%8A%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B1%D8%A2%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A7%D8%BA%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B5%D9%81%D9%87%D8%A7%D9%86%D9%89/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%81%D8%AD%D8%A9_328

2- أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري- الفصل في الملل والأهواء والنحل-الجزء الخامس، الناشر: مكتبة الخانجي - القاهرة،دون ذكر تاريخ ،ص،241.

الحواس وأول العقل وأما باتفاق وقع له في مصادفة اعتقاد الحق خاصة بتصديق ما أفترض الله عز وجل إتباعه خاصة دون استدلال1.

أما ابن كثير فقد فسر المعرفة بعلم القلب، فقال عند تفسير الآية :﴿ فَكَذَّبَ وَعَصَى ﴾]النازعات: «أي فكَّذب بالحق.... ثم قال وعلمه بأن ما جاء به - موسى- أنه حق لا يلزم منه أنه مؤمن به لأن المعرفة علم القلب والإيمان عمله وهو الانقياد للحق والخضوع له2..

وقد عبر البعض الفقهاء عن الترادف الحاصل بين معنى العلم والمعرفة بقوله « أرى أن مصطلحي العلم والمعرفة من قبيل المصطلحات التي بينهما اتصال وانفصال واتفاق واقتران بحيث يصدق عليها القول بأنها إذا اتفقت اختلفت وإذا اختلفت اتفقت شأنها في ذلك شأن التربية والتعليم والإيمان والإسلام والأخلاق والقيم وسواها يكون السياق هو المحدد الوحيد لمن يراه تفريقًا بينهما ولكن تفريق موضعي لا موضوعي لا يصمد ولا يَطَّرِد في كل حين3.

إن مفهوم المعرفة ليس مرادفا للعلم فالمعرفة أوسع نطاقا ومدلولا وأكثر شمولا، فالمعرفة قد تتضمن معارف علمية ومعارف غير علمية.

المبحث الثاني: طرق الوصول للمعرفة

1-أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري–الفصل في الملل والأهواء والنحل"،المرجع نفسه،ص 242، انظر: *أحمد محمد حسين الدغشي* ، "نظرية المعرفة في القرآن الكريم وتضميناتها التربوية–مركز التفسير للدراسات القرآنية،، ص 91

2– انظر: "تفسير القرآن العظيم" 4/ 52.5

3-انظر: أحمد الدغشي، "نظرية المعرفة في القرآن"، ص 92.

تختلف طرق الوصول للمعرفة وتنقسم إلى ثلاثة أقسام القسمين الأولين الحس والتجربة والقسم الثالث الوحي وسنعرج عليها تفصيلا في المطلبين المواليين كما يلي :

المطلب الأول : الحس والتجربة:

يعتبر العلماء الفلاسفة والعلماء الغربيون أن الكون بأكمله هو مصدر كلي للمعرفة فالحقائق والمعارف والعلوم التي تثبت عن طريق العقل والحس والتجربةتعتبر حقائق علمية والطريق المتبع في الوصول إلى هذه الحقائق هو منهج علمي بل هو المنهج العلمي وعليه « فالعلم باصطلاحهم محصور مصدرًا في التجربة وميدانًا في المجال الرياضي والطبيعي وما يُقبل موضوعه للتجربة والاستقراء والمقاييس الكمية»، لذلك فالإطار الذي توضع فيه العلوم عند العلماء الغربيين هو إطار يقوم على فلسفة لا دينية، هذه الفلسفة ترى أن الظواهر الكونية والمعارف والحقائق الطبيعية وغيرها ينبغي أن تفسر بأسباب من داخل هذا الكون أي بأسباب طبيعة لا دخل فيها للإرادة الإلهية، وبذلك فإن كل عبارة تنطوي على دعوى تخالف في ظاهرها هذا التصور فإما أن نحكم ببطلانها وإما أن نعيد تفسيرها بحيث نجد لها مكانًا داخل هذا الإطار الإلحادي المادي، وكذلك كل ظاهرة يُدَّعى أنها خارقة لقوانين الطبيعة فهي إما كذب أو وهم لا أساس له، وحتى الظواهر النفسية والاجتماعية إذا فسَّرت بأسباب خارج هذا الإطار فإن هذا التفسير لا يعتبر تفسيرًا علميًا، أي أن التفسير العلمي هو بالضرورة تفسير إلحادي حتى أصبحت كلمة العلم في العالم كله تقريبًا علمًا على هذا التصور الإلحادي، ولهذا أمكنت المقابلة بين العلم والدين،ولا شك أن المفهوم الذي يحصر العلم فيما جاء عن طريق التجربة والخبرة الحسية وحدها مخالف لمفهوم العلم في الإسلام، فإن مسماه يشمل « جميع أنواع المعارف الإنسانية سواء كان مصدرها العقل كالرياضيات أم الحس والتجربة بالإضافة إلى

العقل كالطب أو العقل والسماع كاللغة أو الوحي والعقل كعلوم الدين »، فأثمر هذا التصور للعلم والتصور للإطار الفلسفي للعلوم أن انحصرت مصادر المعرفة في الكون المحسوس، بحيث أصبح كل تفسير للحقائق والعلوم والمعارف خارج هذا الإطار لا يعتبر تفسيرًا علميًا مقبولًا، فالوحي المنزل من الله سبحانه كالقرآن الكريم والسنة المطهرة والأخبار التي وردت في الوحي عن اليوم الآخر والجنة والنار وعذاب القبر الملائكة... ونحو ذلك، كل ذلك لا يعتبر مصادر علميه بل تسمى مصادر دينية أشبه ما تكون بالظن والخرافة.

كما أن الوحي مصدر للمعرفة في المنهج الإسلامي فكذلك الكون وهو إفادته للعلم اليقيني كالوحي من حيث أن الوحي كلام الله والكون خلقه سبحانه ولا يمكن بحال أن يحصل تعارض بين الحقائق المنزلة والحقائق الطبيعية التي خلقها الله فعن طريق الحس عرفنا أن الشمس حارة، وان الأرض كروية وان السم يميت والأكل الطيب يغذي إلى غير ذلك من العلوم الطبيعية والتي هي علوم استفدناها من الكون دون الحاجة أن ينزل فيها علم من الله وذلك بما زودنا به سبحانه من الوسائل التي تمكنا بها من الحصول على هذه العلوم والمعارف من الكون مباشرة، ولهذا لم تكن هذه العلوم من شأن الوحي بل كان القرآن يتعامل معها باعتبارها مسلمات ليست موضوع نقاش من الجميع فكان سبحانه يضرب بها المثال على قدرته ووحدانيته إلى غير ذلك مما يدل على أنه سبحانه يعتبرها مصادر يقينية للعلم والمعرفة، ولذا نجد الإمام ابن تيمية يسمي العلوم التي تتعلق بتربية الإنسان وتعليمه وهدايته عقائديًا ونفسيًا واجتماعيًا « علومًا سمعية» لأنها جاءت بالسماع عن طريق الوحي والنوع الذي يتعلق بجسده وعقله كالطب والهندسة والرياضيات والفلك يسميها « علومًا عقلية »، وكلا النوعين علومًا شرعية فيقول: « فإن الشرعيات ما أخبر الشارع بها وما دل الشارع عليها، وما دل الشارع عليها ينتظم ما يحتاج إلى علمه بالعقل وجميع الأدلة والبراهين وأصول الدين مسائل الاعتقاد... وعلى هذا فتكون العلوم الشرعية قسمين

عقلية وسمعية، وقد تبين بهذا أن كل علم عقلي أمر الشرع به أو دل عليه فهو شرعي أيضًا.

وابن كثير رحمه الله يؤكد ما قرره علماء السلف من أن الوحي هو المصدر الأول للحقائق والعلوم والمعارف والتشريعات، لأن أخباره صادقة وأحكامه عادله فقد « أمر بكل خير ونهي عن كل شر كما قال تعالى :﴿ وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا ﴾]الأنعام: 115]؛ أي صدقًا في الأخبار وعدلًا في الأحكام، وكذلك الكون هو مصدر للمعرفة عند ابن كثير فقد ذكر رحمه الله أن الله امتن على عباده بأن أخرجهم من بطون أمهاتهم لا يعلمون شيئًا وجعل لهم السمع والأبصار والأفئدة فقال عند تفسير الآية :﴿ وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَالْأَفْئِدَةَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾]النحل: 78]، « ذكر منّته على عباده في إخراجه إياهم من بطون أمهاتهم لا يعلمون شيئًا ثم بعد هذا يرزقهم السمع الذي به يدركون الأصوات والأبصار التي بها يحسون المرئيات والأفئدة وهي العقول.... والعقل به يميز بين الأشياء ضارها ونافعها وهذه القوى والحواس تحصل للإنسان على التدرج قليلًا وكلما كبر زيد في سمعه وبصره وقوي عقله حتى يبلغ أشده، وقد أرشد الله سبحانه وتعالى أن يستفاد من هذه الحواس في تحصيل العلم والمعرفة وأن تستخدم في طاعة الله وعبادته، يقول رحمه الله عند تفسير الآية :﴿ قُلْ هُوَ الَّذِي أَنْشَأَكُمْ وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَالْأَفْئِدَةَ قَلِيلًا مَا تَشْكُرُونَ ﴾]الملك: 23]، « أي ابتدأ خلقكم بعد أن لم تكونوا شيئًا مذكورًا وجعل لكم السمع والأبصار والأفئدة لعلكم تشكرون، أي ما أقل ما تستعملون هذه القوى التي أنعم الله بها عليكم في طاعته وامتثال أوامره وترك زواجره، كما أشار ابن كثير أن هذه الحقائق والمدركات التي في الكون هي مما يضرب الله به الأمثال على قدرته ووحدانيته فيقول رحمه عند تفسير الآية :﴿ إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنْفَعُ النَّاسَ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ مَاءٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِنْ كُلِّ دَابَّةٍ وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ

لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾]البقرة: 164]، «يقول تعالى :﴿ إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ تلك الأرض في ارتفاعها وإتساعها وكواكبها السيارة والثوابت ودوران فلكها وهذه الأرض في انخفاضها وجبالها وبحارها وقفارها وعمرانها وما فيها من المنافع ﴿ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ﴾ هذا يجئ ثم يذهب ويخلفه الآخر ويعقبه لا يتأخر عنه لحظة.... و تارة يطول ويقصر هذا وتارة يأخذ هذا من هذا ثم يتقارضان ...﴿ وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنْفَعُ النَّاسَ ﴾؛ أي في تسخيره البحر لحمل السفن من جانب إلى جانب لمعاش الناس والانتفاع بما عند أهل ذلك الإقليم ونقل هذا إلى هؤلاء عند أولئك إلى هؤلاء ...﴿ وَبَثَّ فِيهَا مِنْ كُلِّ دَابَّةٍ ﴾؛ أي على اختلاف أشكالها وألوانها ومنافعها وصِغرها وكِبرها ...﴿ وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ ﴾؛ أي فتارة تأتي بالرحمة... وتارة تأتي مبشرة بين يدي السحاب وتارة تسوقه وتارة تجمعه وتارة تفرقه وتارة تصرفه ....﴿ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾ أي في هذه الأشياء دلالات بينة على وحدانية الله.

وكذلك في استدلاله بالحس في رده على منكري البعث وأن هذه المشاهد من عظيم قدرته فقال رحمه الله عند تفسير الآية :﴿ وَأَحْيَيْنَا بِهِ بَلْدَةً مَيْتًا كَذَلِكَ الْخُرُوجُ ﴾]ق: 11]، « وهي الأرض التي كانت هامدة فلمّا نزل عليها الماء اهتزت وربت وأنبتت من كل زوج بهيج من أزاهير وغير ذلك مما يحار الطرف في حسنها وذلك بعد ما كانت لا نبات بها فأصبحت تهتز خضراء فهذا مثال للبعث بعد الموت والهلاك كذلك يحي الله الموتى وهذا المشاهد من عظيم قدرته بالحس أعظم مما أنكره الجاحدون للبعث.

وكذلك لفت النظر إلى ما هو مشاهد بالحس فقال عند تفسير الآية :﴿ هُوَ الَّذِي يُرِيكُمْ آيَاتِهِ وَيُنَزِّلُ لَكُمْ مِنَ السَّمَاءِ رِزْقًا وَمَا يَتَذَكَّرُ إِلَّا مَنْ يُنِيبُ ﴾]غافر: 13]، « أي يظهر قدرته لخلقه بما يشاهدونه في خلقه العلوي والسفلي من الآيات العظيمة الدالة على كمال خالقها ومبدعها ومنشئها ﴿ وَيُنَزِّلُ لَكُمْ مِنَ السَّمَاءِ رِزْقًا ﴾ وهو المطر الذي يخرج به من الزرع والثمار ما هو مشاهد بالحس من اختلاف ألوانه وطعومه وروائحه وأشكاله وألوانه وهو ماء واحد فبالقدرة العظيمة فاوت بين هذه الأشياء، كما بين رحمه الله أن ما يعرفه الإنسان عن طريق المشاهدة والمعاينة

للمحسوس أبلغ تأثيرًا من الذي يعرفه عن طريق الخبر، فقال رحمه الله عند تفسير الآية :﴿ وَأَلْقَى الْأَلْوَاحَ وَأَخَذَ بِرَأْسِ أَخِيهِ يَجُرُّهُ إِلَيْهِ ﴾]الأعراف: 150]، « وفي هذه دلالة على ما جاء في الحديث ليس الخبر كالمعاينة.... قال النبي ز: (يرحم الله موسى ليس المعاين كالمخبر، أخبره ربه عز وجل أن قومه فُتِنوا بعده فلم يلق الألواح فلما رآهم وعاينهم ألقى الألواح.

وكذلك علم التجربة علم زائد على العلوم بل هو أقوى في تحصيل المطلوب من المعرفة الكثيرة، وقد أشار إلى ذلك ابن حجر، في شرح حديث الإسراء والمعراج وقد جاء فيه أن موسى عليه السلام قال لنبينا محمد بعد ما فرضت عليه الصلاة خمسين صلاة كل يوم فقال موسى عليه السلام: إن أمتك لا تستطيع خمسين صلاة كل يوم وإني والله قد جربت الناس قبلك وعالجت بني إسرائيل أشد المعالجة.... الحديث، فقال ابن حجر رحمه الله: « وفيه أن التجربة أقوى في تحصيل المطلوب من المعرفة الكثيرة، وكذلك الإمام ابن أبي جمره رحمه الله قال تعليقًا على هذا الحديث: « فيه دليل على أن علم التجربة علم زائد على العلوم، ولا يقدر على تحصيلها بكثرة العلوم، ولا يكتسب إلا بها أعني التجربة، لأن النبي ز هو أعلم الناس وأفضلهم سيما الآن الذي هو قريب عهد بالكلام مع ربه عز وجل ووارد من موضع لم يطأه ملَكَ مقرب ولا نبي مرسل، ثم مع هذا التفضيل العظيم قال له موسى أنا أعلم بالناس منك ثم أعطاه العلة التي لأجلها كان أعلم منه بقوله: « عالجت بني إسرائيل أشد المعالجة « فأخبره أنه أعلم في هذا العلم الخاص الذي لا يؤخذ ولا يدرك إلا بالمباشرة وهي التجربة.

وقد نبه ابن كثير رحمه الله على أنه يمكن التوصل للأمور المعنوية عن طريق الأمور الحسية فقال رحمه الله عند تفسير الآية :﴿ وَعَلَى اللَّهِ قَصْدُ السَّبِيلِ وَمِنْهَا جَائِرٌ وَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ ﴾]النحل: 9]، « لما ذكر تعالى من الحيوانات ما يسار

عليه في السبل الحسية نبه على الطريق الدينية المعنوية وكثيرًا ما يقع في القرآن العبور من الأمور الحسية إلى الأمور المعنوية النافعة،وابن كثير رحمه الله ينعى على الذين يكابرون المحسوسات ويرد عليهم ويبين خطأهم فيقول عند تفسير الآية :﴿ وَلَوْ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ كِتَابًا فِي قِرْطَاسٍ فَلَمَسُوهُ بِأَيْدِيهِمْ لَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ مُبِينٌ ﴾]الأنعام: 7]، « يقول تعالى مخبرًا عن كفر المشركين وعنادهم ومكابرتهم للحق ومباهتهم ومنازعتهم فيه ﴿ وَلَوْ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ كِتَابًا فِي قِرْطَاسٍ فَلَمَسُوهُ بِأَيْدِيهِمْ ﴾؛ أي عاينوه ورأوا نزوله وباشروا ذلك ﴿ لَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ مُبِينٌ ﴾ وهذا كما قال تعالى مخبرًا عن مكابرتهم للمحسوسات ﴿ وَلَوْ فَتَحْنَا عَلَيْهِمْ بَابًا مِنَ السَّمَاءِ فَظَلُّوا فِيهِ يَعْرُجُونَ ﴾]الحجر: 14« [، وقال عند تفسير الآية :﴿ وَإِنْ يَرَوْا كِسْفًا مِنَ السَّمَاءِ سَاقِطًا يَقُولُوا سَحَابٌ مَرْكُومٌ ﴾]الطور: 44]، « يقول تعالى مخبرًا عن المشركين بالعناد والمكابرة للمحسوس« وأحيانًا نجد أن ابن كثير يجمع بين الوحي والكون كمصدرين للمعرفة فيقول عند تفسير الآية :﴿ أَلَمْ تَرَوْا كَيْفَ خَلَقَ اللَّهُ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ طِبَاقًا ﴾]نوح: 15]، « أي واحدة فوق واحدة وهل هذا يتلقى من جهة السمع فقط؟ أو هو من الأمور المدركة بالحس مما علم من التسيير والكسوفات فإن الكواكب السبعة السيارة يكسف بعضها بعضًا

إلى غير ذلك مما عرضه ابن كثير وأشار إليه من المنهج الحسي مما هو جدير بالدعاة إلى استخدامه والاستفادة منه في الدعوة إلى الله وذلك بدعوة العلماء والمتخصصين في العلوم التطبيقية التجريبية ويعين في ذلك الاستدلال بالإعجاز العلمي في القرآن والسنة مع ملاحظة ضرورة عدم التوسع في استخدام النصوص الشرعية لتأييد النظريات العلمية والفرضيات، ويكتفي بالاستشهاد بها على الحقائق العلمية الثابتة بأسلوب مناسب.

وكذلك يستخدم المنهج الحسي في دعوة المتجاهلين للسنن الكونية والمنكرين للبديهيات العقلية، فإن المعاندين لا تفيد معهم إلا الحقائق المعتمدة على الملموسات والمحسوسات، وعلى هذا الأساس جاءت كثير من معجزات الأنبياء والرسل عليهم السلام مادية محسوسة إضافة إلى ذلك فيستخدم المنهج الحسي في تعليم الأمور التطبيقية العملية والدعوة إليها وكلما كان الأمر المدعو إليه دقيقًا ومهمًا، كانت الحاجة إليه اشد كما فعل ز في تعليم الوضوء والصلاة والحج وغير ذلك .

المطلب الثانيً: الأدلة الشرعية الوحي

وأما في الإسلام فأول مصادر المعرفة هو الوحي الذي أنزله الله على رسوله من القرآن والسنة فهما مصدرا الحق والتشريع، وقد سبق أن بينا ذلك في المباحث السابقة، فعلماء السلف يقطعون أن المعرفة المكتسبة عن طريق الوحي معرفة يقينية مطلقة، لأن الوحي جزء من علم الله تعالى له ما لهذه الصفة من كونها حقيقة مطلقة غير محدودة، وقد تكفل الله بحفظه من التحريف والتبديل والتغيير، كما حصل للكتب السماوية السابقة الأخرى المنزلة :﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾]الحجر: 9[، والوحي يشمل كل من القرآن والسنة ،وهو مصدر لاكتساب المعرفة يقول الله تعالى :﴿ وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِنْ أَمْرِنَا مَا كُنْتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ وَلَكِنْ جَعَلْنَاهُ نُورًا نَهْدِي بِهِ مَنْ نَشَاءُ مِنْ عِبَادِنَا ﴾ سورة الشورى: 52، وقال تعالى :﴿ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ ﴾ سورة النحل ألاية: 89.

يقول ابن كثير في تفسير الآية: « فإن القرآن اشتمل على كل حلال وحرام، وما الناس إليه محتاجون في أمر دنياهم ودينهم ومعاشهم ومعادهم،أن الوحي مصدر

أساس للحصول على المعرفة وأن المعرفة المكتسبة عن طريق الوحي هي معرفة يقينية مطلقة سواء كانت أخبارًا أو حقائق غيبية أو في سنن الكون وهذا بخلاف الكتب السماوية المحرفة، يقول الإمام ابن كثير عند تفسير الآية :﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ ﴾]المائدة: 48]؛ أي حاكمًا على ما قبله من الكتب... فهو أمين وشاهد وحاكم على كل كتاب قبله جعل الله هذا الكتاب العظيم الذي أنزله آخر الكتب وخاتمها وأشملها وأعظمها وأحكمها حيث جمع فيه محاسن ما قبله وزاده كمالا ليس في غيره فلهذا جعله شاهدًا وأمينًا وحاكمًا عليها كلها وتكفل تعالى بحفظه بنفسه الكريمة :﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ سورة الحجر الآية: 9وكذلك السنة فهي وحي مثل القرآن « تنزل عليه بالوحي كما ينزل القرآن إلا أنها لا تتلى كما يتلى القرآن، وقد سبق أن استعرضنا موقف ابن كثير من الوحي كمصدر أساس للحقائق و المعارف ،فابن كثير رحمه الله يعتبر طرق العلم ومصادر المعرفة هي الحس والعقل الكون والخبر (الوحي) وهو ما قرره شيخه ابن تيمية رحمه الله فقال: «طرق العلم ثلاثة: الحس والعقل والمركب منهما كالخبر، فمن الأمور ما لا يمكن علمه إلا بالخبر، كما يعلمه كل شخص بأخبار الصادقين كالخبر المتواتر، وما يعلم بخبر الأنبياء صلوات الله عليهم أجمعين، وهذا التقسيم يجب الإقرار به، وقد قامت الأدلة اليقينية على نبوَّات الأنبياء وأنهم يعلمون بالخبر ما لا يُعلم إلا بالخبر، وكذلك يُعلِّمون غيرهم بخبرهم ويمتنع أن يقوم دليل صحيح على أن كل ما أخبر به الأنبياء يمكن معرفته بدون الخبر ولهذا كان أكمل الأمم علما المقرون بالطرق الحسية والعقلية والخبرية فمن كذب بطريقة منها فاته من العلوم بحسب ما كذَّب به من تلك الطرق.1

1 –مبارك بن حمد الحامد الشريف – طرق المعرفة عند ابن كثير ،موقع الألوكة،نشر يوم 2021/01/4: تاريخ الزيارة 2022/05/16،رابطالموضوع

https://www.alukah.net/sharia/0/144101/%D8%B7%D8%B1%D9%8

الفصل الثالث : ماهية البحث العلمي ومناهجه

كلما تميزت شعوب الإنسانية بالتفكير العلمي والابتعاد عن الدجل والخرافة كلما كانت أكثر قدرة على بناء الحضارة وتقلص نصيب الجهل في صفوفها، وكلما ابتعدت عن التفكير العلمي وعن العلم انغمست في مستنقع الجهل والتخلف وعليه فإذا أراد شعب ما أن يبني حضارة أو أن يطور نفسه فعليه الاهتمام بتطوير العلم من خلال تشجيع وتكريس البحث العلمي،وعلى هذا الأساس فإن البحث العلمي يمثل ضرورة ملحة سواءً في حياة الأفراد أم في حياة الدول، فبالعلم تنهض أمم ودول وبالعلم أيضاً تُباد دول، والوصول إلى العلم والانتفاع به أمر يستوجب البحث عنه، وتسخير كل الإمكانيات البشرية والمادية لخدمة هذا الهدف، وحتى تتضح ماهية البحث العلمي، يستلزم أن نلقي الضوء على مفهوم البحث العلمي أو معناه، وكذلك على أهميته وغايته، ثم أنواعه، وأخيراً مناهجه، فما هو مفهوم البحث العلمي؟ وما هي مراحل إعداد البحث العلمي؟.

2-
%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%B1%D9%81%D8%A9-
%D8%B9%D9%86%D8%AF-%D8%A7%D8%A8%D9%86-
%D9%83%D8%AB%D9%8A%D8%B1/#ixzz8wBBpKyh3

هذا ما سوف نبينه في هذا الفصل من خلال تقسيمه إلى ثلاثة مباحث رئيسية، نعالج في المبحث الأول مفهوم البحث العلمي وأهميته، ونخصص المبحث الثاني لدراسة أنواع البحث العلمي،أما المبحث الثالث فنتطرق من خلاله إلى مناهج البحث العلمي على المنوال التالي :

المبحث الأول :مفهوم البحث العلمي وأهميته

لتحديد مفهوم البحث العلمي يتعين علينا التطرق إلى النقاط الأساسية التالية: تعريفه وخصائصه وأنواع البحوث العلمية وكذا الأدوات المستخدمة في البحث العلمي، سوف نتناول هذا المبحث من خلال تقسيمه إلى مطلبين أساسيين، نوضح في المطلب الأول، مفهوم البحث العلمي،وفي المطلب الثاني، نبين أهمية البحث العلمي.

المطلب الأول :مفهوم البحث العلمي

إن عبارة " البحث العلمي" ذات دلالة كبيرة وهي عبارة مركبة من كلمتين مصطلح " البحث " و مصطلح" العلمي " ، فما المراد بكل منهما؟

كلمة " البحث " تأتي في اللغة العربية من الفعل بحث وبحث عن الشيء طلبه وفتش عنه أو سأل عنه واستقصى،و " بحث الأمر " أو " بحث فيه " اجتهد فيه وتعرف على حقيقته1.

وعلى ذلك فإن البحث يعني التفتيش والتنقيب والتقصي عن مسألة معينة حتى يتبين حقيقتها على أي وجه كان،البحث لغة معناه أن تسأل أو تطلب أو تستخبر عن شيء معين2.

ولا يخرج تعريف البحث كاصطلاح عن معناه اللغوي، فهو أيضاً في المصطلح يعني بذل المجهود الذهني في التحري، أو التفتيش، أو التتبع، أو الدراسة، أو التقصي، عن مسألة أو أمر معين، بقصد التعرف على حقيقته وجوهره3.

واصطلاحا هناك عدة تعريفات من بينها: (البحث العلمي تجميع منظم لجميع المعلومات المتوفرة لدى الباحث عن موضوع معين وترتيبها بصورة جديدة بحيث تدعم المعلومات السابقة أو تصبح أكثر نقاءا ووضوحا.) كما عرف أيضا بأنه (وسيلة للاستفهام والاستقصاء المنظم والدقيق الذي يقوم به الباحث بغرض اكتشاف معلومات أو علاقات جديدة بالإضافة إلى تطوير أو تصحيح أو تحقيق المعلومات الموجودة فعلا، على أن يتبع في هذا الاستعلام والاستقصاء خطوات المنهج

1المعجم الوجيز، إصدار مجمع اللغة العربية بمصر، ط 1993، ص 37.

2- سكيل رقية- منهجية البحوث العلمية دليل لطلاب العلوم القانونية والإدارية،دار الخلدونية الجزائر ،2010 ،ص 5

3د. أحمد عبد الكريم سلامة-الأصول المنهجية لإعداد البحوث العلمية، ط1، دار النهضة العربية، القاهرة، 1999، ص 13.

العلمي واختيار الطرق والأدوات اللازمة للبحث.) كما يعرف بأنه (المحاولة الدقيقة للتوصل إلى حل المشكلات التي تؤرق الإنسان وتحيره)، وعليه يمكن استخلاص أن الوسيلة هي البحث العلمي والغاية هي العلم1.

ومن خلال التعريفات السابقة يمكن استخراج بعض الشروط الموضوعية للبحث العلمي نذكر منها:

1- يجب أن تكون هناك مشكلة تستدعي البحث عن حل لها.
2- توافر الأدلة التي تحتوي على الحقائق.
3- التحليل الدقيق للأدلة وتصنيفها.
4- استخدام العقل والمنطق لترتيب الدليل في حجج واثباتات.
5- الموضوعية وعدم التعصب للرأي بحد ذاته، وقبول النتائج التي تسفر عنها الأدلة.
6- الحل المحدد وهو الإجابة النهائية عن المشكلة وتكون في شكل تعميم.

أما كلمة " العلمي " فهي " صفة " للبحث منسوبة إلى العلم، و " العلم " من الفعل الماضي " علم " أو " تعلم " وتعلم الأمر عرفه وأتقن هو " العلم " اسم، وهو إدراك الشيء بحقيقته، والعلم المعرفة2 ، وهذه المعرفة لا تتأتى ولا تتم إلا عن طريق الفهم أو التنبؤ وربط الأسباب بالمسببات، وعلى ذلك فإن العلم هو مجموع مسائل وأصول كلية تدور حول موضوع واحد، وتعالج بمنهج معين، وتنتهي إلى بعض

1 – سكيل رقية– منهجية البحوث العلمية دليل لطلاب العلوم القانونية والإدارية،المرجع نفسه،،ص 6 .

2المعجم الوجيز، ص 432.

النظريات والقوانين، كعلم الزراعة، وعلم الفلك، وعلم الطب، وعلم القانون وغيرها1.

والدمج بين كلمتي " البحث " و " العلمي " يقودنا إلى تعريف البحث العلمي، لذلك ذهب البعض إلى تعريف البحث العلمي بأنه " إعمال الفكر وبذل الجهد الذهني المنظم حول مجموعة من المسائل أو القضايا، بالتفتيش والتقصي عن المبادئ أو العلاقات التي تربط بينها، وصولاً إلى الحقيقة التي يبنى عليها أفضل الحلول لها2.

وعرف أيضاً بأنه " أسلوب يهدف إلى الكشف عن المعلومات والحقائق والعلاقات الجديدة والتأكد من صحتها مستقبلاً بالإضافة إلى تطوير وتعديل المعلومات القائمة والوصول إلى الكلية أو العمومية، أي التعمق في المعرفة العلمية والكشف عن الحقيقة والبحث عنها، وكذلك يهدف إلى الاستعلام عن صورة المستقبل أو حل لمشكلة معينة، من خلال الاستقصاء الدقيق والتتبع المنظم الدقيق والموضوعي لموضوع هذه المشكلة، ومن خلال تحليل الظواهر والحقائق والمفاهيم3.

1 د. أحمد عبد الكريم سلامة، المرجع السابق، ص13.

2 د. أحمد عبد الكريم سلامة، مرجع سبق ذكره، ص 14.

3 د. زين بدر فراج–أصول البحث القانوني، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000، ص 19.

وقريب من هذا المعنى دارت التعريفات الأخرى للبحث العلمي، ومن ذلك ما ذهب إليه البعض من أنه " التقصي المنظم، وبإتباع أساليب ومناهج علمية محددة للحقائق العلمية، بقصد التأكد من صحتها، أو تعديلها، أو إضافة الجديد لها1 .

أو هو الذي يهدف إلى " البحث عن الحقيقة ، بمحاولة معرفة حقائق لم تكن معروفة من قبل أو استكمال حقائق عرف بعضها2.

أو هو " التنقيب عن حقيقة ابتغاء إعلانها دون التقيد بدوافع الباحث الشخصية أو الذاتية، إلا بمقدار ما يفيد في تلوين البحث بطابع الباحث وتفكيره ويعطيه من روحه التي تميزه عن غيره،ويضيف الدكتور الركابي: " ولكن مع وجود هذه الصفة المميزة التي يستمدها البحث من كاتبه، نقول بكل صراحة وتأكيد إن البحث العلمي يجب أن يكون منزهاً عن الهوى الذاتي، ويجب أن تكون غايته الظفر بالحقيقة واكتشافها سواء اتفقت مع ميول الباحث أم لم تتفق ". 3.

ومن خلال ما سبق تم التعرف على مفهوم البحث العلمي، ولعل في التعرف على أهمية البحث العلمي وغايته ما يساهم في جلاء ذلك المفهوم .

المطلب الثاني :أهمية البحث العلمي

1 د. غازي عناية–إعداد البحث العلمي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، بلا تاريخ نشر، ص 12.

2 د. حسين عبد الحميد رشوان–ميادين علم الاجتماع ومناهج البحث العلمي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1992، ص 119.

3 د. جودت الركابي–منهج البحث الأدبي في إعداد الرسائل الجامعية، دار ممتاز للتأليف والترجمة والنشر، دمشق، 1992، ص 11.

يهدف البحث العلمي، أياً كان ميدانه، إلى تكوين المعرفة التي هي خلاصة التفكير العلمي ،والمعرفة هي مجموعة المعلومات التي يتمخض عنها البحث العلمي، والتي لها القابلية لوصف وتفسير الظواهر والأحداث، وكذلك التنبؤ بما سيقع تحت ظروف معينة.

كما أن المعرفة قد تكون اختراع جديد، أو اكتشاف مجهول، أو تكميل نقص، أو تفصيل مجمل، أو تعيين مبهم، أو تصحيح خطأ1.

وإذا كان البحث العلمي يمثل ضرورة حياة للبشرية، إذ به يستطيع الإنسان أن يسيطر على ما وهبه الله إليه من نعم في هذه الأرض أثناء حياته فيها، فإنه بالنسبة للدول في عصرنا الحديث يعتبر ضرورة وحياة وشرطاً أساسياً للاستمرار والتقدم.

وعلى ذلك فإن استثمار الدول في البحث العلمي يقوي بنيانها ويزيد من نفوذها على المستوى الدولي، فأصبحت قوة الدولة تقاس بمدى قدرتها العلمية ومدى مهارتها في مواجهة تحديات العصر.

ولقد يسر العلم والبحث العلمي لدول صغيرة في المساحة والسكان أسباب القوة والتقدم والرفعة والنفوذ2،وإلى جانب تكوين المعرفة كغاية، تبدو أهمية البحث العلمي في عدة أمور1:

---

1 د. أحمد عبد الكريم سلامة، مرجع سبق ذكره، ص 15 وما بعدها.

2- د. جابر جاد نصار، أصول وفنون البحث العلمي، ط1، دار النهضة العربية، القاهرة، 2002، ص15 وما بعدها.

1 . تنمية روح الاستنتاج العقلي، وحضور البديهة، وإذكاء روح البحث والابتكار والإبداع لدى الباحثين. فالتقليد أو الجمود هو في أساسه تحنيط للعلم، ولا خير في أبحاث تنفصل عن مجتمعها.

فالبحث العلمي سواء تعلق بالعلوم الطبيعية أم بالعلوم الإنسانية، يجب أن يهتم بمشاكل المجتمع وإيجاد حلول مناسبة لها، بعد دراستها دراسة مستفيضة تشمل جميع أبعادها.

2 . تكوين الشخصية العلمية القادرة على التفكير المستقل، والنقد الحر والمنطق السليم والمنظم.

3 . رفع الكفاءة على حسن التعبير عن الفكر الذاتي وأفكار الغير، بأسلوب صياغي منتظم وصحيح.

4 . اكتشاف الظواهر الطبيعية، ومحاولة فهمها، ومعرفة أسبابها، والسيطرة عليها، والتحكم في بعض العوامل الأساسية التي تسبب ظاهرة أو حدثاً معيناً، وكذلك إمكانية التنبؤ بحدوث تلك الظواهر.

هذا فضلاً عن المردود الذي تحققه البحوث العلمية في شتى الميادين العلمية والاقتصادية والاجتماعية.

---

1 –د. أحمد عبد الكريم سلامة ،المرجع السابق، ص 16 وما بعدها، ود. جابر جاد نصار، المرجع السابق، ص 19 وما بعدها.

المطلب الثالث:خصائص البحث العلمي

يمتاز البحث العلمي بجملة من الخصائص تميزه نذكر منها ما يلي1:

البحث العلمي بحث منظم ومضبوط:أي أن البحث العلمي نشاط عقلي منظم ومضبوط ودقيق ومخطط، حيث أن القوانين والنظريات قد تحققت واكتشفت بواسطة نشاط عقلي منظم ومهيء جيدا وليس وليد الصدفة مما يحقق للبحث العلمي عامل الثقة الكاملة في نتائجه.

البحث العلمي بحث حركي تجديدي:مما يعني أن البحث العلمي ينطوي دائما على تجديد وإضافة معرفية عن طريق استبدال مستمر ومتواصل للمعارف المتجددة.

البحث العلمي بحث عام ومعمم:أي أن المعلومات والمعارف تكون معممة وفي متناول الجميع حتى تكتسب الصفة العلمية، وهي عامة لأنها تتناول كل مجالات العلوم.

هذه هي الخصائص التي تشترك فيها كل البحوث العلمية، لكن هناك خصائص تخص بعض أنواع البحوث دون غيرها مثل خاصية التجريب بالنسبة للبحث التجريبي، وكذا خاصية التفسير التي يتميز بها البحث التفسير.

1 – مانيو جدير ،منهجية البحث العلمي، ترجمة : ملكة أبيض، ،دون ذكر تاريخ ،ص 17– 18.

المبحث الثاني :أنواع البحث العلمي

تتعدد أنواع البحوث العلمية بتعدد زاوية الرؤية التي يمكن النظر إليها منها، وتقسيم البحوث إلى عدة أقسام بحسب طابعها، ومجالها، ومستواها التأهيلي.

وعلى هذا الأساس بالتحديد، سنقوم بدراسة هذا المبحث من خلال تقسيمه إلى ثلاثة مطالب نتناول بالدراسة في المطلب الأول تقسيم البحوث العلمية من حيث الطابع العام، ونعالج في المطلب الثاني تقسيم البحوث العلمية من حيث المجال أو الحقل العلمي، ونخصص المطلب الثالث تقسيم البحوث العلمية من حيث الغاية التأهيلية والأكاديمية كما يلي:

المطلب الأول :تقسيم البحوث العلمية من حيث الطابع العام

تنقسم البحوث العلمية من حيث طابعها العام، إلى نوعين:

1. البحث العلمي النظري:

وهو الذي يتفق مفهومه مع مفهوم البحث العلمي عموماً،فإذا كان هذا الأخير يعني الدراسة الفكرية الواعية والمنظمة لظاهرة أو مسألة معينة بقصد الوصول إلى معرفة محددة حولها، فإن البحث العلمي النظري هو ذلك الذي يرمي إلى

الوصول إلى المعرفة من أجل المعرفة فقط ، ففرض الباحث هو الإحاطة بالحقيقة العلمية وتحصيلها، دون اهتمام بالتطبيقات العملية لها1.

وتجد هذه الأبحاث مجالها في ميدان العلوم الإنسانية المختلفة: كالفلسفة والمنطق، والتاريخ، وعلم الاجتماع، واللغويات والأدب، وعلوم الدين، والقانون.

غير أن الطابع النظري للبحث العلمي، لا يجرده من كل قيمة، بل يستمد قيمته من المعرفة التي تم كشفها أو تحديد معالمها، فذلك يشكل بحد ذاته إضافة جديدة إلى التراث الإنساني.

كما تكمن قيمة البحث النظري في إثارة مشكلة من مشكلات العلم وعرضها عرضاً جيداً، والكشف عن أصولها، ووصف الظروف الخاصة بها، بقصد تشخيص أوضاعها، وتقرير ما ينبغي أن تكون عليه2 ،ويذهب الدكتور **جابر جاد نصار** إلى نفس الرأي حيث يعتبر أن " البحوث المتعلقة بالعلوم الإنسانية وإن كانت نظرية، إلا أن هذا لا يعني أن تكون مجرد مناظرات ومجادلات هي في حقيقتها دخان في الهواء لا تؤثر في واقع المجتمع،بل يجب أن تكون بحوثاً قابلة للتطبيق تواجه مشكلات قائمة، تقترح حلولاً لها ممكنة التطبيق ".3

1 – أنظر : مسعد عبد الرحمان زيدان ، المرجع السابق ،ص 114.

2 د. أحمد عبد الكريم سلامة، مرجع سبق ذكره، ص 24 وما بعدها

3 انظر: د. جابر جاد نصار، مرجع سبق ذكره، ص 26.

2. **البحث العلمي التطبيقي:**

ولا يقتصر هدفه على الوصول إلى المعرفة أو الحقيقة العلمية فقط، بل يتجاوز ذلك إلى تطبيق تلك المعرف،وتبدو أهمية البحوث العلمية التطبيقية في تطوير الصناعات المختلفة وزيادة الإنتاج وتحسين نوعيته،في كافة المجالات،ويتطلب هذا النوع من البحوث إنفاق أموال كثيرة، إلا أن مردود هذه الأموال سواء المباشر أم غير المباشر كبير جدا1.

وتتميز الدول المتقدمة باهتمامها بهذا النوع من البحوث، فضلاً عن قدرتها الهائلة على تسويق نتائجها والاستفادة منها،ولذلك فلا عجب أن نجد هذه الدول تحرص على خطف العقول والباحثين من دول العالم الثالث، وإغرائهم بشتى الوسائل حتى تستفيد منهم، مستغلة في ذلك الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها هذه الدول.

وعلى العكس فإن فاعلية هذه البحوث في دول العالم الثالث، ما زالت متواضعة إلى حد كبير،فمن ناحية أولى يعاني الباحثون في هذه الدول من قلة الإمكانيات المرصودة لهذه الأبحاث، وتخلف تكنولوجيا البحث، الأمر الذي يؤدي إلى تواضع نتائج هذه البحوث،ومن ناحية ثانية فإن هذه الدول لم تنجح بالصورة الكافية في ربط خططها البحثية باحتياجاتها الفعلية في المجالات المختلفة سواء الصناعية أو التجارية أو الزراعية أو غيرها من المجالات.

1 – أحمد إبراهيم عبد التواب ، أصول البحث العلمي في علم القانون،دار الجامعة الجديدة للنشر ،الإسكندرية ،ون ذكر تاريخ النشر ،ص 40.

وتعتمد البحوث العلمية التطبيقية على المنهج التجريبي في البحث، والذي يقوم على الملاحظة، وفرض الفروض، والتجربة للتأكد من صحة هذه الفروض، ثم تطبيق نتائجها على المجالات المختلفة،ومن أهم مجالات هذه البحوث: الكيمياء، والفيزياء، والرياضيات، والهندسة، والزراعة، والعلوم الطبيعية، والطب1.

ومن جانبنا نرى أن البحث النظري والبحث التطبيقي هما جناحان متكاملان ضروريان لنهضة المجتمع وتطوره، وأن الاهتمام بأحدهما دون الآخر لا يؤدي إلى النتائج المرجوة في المجتمع.

فالتقدم في أحد المجالين دون الآخر تبدو معه نهضة المجتمع وكأنها تسير على ساق واحدة، وهو الأمر الذي تعاني منه الدول النامية، إذ أن البحوث العلمية التي تتعلق بالعلوم التطبيقية كالفيزياء والكيمياء، تعاني من فقر الإمكانيات وقلة الاعتمادات المالية لشراء الأجهزة وتجهيز المختبرات، مما أضحت معه هذه البحوث غير مجدية، وفي ظل واقع كهذا فإن التقدم في الجناح الثاني أي في البحوث المتعلقة بالعلوم الإنسانية يظل ناقصاً وغير مجد.

المطلب الثاني :تقسيم البحوث العلمية من حيث المجال العلمي

1 د. جابر جاد نصار، المرجع السابق، ص 26 . 27.

تتنوع البحوث العلمية حسب مجال المعرفة العلمية التي تجري في نطاق تلك البحوث،أي حسب الحقل العلمي الذي تجرى فيه الدراسة، ويمكن أن نميز بين عدة أنواع1:

1. البحوث القانونية:

وهي تلك التي تنصب على إحدى المشكلات القانونية في مختلف فروع القانون، بقصد الوصول إلى تصور حل مقبول وملائم لها،كالبحوث التي تدور حول: المسؤولية المدنية والجنائية للأطباء والجراحين، وقف تنفيذ القرارات الإدارية، الحماية القانونية لبرامج الحاسب الآلي، تنازع القوانين في مجال نقل التكنولوجيا، الحماية الجنائية للبيئة.

2. البحوث الأدبية:

وهي بحوث التي تتناول موضوعات الشعر، والنثر والأدب، والنظريات الأدبية ،الدراسات الأدبية والدراسات اللغوية،والقصة والرواية، والنحو والصرف، والبلاغة، والمذاهب الأدبية الكبرى، كالمذهب الكلاسيكي، أو الرومانسي، أو الرمزي في الشعر.

3. البحوث التربوية والنفسية:

1- سكيل رقية ،منهجية البحوث العلمية ،المرجع السابق ،ص23.

وهي التي تنصب على سلوك الكائن الحي، بقصد تفسيره، والتنبؤ بحدوثه في ظروف معينة، وكيفية تطبيق قواعد علم النفس على مختلف المجالات، كعلم النفس التربوي، والاجتماعي، والإعلامي، والبيئة..

4. بحوث البيولوجيا:

وهي البحوث التي يكون موضوعها الحياة، المتمثلة في الخلايا، وفي الأجهزة التي يتكون منها الكائن الحي، وتتركز تلك البحوث حول مشكلات علمية أساسية هي: علم الأجنة، علم الوراثة، علم الطب.

المطلب الثالث :تقسيم البحوث العلمية من حيث الغاية الأكاديمية

وتقسم البحوث أيضا من حيث الغاية الأكاديمية وعليه نذكر أنواع البحوث التالية:

1. البحوث التدريبية أو الصفية:

وهي البحوث التي تعد أثناء الدراسة في الجامعات أو المعاهد العليا، وهي بحوث قصيرة يطلبها الأستاذ في أحد المواد المدرسة وفي أحد المقاييس لتشجيع الطالب على الاستزادة من منابع العلم بطريقة منهجية، فليس المقصود من هذه البحوث أن يصل الباحث إلى أفكار مبتكرة أو إضافة للعلم، بقدر ما يكون المقصود

هو السيطرة على المعرفة المسجلة في موضوع معين1،إن الهدف هنا هو أن يتعود الطالب على التعمق في الدراسة، في موضوع محدد، لكي لا يكون سطحياً في تفكيره .

هذا ويكلف الطالب بإعداد البحث التدريبي لتحقيق الأغراض الأساسية التالية2:

1 .تعويد الطالب على التفكير والنقد الحر.

2 . تدريب الطالب على حسن التعبير عن أفكاره وأفكار الآخرين بطريقة منتظمة واضحة وصحيحة.

3 . إظهار كفاءة الطالب في مجالات و موضوعات، لم يتناولها الأستاذ في المادة الدراسية بتوسع وتغطية شاملة.

4 . التعرف على كيفية استخدام المكتبة، سواء من ناحية التصنيف أو الفهارس أو المراجع ومصادر المعلومات العامة أو المتخصصة.

5 .الإفادة من جميع مصادر المعلومات بالمكتبة ، أو خارجها، في تجميع المواد المتعلقة بموضوع معين واكتشاف حقائق إضافية عنه.

6 .تنمية قدرات الطالب ومهاراته في اختيار الحقائق والأفكار المتعلقة بصفة مباشرة بموضوع معين، وذلك من بين المواد المكتبية المتوفرة.

---

1 د. سيد هواري، دليل الباحثين في إعداد البحوث العلمية، مكتبة عين شمس، القاهرة، 2004، ص 2.

2 د. أحمد بدر، أصول البحث العلمي ومناهجه، ط 6، وكالة المطبوعات وعبد الله حرمي، الكويت، 1982، ص 194.

7 . تنظيم المواد المجمعة وتوثيقها، وحسن صياغتها، ثم تقديمها بلغة سليمة وبطريقة منطقية واضحة.

8 .تدريب الطالب على أصول التعامل مع الأستاذ المشرف.

وكلما نمت لدى الطالب هذه الخبرات والمهارات، أثناء دراسته الجامعية، كلما زادت فرص إسهام الطالب الإيجابية، في مجتمعه، بعد التخرج واستطاع أن يواصل دراسته العليا .إذا أراد .بغير عناء كبير.

إن البحث التدريبي قد يكون عشر صفحات وقد يتعداه إلى أربعين صفحة مثلاً، ولكنه يمثل بداية جيدة ومنطقية للتدريب على إعداد رسالة الماجستير1.

وتنص اللوائح الداخلية للكليات النظرية، لا سيما كليات الآداب، والعلوم الإنسانية والإجتماعية، على ضرورة قيام الطلاب بها، بإعداد البحوث التدريبية، ويمكن اعتماد درجة هذه البحوث في الأعمال الموجهة خلال السنة.

وتقرر هذه البحوث بالنسبة لطلبة الدراسات في كليات الحقوق ، كمقرر دراسي في المواد الأساسية هو حلقة البحث ،في مرحلة الليسانس وهو من المقررات المطلوبة للحصول على شهادة، وفي هذه الحالة يختلف هذا البحث عن نوع آخر من البحوث وهو بحث الماجستير في النظام الكلاسيكي القديم أما الآن أصبحت شهادة الماستر.

1 – د. سيد هواري، دليل الباحثين في إعداد البحوث العلمية، مكتبة عين شمس، القاهرة، 2004، ص 4.

2 .بحث الماجستير :

الماجستير درجة علمية تمنحها الجامعات في إطار التنظيم الذي يضعه قانون الجامعات في كل دولة،وفي الجزائر حل محلها شهادة الماستر

وقد كانت تمنح درجة الماجستير لمن سبق له الحصول على درجة ليسانس في نظام الكلاسيكي واجتياز مسابقة وطنية في أي فرع من فروع الدراسات النظرية أو التطبيقية، بعد تحقيقه لشروط معينة نص عليها القانون.

ولما كانت درجة الماجستير لا تمنح إلا بعد قيام الطالب بدراسات في مقررات علمية تخصصية وعالية المستوى، فإن بحث الماجستير ،لا سيما في الدراسات النظرية والأدبية ،يكون بحثاً تخصصياً معمقاً، لا بد فيه، وعلى العكس من البحث التدريبي الصفي، من إتباع الأصول العلمية المعروفة في إعداد البحوث، بقصد تحقيق إضافة ومعرفة علمية جديدة، من خلال استعمال مناهج البحث العلمي، واستعمال التفكير المنطقي التأملي، والتعمق في فهم الظواهر والأحداث.

وليس المهم في بحث الماجستير، جمع الكثير من المعلومات والبيانات، بل المهم هو كيفية فهمها وعرضها ونقدها وتحليلها ومناقشتها، من خلال فكر الباحث وإبداعه العقلي، ومن عرضه وتدوينه لما أتى به من إضافات إلى المعرفة العلمية،

بحيث تعكس شخصية الباحث ودوره الإيجابي في التوصل إلى النتائج ومعاملتها،وفهمها، ومن ثم التحكم في الظواهر وتفسيرها1.

3.بحث الدكتوراه:

تأتي الدكتوراه في قمة الدرجات التي تمنح عن البحوث العلمية. وكما تنص العديد من قوانين تنظيم الجامعات، فإن الدكتوراه تقوم أساساً على البحث والإبداع، والأعمال الإنشائية البارزة، وإضافة الجديد إلى المعارف والعلوم، إذ المفروض أن يبدأ الباحث فيها من حيث انتهى غيره، ليسير بالعلم خطوة أخرى نحو الأمام2.

وعلى خلاف بحث الماجستير، فإن بحث الدكتوراه يكون أكثر عمقاً وأصالة،وأكثر دلالةً على سعة إطلاع الباحث، ومقدرته على استخدام المناهج العلمية في البحث .

إن قيمة بحث الدكتوراه تقاس بعدة أمور منها:

مقدار ما يضيفه إلى المعرفة العلمية والإنسانية، ومنها مقدار ما يحققه من تأهيل وتكوين الشخصية العلمية الجادة للباحث على نحو يجعله يخرج أعمالاً علمية رفيعة المستوى دون أن يحتاج إلى من يشرف عليه أو يوجهه، ومنها الوثوق به

1 – أحمد إبراهيم عبد التواب ،أصول البحث العلمي في علم القانون ،المرجع السابق ،ص 64.

2– أحمد إبراهيم عبد التواب ، المرجع السابق ،ص 66.

كباحث متخصص يتحمل مسؤولية المساهمة في النهضة العلمية لمجتمعه في ميدان عمله.

فباحث الدكتوراه لا بد أن يتمتع بالفكر الخلاق المبدع، والصبر على صعوبات البحث وعقباته، كي يستطيع أن يدافع عن نظريته الجديدة أو اعتقاده الذي توصل إليه1.

ويمكن أن نجزم هنا أن رسالة الدكتوراه الناجحة يجب أن ترتكز على مجموعة من الدعائم هي:

أ . القراءة الواسعة، بحيث يلم الباحث بجميع ما كتب عن موضوعه من بحوث مهمة، ولا شك أن موقفه سيكون حرجاً لو واجهه الممتحنون بمعلومات فاتته كان من الواجب أن يطلع عليها، بحيث لو أنه اطلع عليها لغيرت مجرى بحثه أو لأضافت إليه إضافات جديدة أو قادته إلى نتائج أخرى.

ب . الدقة التامة في فهم آراء الغير، وفي نقل عباراته، فكثيراً ما يقع الباحث في أخطاء جسيمة بسبب سوء الفهم أو الخطأ في النقل.

ج . عدم الأخذ بآراء الآخرين على أنها حقائق مسلم بها، فكثير من الآراء بني على أساس غير سليم، وميزان النقد والتحليل والتمحيص هو الكفيل ببيان الصحيح منها، ولهذا يجب على الباحث ألا يقر رأياً إلا بعد دراسته والتأكد من صحته.

1 د. أحمد عبد الكريم سلامة، مرجع سبق ذكره، ص 31. ود. سيد هواري، مرجع سبق ذكره، ص 3.

د. أن تكون أقوال الباحث مؤيدة بالحجج والدلائل والبراهين، وأسلوبه قوي التأثير، بحيث تجذب الرسالة ذهن القارئ بما فيها من مادة مفيدة مرتبة، كتبت بأسلوب طلي، بحيث يظل القارئ منجذباً لها متعلقاً بها طيلة قراءته لها، لوضوحها وتسلسلها وبعدها عن التداخل والاضطراب والإبهام.

المطلب الرابع: تقسيم البحوث العلمية حسب معالجتها للحقائق1:

تنقسم وتتنوع البحوث والدراسات العلمية إلى عدة أنواع وذلك بحسب كيفية معالجتها للحقائق والظواهر والأشياء وكذا على أساس النتائج التي تتوصل إليها، فقد تكون البحوث استكشافية وقد تكون تفسيرية نقدية وقد تكون بحوثا كلية وشمولية كاملة، وقد تكون بحوثا استطلاعية أو بحوثا وصفية تشخيصية وقد تكون بحوثا ودراسات تجريبية.

أولا : البحث الاكتشافي التنقيبي : وهو البحث الذي يتمحور حول حقيقة جزئية يسخر الباحث كل جهده لاكتشافها ومن الأمثلة على ذلك الطبيب الذي يبحث عن فعالية دواء معين وكذلك الباحث التاريخي الذي يبحث في السيرة الذاتية لشخصية معينة.

ثانيا: البحث التفسيري النقدي :وهو البحث الذي يمتد إلى مناقشة الأفكار ونقدها والتوصل إلى نتيجة تكون غالبا الرأي الراجح بين الآراء المتضاربة، وعليه

1 ريما ماجد ، منهجية البحث العلمي ،إجابات علمية عن أسئلة جوهرية ،مؤسسة فريديريش إلبرت ،بيروت ،2016 ،ص 15وص16.

فالهدف من هذه البحوث ليس الاكتشاف ولكن الهدف هو النقد والتفسير لأفكار تم اكتشافها.

ثالثا: البحث الكامل :هو بحث يجمع بين النوعين السابقين ويهدف إلى حل المشاكل حلا كاملا وشاملا ويستهدف وضع قوانين وتعليمات بعد التنقيب الدقيق والشامل لجميع الحقائق المتعلقة بالموضوع، ثم القيام بتفسير وتحليل الأدلة والحجج التي يتم التوصل إليها. فهو يستخدم بالإضافة إلى كل من البحث التنقيبي والبحث النقدي التفسيري يستخدم أسلوب التعمق والشمولية والتعميم،ويشترط في البحث العلمي الكامل ما يلي1:

1.وجود مشكلة تتطلب حلا علميا.

2.اكتشاف حقيقة معينة وقيام أدلة على وجودها.

3.تفسير الأدلة والحقائق والحجج والأراء ونقدها نقدا موضوعيا وعلميا تمهيدا للحل النهائي.

4.التوصل إلى حل علمي نهائي وإجابة حقيقية عن المشكلة المطروحة.

رابعا: البحث العلمي الاستطلاعي : البحث الاستطلاعي أو الدراسة العلمية الكشفية الصياغية الاستطلاعية وهو البحث الذي يستهدف التعرف على المشكلة فقط، وتكون الحاجة إلى هذا النوع من البحوث عندما تكون مشكلة جديدة أو

1 – ريما ماجد–منهجية البحث العلمي ،إجابات علمية عن أسئلة جوهرية ،لمرجع نفسه ،ص17..

عندما تكون المعلومات عنها ضئيلة، وعادة ما يكون هذا النوع من البحوث تمهيدا لبحوث أخرى تسعى لإيجاد حل للمشكلة.

خامسا: البحث الوصفي التشخيصي : وهو البحث الذي يستهدف تحديد سمات وصفات وخصائص ومقومات ظاهرة معينة تحديدا كميا وكيفيا بحيث يسهل التعرف عليها فيما بعد ومقارنتها بباقي الظواهر والأشياء.

سادسا: البحث التجريبي :هو ذلك البحث الذي يقوم على أساس الملاحظة والتجارب الدقيقة لإثبات صحة الفروض.

4.أنواع أخرى من الكتابات البحثية:

فضلاً عن أنواع البحوث السالف ذكرها، فإن هناك بعض الكتابات والأعمال التي تتخذ من مناهج البحث العلمي أساساً في إنجازها، مما يقربها من البحوث العلمية، وإن لم تكن بذاتها بحوثاً بالمعنى الفني من ذلك:

أولاً. التقارير: وهي عبارة عن تجميع وعرض لمعلومات وبيانات أو وقائع معينة، أو مناقشات أعمال مؤتمر علمي أو دبلوماسي، وإيضاح للتوصيات. وليس هناك ما يمنع من إتباع بعض أصول البحث العلمي في إعداد تلك التقارير، من ناحية التمهيد لها بمقدمة، وتحديد هدف لإعداد التقرير، وترتيب توصيات المؤتمر أو الندوة، وتذييله بخاتمة، ومع ذلك لا يمكن أن نطلق عليه بحث علمي حقيقي، نظراً لتخلف الأصالة

والاستقلال في مادته، وانعدام المجهود الفكري لمعد التقرير في اختيار موضوع التقرير، ودراسته، واقتراح الحلول لمشكلته1.

ثانياء المقالات: الأصل في المقالة، سواء نشرت في دورية أو مجلة علمية، أو جريدة يومية، أنها تقتصر على عرض معلومات علمية في مجال معرفي معين، دون التزام كاتبها بتقديم جديد في موضوعها. كما أنه غير ملتزم بأصول وأساسيات البحث العلمي من حيث التخطيط للبحث، وتقسيمه، وتوثيقه، وعرض التوصيات والمقترحات.

غير أنه غالباً ما تأتي المقالات، لا سيما التي تتناول موضوعات علمية وأكاديمية، ويكون كاتبها أو مؤلفها من الأكاديميين المتخصصين، في هيئة بحث قصير أو موجز، يعنى فيه بإتباع منهج البحث العلمي، وأصوله فيتناول عرض مشكلة محددة جديدة، تشغل اهتماماً عاماً، ويقترح فيها معدها حلولاً تتميز بالأصالة والاستقلال، وتعد إضافة وإثراء للمعارف والعلوم.

1 د. أحمد عبد الكريم سلامة، مرجع سبق ذكره، ص 32.

الفصل الرابع :مناهج البحث العلمي

لقد أصبحت مناهج البحث العلمي خاصة في تاريخنا الحديث، بمثابة المداخل الرئيسية التي يتعين على الباحث أو المختص اعتمادها في عملية جمع المعلومات و البيانات النظرية و الميدانية حيث فرضت نفسها على خريطة البحوث و من هنا يتسنى لنا التطرق و طرح السؤال عن ماهية هذه المناهج من حيث تعريفها و تصنيفاتها و جل الامور المتعلقة بها و هذا ما سنستهدفه و نلقي الضوء عليه في بحثنا.

المبحث الأول : مفهوم مناهج البحث العلمي

إن الطلبة الباحثين في العلوم القانونية في حاجة ماسة إلى مناهج البحث العلمي دعما لبحوثهم العلمية و تعميقا للعقلية العلمية و إبقاء للفكر الخلاق في ميدان هذا الفرع من فروع العلوم الاجتماعية حتى يكون هؤلاء الطلبة الملمين بالخطوات التأسيسية في البحث العلمي و بشروط التوثيق الجيد و بمقومات التركيب و كيفية وضع التصميم و ما الى ذلك من الأساليب و الإجراءات و التوجهات العلمية و الفنية التي يتعين أن يلتزم بها الباحث القانوني حتى يتوصل إلى نتائج وحلول و حقائق علمية صائبة بطرق علمية و موضوعية منظمة و دقيقة و مضبوطة.

تعتبر منهجية البحث العلمي من الأمور المسلم باستخدامها في البحوث الأكاديمية على اختلاف أنواعها سواء في ميادين العلوم الطبيعية أو الإنسانية عموما والقانونية خصوصا، وبالتالي يتعين على الباحث أن يحدد طبيعة الدراسة ومنهجيتها

، وذلك من خلال تبيان الطريقة العلمية أو الأسلوب المتبع في البحث في ضوء تعدد أدوات المعرفة تبعا لتنوع الوسائل المعتمدة لدى كل نوع من أنواع العلوم أو ما يسمى بمناهج البحث العلمي.

إذن فمنهجية الدراسة تجنب الباحث في الوقوع في الفوضى والدراسة العشوائية لذلك توصف بأنها فن التنظيم الصحيح للأفكار، والذي توصله إلى هدفه بأسلم الطرق، على أن يلتزم الطالب باختيار المنهجية الصحيحة في ضوء الإمكانيات المتاحة له وطبيعة موضوع بحثه ونوعه.

المطلب الأول : تعريف مناهج البحث العلمي في الناحية اللغوية والإصطلاحية

لمناهج البحث العلمي مفهومان إحداهما يتعلق بالجانب اللغوي ،والثاني يتعلق بالجانب الاصطلاحي، لذلك سنتعرض في الفرع الأول لدراسة المفهوم اللغوي ونخصص الفرع الثاني لتطرق لتعريف الإصطلاحي كما يلي :

الفرع الأول: التـعريف اللغوي لمناهج البحث العلمي في الدراسات العربية والغربية:

قبل التطرق لمفهوم المناهج النقدية النسقية لابد من الوقوف على مفهوم المنهج من حيث الدلالتين في الدراسات العربية والغربية اللغوية والاصطلاحية.

أولا: التــعريف اللغويلمناهج البحث العلمي في الدراسات العربية:

لقد وردت كلمة منهج في العديد من المعاجم العربية القديمة والحديثة،ومن المعاجم العربية القديمة نذكر معجم لسان العرب.

يرى ابن منظور من خلال معجمه "لسان العرب" أن لفظة"منهج" مأخوذة من لفظة"نهج" بتسكين الهاءطريق بين واضح وهو النهج... والجمع نهجات ونهج ونهوج... وسبيل منهج: كنهج ومنهج الطريق: وضحه، والمنهاج: كالمنهج وفي التنزيل:قال تعالي بعد بسم الله الرحمان الرحيم﴿ **لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا**﴾[سورة المائدة، الآية48] وفي حديث العباس ﷺ"لم يمت رسول الله صلى الله عليه وسلم،حتى تركككم،على طريق ناهجة واضحة بينة".

يرجع الأصل اللغوي لكلمة " منهج " إلى الفعل " نهج " وينتهج نهجاً، ونهج الطريق، أي بينه وسلكه،ونهج نهج فلان،سلك مسلكه،والمنهاج الطريق الواضح والخطة المرسومة1،التــعريف اللغوي: كلمة "مناهج" جمع "منهج"، وهي تعني وسيلة منظمة تستهدف إحدى الغايات، والفعل هو نهج بمعنى اتبع وسلك، ومن الكلمات المشتقة كل من: نهجات، ومناهيج، ومنهوج، ومنهاج، وانتهاج، وناهج، ومنهجية، واستنتج.

1 المعجم الوجيز، مرجع سبق ذكره، ص 636.

1وأنهج الطريق: وضح استبان وصار نهجا واضحا بينا،والمنهاج: الطريق الواضح،واستنهج الطريق: صار نهجا،والنهج: الطريق المستقيم فمن الناحية اللغوية فالمنهج يعني الطريق الواضحة المعالم التي يسلكها الإنسان كي لا يضل كما جاء في الوسيط: "نهج الطريق- نهجا، ونهوجا: وضح واستبان... ويقال: نهج أمره المنهاج الطريق الواضح والخطة المرسومة(محدثة)،ومنه منهاج الدراسة ومنهاج التعليم،ونحوهما،[...]المنهج: المنهاج جمع مناهج.2

أما في "معجم المصطلحات العلمية والفنية" فتطرق كذلك إلى المعنى اللغوي لكلمة "منهج" حيث قصد بها:الطريق الواضح في التعبير عن شيء،أو في تعليم شيء طبقا لمبادئ معينة،وبنظام معين،بغية الوصول إلى غاية معينة."3

وذكره مجدي وهبة في "معجم المصطلحات الأدب":فالمنهج طريقة الفحص أو البحث عن المعرفة...وسيلة محددة توصل إلى غاية معينة.4

1-ابن منظور-لسان العرب،مجلد6، مادة"نهج" ،دار الجيل،بيروت،لبنان،د،ط ،1988م، ص 727.

2-إبراهيم مصطفى وآخرون-المعجم الوسيط،دار العودة،تركية،مصر،ط2، 1972، ص.957

3-يوسف الخياط-معجم المصطلحات العلمية والفنية،عربي/إنجليزي/فرنسي/لاتيني،دار لسان العرب،بيروت،د،ط ،د،ت، ص690.

4-مجدي وهبة-معجم مصطلحات الأدب: إنجليزي/فرنسي/عربي، مكتبة لبنان،بيروت،د،ط ،1984، ص569.

وقد ذكر مجمع اللغة العربية مفهوم"المنهج" في معجم" الوجيز"حيث يرى أصحابه أن المنهج من الناحية اللغوية هو" الطريقة التي يسلكها المرء بغية الوصول إلى غاية معينة،وهو السبيل الذي يُتدرج عبره للوصول إلى الهدف والبغية،"يقال نهج الطريق نهجا:وضح واستبان، ونهج الطريق:بينه،وسلكه،يقال: نهج نهج فلان سلك مسلكه،وانتهج الطريق،استبانه وسلكه ،،واستنهج سبيل فلان ،سلك مسلكه ،والمنهاج :الطريق الواضح ،والخطة المرسومة ،ومنه منهاج الدراسة،ومنهاج التعليم ونحوهما،وجمعه(مناهج)،والمنهج:المنهاج جمعه (مناهج)"1.

وقد أشار"أحمد مطلوب" في "معجم النقد العربي القديم" إلى أن المنهج هو الطريقة(أو الأسلوب)2.

ومن خلال التعاريف اللغوية لكلمة "منهج " في المعاجم العربية القديمة والحديثة نجد أنها تتفق في دلالتها على أن المنهج هو:الطريق الواضح الذي من خلاله نصل إلى الهدف أو الغاية.

هو الطريق الواضح للتعرف على الدين،له قوانين من خلالها نصل إلى الحقيقة.

هو الطريقة التي ترافق الفكر في البحث والدراسة.

1- معجم الوجيز :مجمع اللغة العربية،القاهرة،1989، ص636.

2 -ثامر فاضل:اللغة الثانية(في إشكالية المنهج والنظرية والمصطلح في الخطاب النقدي العربي الحديث)،المركز الثقافي العربي،بيروت،المغرب،ط1، 1994، ص218.

ثانيا: التــعريف اللغوي لمناهج البحث العلمي في الدراسات الغربية:

وقد قدمت المعاجم الأجنبية من مثل "معاجم أكسفورد ووبستر" تعريفات لغوية ومعجمية لمصطلح"منهج"ففي الإنجليزيةMethodوفي الفرنسيةMethode وفي اللاتينية Methodusوفي اليونانيةMethedos يعني بشكل عام الطريقة أو السبيل أو التقنية المستخدمة لعمل شيء محدد،أو هو العملية الإجرائية المتبعة للحصول على شيء ما أو موضوع ما1

وفي موسوعة "لاروس" «بأنه طريقة في القول والعمل، والتعليم في شيء ما وفقا لمبادئ معينة،[...]،تقنية متبعة للوصل إلى نتيجة[...] مجموعة من القواعد أو الأساليب لتحقيق الحقيقة»،2فتقصد هذه "الموسوعة" أن المنهج طريقة يتبعها الفرد في عمله أو كلامه أو تعلمه وفق أسس وقوانين معينة ،كما تصفه بأنه تكنيك ومجموعة من القواعد والقوانين والأساليب للوصل إلى الحقيقة.

الفرع الثاني:التــعريف الاصطلاح لمناهج البحث العلمي:

بعد أن تطرقنا في الفرع الأول لتعريف مناهج البحث العلمي في المدلول اللغوي لكل من الدراسات العربية والغربية،سوف نقوم بالتطرق لمفهومه في الناحية الإصطلاحية، حيث يعرف المنهج بأنه " الطريق المنظم الذي يسلكه العقل والتفكير

1-ثامر فاضل:اللغة الثانية(في إشكالية المنهج والنظرية والمصطلح في الخطاب النقدي العربي الحديث)، ص218.

2 Dictionnaire encyclopédique Larousse, librairie Larousse, paris, édition 1979, p = 909

الإنساني في دراسته مشكلة أو موضوعاً، في مجالات العلوم عموماً، بقصد الوصول إلى الهدف المرسوم، سواء تمثل في التعرف على المبادئ والقواعد التي تحكم الظواهر والقضايا العامة، أو في إيجاد حل لما تفرزه تلك الأخيرة من مشكلات1 .

ويقصد به: "الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم، بواسطة طائفة من القواعد العامة تهيمن على سير العقل وتحدد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معلومة" ،ونظرا لاختلاف العلوم تختلف المناهج المستخدمة إلا أنه يمكن ردها إلى نوعين أساسيين :

- مناهج عقلية
- مناهج إجرائية

•المناهج عبارة عن مجموعة من الإجراءات المتتابعة والمنطقية،والتي تستهدف دراسة موضوع علمي.

•المناهج عبارة عن طريقة للتفكير المنظم، وغايتها بلوغ الباحث لنتائج علمية تتعلق بظاهرة أو مشكلة .

•المناهج هي مجموعة من الطرق التطبيقية المنهجية المتبعة عند عمل الأبحاث العلمية، لحل إشكالية تمثل أمرًا يصعب فهمه.

1د. أحمد عبد الكريم سلامة، مرجع سبق ذكره، ص 34.

وهنا نريد أن نوضح بأن كلمة "منهج" تعني الطريق الذي يؤدي بنا الى الهدف، ولقد درس كبار الفلاسفة أمثال الفقيه "**ديكارت**" و"**سبينوزا**" و"**هيجل**"،قضايا المنهج لاهتمامهم باكتشاف أكثر الوسائل عقلانية لبلوغ الحقيقة. ومهم جدا لكل من يعتبر نفسه ماركسيا أن ينظر إلى الواقع وجها لوجه حتى يتخطوا المظاهر المباشرة، ولهذا يجب أن يكون للمنهج أهمية كبرى عندما نطرح هذه القضية الاجتماعية أو الثقافية أو السياسية لكي نصل إلى الهدف1 .

يقصد بمنهج البحث العلمي الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسة موضوع ما،و يعرف منهج البحث العلمي بأنه : أسلوب للتفكير و العمل يعتمده الباحث لتنظيم أفكاره و تحليلها و عرضها و بالتالي الوصول إلى نتائج و حقائق معقولة حول الظاهرة موضوع الدراسة2.

كما يعرف بأنه : الأسلوب الذي يستخدمه الباحث في دراسة ظاهرة معينة و الذي من خلاله يتم تنظيم الأفكار المتنوعة بطريقة تمكنه من علاج مشكلة البحث3 .

---

1 –خليل اندراوس، المنهج الجدلي – مقدمة لدراسة الديالكتيك،المحور: أبحاث يسارية واشتراكية وشيوعية ،مجلة الحوار المتمدن–العدد: 5415 – 2017 / 1 / 28 – https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=546315،الرابط 14:23

2–د.محمد سرحان علي المحمودي – مناهج البحث العلمي – دار الكتب، صنعاء، الجمهورية اليمنية، 2015 ،ص35 .

3–د.محمد سرحان علي المحمودي – مناهج البحث العلمي، المرجع نفسه، ص35 .

و يعرف أيضا بأنه : الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة طائفة من القواعد العامة تهيمن على سير العقل و تحدد عملياته حتى يصل الى نتيجة معلومة1 .

يُرجع الكثير من النقاد والدارسين أن المنهج في الدراسات القانونية والنقدية والأدبية حديث نسبيا،إذا قورن به في الدراسات الفلسفية التي يرجع الفضل في التأسيس لهذا المصطلح "المنهج" إلى"ديكارت" في كتابه"مقال المنهج" حيث كان التركيز فيها على قضيتي العقل والتجريب لتحقيق فهم أمثل للأشياء،وكان مبدأ "ديكارت" الأساسي الشك للوصل إلى اليقين،ولهذا التفكير الديكارتي"سمة أساسية وهي أنه لا يقبل القضايا على علاتها انطلاقا من شيوعها وانتشارها،بل إنه يختبرها ويدلل عليها بالوسائل التي تؤدي إلى سلامتها وصحتها،وذلك قبل أن يتخذ هذه القضايا أساسا لبناء النتائج التي يريد الوصول إليها"2.

وما يمكن أن نستخلصه من رأي أهل المنطق مثل"بيكون وديكارت" أن **"المنهج"** هو التنظيم الصحيح لسلسة من الأفكار العديدة،إما من أجل الكشف عن الحقيقة،حين نكون بها جاهلين،أو من أجل البرهنة عليها للآخرين،حين نكون بها

1د.احمد بدر ،أصول البحث العلمي و مناهجه ،الكويت، وكالة المطبوعات ، 1979 , ص5 ..

2 –أنظر :صلاح فضل:مناهج النقد المعاصر ،ميريت للنشر والمعلومات،القاهرة،مصر ،ط1، 2002، ص ص 10،11

عارفين"،1ويعرف على أنه"الترتيب الصائب للعمليات العقلية التي نقوم بها بصدد الكشف عن الحقيقة والبرهنة عليها."2

والمنهج في الدراسات النقدية نجد أنه نتاج الفكر الحداثي الذي اهتم بالتفسير العلمي لكل الظواهر وخاصة الظواهر الأدبية،فهو جملة من الآليات والإجراءات التي تساعد على فهم النص الأدبي ومكوناته،ولا يتسنى ذلك إلا بإتباع جملة من الخطوات الموضوعية التي تختلف باختلاف المنهج،وهذا لا يعني أن المنهج مجرد وسيلة للبحث عن المعرفة وفحصها؛أي مجرد خطة مضبوطة بمقاييس وقواعد وطرق تساعد على الوصول إلى الحقيقة،وتقديم الدليل عليها،هذه مجرد أدوات إجرائية وهي لا تمثل غلا جانبا واحدا من المنهج،وهو الجانب المرئي منه."3

والمنهج حسب "الجراري" فهو أبعد من هذا فهو منظومة متكاملة تبدأ بالوعي والرؤيا المشكلتين لروح المنهج وكنهه اللامرئي،4وهو ما جعل من قراءة النصوص تختلف من قارئ لآخر حتى وإن كان المنهج المطبق واحد ومن خلال هذه التعاريف المختصرة للمنهج نجد أنها تتفق في عمومها على:

1-عبد الرحمان بدوي- مناهج البحث العلمي،وكالة المطبوعات،الكويت،ط1977،3،ص4.

2-محمد محمد قاسم: المدخل إلى مناهج البحث العلمي، دار النهضة العربية، بيروت،ط1، 1999، ص52.

3-أنظر:عباس الجراري-خطاب المنهج-منشورات الهلال العربية للطباعة،الرباط المغرب،ط2، 1995، ص ص90 ،91.

4-أنظر:عباس الجراري ، المرجع نفسه،ص 91.

إن البحث العلمي له صلة قوية ومتينة بالمنهج، فلا يمكن أن نخوض في عمل بحثي دون اختيار منهج نسلكه في طريقنا،إن البحث العلمي دون إتباع منهج معين يؤدي إلى الفوضى..

المطلب الثاني :سمات مناهج البحث العلمي1

بالرغم من تعدد مناهج البحث العلمي إلا أن مناهج البحث العلمي لها العديد من المميزات والخصائص التي من شأنها تساعد الباحث العلمي في الحصول على المعلومات المهمة من أجل كتابة خطة بحث على نحو كامل وشامل. إذ تشتمل مميزات مناهج البحث العلمي بجملة من الخصائص نذكر منها :

-تتسم مناهج البحث العلمي بالموضوعية، إذ تتجلى موضوعية مناهج البحث العلمي في أنها تأخذ بميول الباحث الشخصية بعيدًا عن محتوى البحث العلمي، ولا شك أن البحث يتناول مشكلةً من مشاكل المجتمع ولا سيما الباحث يشكل جزءًا من هذا المجتمع إلا أنه لا يتوجب عليه أن يدرج ميوله أو اتجاهه الشخصي ضمن معلومات البحث العلمي؛ وذلك لأن البحث العلمي يشكل أحد المصادر التي سيتم الاستعانة بها في الأبحاث العلمية القادمة التي تتناول نفس الموضوع. لذا يمكن القول بأن موضوعية مناهج البحث العلمي تدل على مدى صدق محتوى البحث العلمي.

-إن مناهج البحث العلمي لها الأسلوب الخاص في جعل القارئ متنبئًا حول حصول أحداث معينة مستقبلًا لها صلة بموضوع البحث وذلك بناءً على المعلومات

1د.احمد بدر , أصول البحث العلمي و مناهجه ،المرجع نفسه، ص5 ..

والبيانات التي يدرجها الباحث العلمي في محتوى البحث العلمي، فإن كان موضوع البحث العلمي حول ظاهرة معينة، فإن كل نوع من مناهج البحث العلمي له دوره في وصف الطريق للباحث العلمي الذي بشأنه يقوم الباحث بتجميع أكبر عدد من البيانات اللازمة والمعلومات الضرورية من أجل كتابة خطة بحث تتناول الظاهرة أو المشكلة بشتّى أبعادها، حيث تعد مناهج البحث العلمي مؤشرًا على مدى انتشار ظاهرة معينة مرتبطة بالمشكلة البحثية.

-إن لمناهج البحث العلمي ديناميكية خاصة لها الدور الأكبر في أن تجعل البيانات في الدراسة تتغير من زمانٍ لآخر وذلك وفقًا للتطور العصري الهائل الذي ينتج عنه العديد من المتغيرات التي تنتج عن التغيير والتطور السريع في العلوم من وقتٍ إلى آخر.

-تتسم مناهج البحث العلمي في الأسلوب والطريقة في التفكير التي بدور كلٍ منها تساعد البحث العلمي في القيام بالكتابة البحثية، إذ يقوم الباحث بكتابة البحث العلمي اعتمادًا على الملاحظات والاستنتاجات والحقائق التي تم اكتشافها باستخدام منهج علمي معين من أجل تجميع المعلومات والبيانات التي لا بد من تضمنها في محتوى البحث العلمي. حيث تعتمد طريقة التفكير التي تتميز بها مناهج البحث العلمي والتي يتبعها الباحث العلمي الجيد على العديد من المراحل المرتبطة ببعضها البعض إلى أن تقود الباحث العلمي إلى الاستنتاج والاستنباط السليمين التي

بدور كل منها يجد الباحث العلمي الحلول الأكثر تلائمًا مع المشكلة أو الظاهرة التي يتناولها الباحث العلمي في البحث العلمي القائم1.

-التنظيم في طريقة التفكير و العمل القائمة على الملاحظة و الحقائق العلمية.

-التسلسلية و الترابط في تنفيذ خطوات البحث المتتالية.

-إمكانية اختبار نتائج البحث في اي مكان و زمان باستخدام المناهج العلمية و لكن ضمن ظروف و شروط مماثلة لحدوث نتائج الظاهرة المدروسة.

الموضوعية و البعد عن الأهواء الشخصية.

- نتائج المنهج العلمي قابلة للتعميم.
- يمتاز المنهج العلمي بالمرونة ليوائم المشاكل و العلوم المختلفة اي مرونته و قابليته للتعدد و التنوع ليتلاءم و تنوع العلوم و المشكلات البحثية.
- يساعد على التفكير العلمي المنظم و إتباع خطوات علمية متتابعة.
- تسهيل عمل الباحث بإجراءات متفق عليها علميا.
- معالجة الظواهر أو الأحداث التي تمخضت عن ظواهر أو إحداث مماثلة.

1-عبد القادر الشيخلي – قواعد البحث القانوني –دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان ،الأردن ، 2010 ،ص 116 .

- القدرة على التنبؤ أي وضع تصور لما ستكون عليه الظواهر أو الأحداث قيد الدراسة في المستقبل1 .

المطلب الثالث :أهمية مناهج البحث العلمي

تتجلى أهمية مناهج البحث العلمي في العديد من الأمور التي من شأنها أن تساعد الباحث على كتابة بحث علمي على نحوٍ كاملٍ وشاملٍ، إذ ترتبط أهمية مناهج البحث العلمي في وضع الباحث العلمي للفرضيات وذلك بعد أن يقوم بجمع المعلومات والتأكد من صحتها.

ويعتمد الباحث العلمي على منهج علمي واحد على الأقل من مناهج البحث العلمي وذلك بناءً على نوع المشكلة التي يتناولها الباحث العلمي في بحثه،يختار الباحث العلمي مناهج البحث العلمي من أجل الحصول على المعلومات الدقيقة من العديد من المصادر والمراجع التي لها صلة بموضوع البحث العلمي الذي يتناوله الباحث. لذا يمكن القول، إن مناهج البحث العلمي توسع مدارك الباحث في التنبؤ حول ما سيحدث في المستقبل بما يتعلق بمشكلة البحث العلمي وذلك بناءً على المعلومات التي تم الحصول عليها من مصادر مختلفة ونتيجة خبرته في مشكلة البحث2.

1- عبد القادر الشيخلي –قواعد البحث القانوني ،مرجع نفسه ،س 117و118

2-ربحي مصطفى عليان –محمد عثمان غنيم ، مناهج وأساليب البحث العلمي ،النظرية والتطبيق ،دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ،الطبعة الأولى ، 2000، ص125

علاوة على ذلك، يساهم مناهج البحث العلمي في تمهيد الطريق للباحث العلمي بإجراء الفحص اللازم للفرضيات التي تم طرحها في خطة البحث، ونظرًا لتعدد مناهج البحث العلمي، فإن البحث العلمي الذي يتناول أحد مناهج البحث العلمي، فليكن المنهج التجريبي _على سبيل المثال_ فيقوم الباحث العلمي باستخدام هذا المنهج إذا كانت مشكلة البحث بحاجة إلى تجريب ما، حيث يقوم الباحث بفحص الفرضيات المطروحة وذلك بالقيام بإثبات صحتها أو دحضها عن طريق مناهج البحث العلمي الذي اتخذها الباحث1.

بالإضافة إلى أن مناهج البحث العلمي يساعد الباحث على وضع عدة مقارنات يمكن من خلالها توضيح أوجه الشبه وأوجه الاختلاف بين فرضيات البحث المتناوَل وبين الفرضيات التي وضعها كل باحث علمي في بحث علمي سابق له يتناول نفس موضوع البحث، أضف إلى ذلك أن مناهج البحث العلمي تعمل على فحص الفرضيات التي يطرحها الباحث العلمي في خطة البحث خاصته بناءً على وجهة نظر المختصين ووجهة نظر المجتمع حول المشكلة أو القضية التي يحتويها البحث العلمي، وتوضيح مدى تأثير عواقب مشكلة البحث على المجتمع.

لأن مناهج البحث العلمي تفسح المجال للمختصين حول موضوع مشكلة البحث بالتفكير حول أسباب انتشار مشكلة البحث على نطاقٍ واسع في الآونة الأخيرة، مما يؤدي إلى إطلاع عدد أكبر من القُرّاء على دراساتهم حول ذات الموضوع، فهذا بشأنه يفتح المجال لعدد من المهتمين في الاختصاص حول مشكلة الدراسة وذلك بعد قراءة الأبحاث العلمية التي تتبع عدد من مناهج البحث العلمي، مما يؤدي

1- ربحي مصطفى عليان ، محمد عثمان غنيم ، المرجع نفسه، ص127

إلى زيادة الاكتشاف حول أسباب وعوامل مشكلة الدراسة وهذا بدوره يعمل على الحد من انتشار المشكلة أو معالجة مشكلة البحث العلمي بشكل أكثر حداثة وعلمًا من سابقه من الدراسات.

المبحث الثاني :علم المناهج

ظهر علم المناهج في شكل تطبيقات متفرقة لعلماء عرب و مسلمين إلا انه لم يتم صياغته كعلم مستقل محدد المعالم إلا من قبل الغرب فيما بعد.1

و من أجل استجلاء علم المناهج التي تستخدم كثيرا في دراسة العلوم القانونية سوف نتعرض في المطلب الأول لتكوين علم المناهج ونعرج في المطلب الثاني لتصنيفات علم المناهج ،ونخصص المطلب الثالث لمعايير تصنيف علم مناهج كما يلي :

المطلب الأول : تكوين علم المناهج

أن العلم المتعلق بهذه المناهج يدعى بعلم المناهج ويقصد به: "العلم الباحث في الطرق المستخدمة في العلوم للوصول إلى الحقيقة،أو العلم الذي يحدد الشكل العام لكل علم والطريقة الذي تكون بها"،كيف تتكون المناهج العلمية ؟ هل يجب وضعها من طرف فلاسفة و علماء مناهج سابقا و ما على الباحثين سوى تطبيقها ؟

1د.حورية سويقي–الوجيز في منهجية التفكير القانوني و البحث العلمي، دار هومه , الجزائر ، 2018 ، ص116

أم أنها توضع بصفة أصلية من طرف العلماء المتخصصون في مختلف العلوم فيختص كل عالم في وضع ما يلائمه من مناهج ؟

هذا الإشكال أثاره **الفقيه كلود برنار** في كتابه المدخل لدراسة الطب التجريبي و ظهرت ثلاث آراء للإجابة عليه1:

الرأي الأول:

يقول بأن المناهج يجب أن تكون مصاغة من طرف فلاسفة و علماء مناهج و لا يستطيع الباحث أو العالم المتخصص أن يضعها لان هذه العملية تخرج عن اختصاصه فهي عملية فلسفية بالدرجة الأولى لأن الأمر يحتاج إلى الكشف عن الروابط و العلاقات ما بين المبادئ التي تحكم العلوم انطلاقا من فكرة وحدة العقل الإنساني و وحدة المنهج و لأن العالم المتخصص يوجد في جو مغلق داخل معمله او في تخصصه فلا يستطيع الوصول إلى هاته الروابط ما بين مختلف العلوم أما الفيلسوف أو عالم المناهج فهو يختص بالكشف عن هاته الروابط ذلك لان المنهج لكي يوصف بأنه منهج علمي يجب أن يتصف بالتجريد و التعميم أي يحكم كل العلوم و العالم المتخصص و ان استطاع أن يضع منهجا معينا فلا يعدو أن يكون هذا المنهج مجرد طريقة لإنجاز بحث واحد في تخصص معين إذ لا يتصف المنهج في هذه الحالة بالتجريد و التعميم و بالتالي فلا يمكن أن يكون علما.

الرأي الثاني:

1د.رشيد شميشم، مناهج العلوم القانونية ، دار الخلدونية، القبة القديمة , الجزائر ، 2018 ، ص122 – 123

هو رأي كلود برنار: اذ يرى في المناهج أنها وليدة المعمل و انها مجرد أدوات بحث يضعها العلماء المتخصصون كل في ميدانه ذلك لأن العالم المتخصص هو أدرى بتخصصه و ما يتطلبه من مناهج بحث فلا يستطيع الفيلسوف أن يضع منهجا يسير عليه الباحث المتخصص لعدم درايته بكل دقائق هذا التخصص و ما يتطلبه من وسائل و أدوات منهجية.

الرأي الثالث :

هو رأي عبد الرحمان بدوي : إذ يزاوج ما بين الرأي الأول و الثاني و يرى ضرورة تكامل جهود العالم المتخصص و الفيلسوف أو عالم المناهج فالعالم المتخصص لا يستطيع الكشف عن الروابط ما بين مختلف العلوم على أساس وحدة العقل الإنساني و لهذا فالفيلسوف يضع المبادئ الأساسية لكل منهج و دور العالم المتخصص هو البحث عن آليات تطبيق المنهج في تخصصه فيكون لكل منهما دور في تكوين علم المناهج .

المطلب الثاني :تصنيفات المناهج

لمناهج البحث العلمي أنواع كثيرة و متنوعة ليس متفق على حصر عددها حيث تطول و تضيق قائمة تصنيف مناهج البحث العلمي من عالم الى آخر و حيث تختلف آراء و وجهات نظر العلماء المختصين و المهتمين بعلم المنهجية حول عدد و أنواع مناهج البحث العلمي فالبعض يركز على أنواع المناهج الرئيسية و الأصلية و البعض الآخر يوسع في عدد المناهج لأنه يعتبر بعض فروع و أجزاء المناهج الأصلية الأساسية مناهج بحث مستقلة وقائمة بذاتها و كذا قد يعتبر البعض أنواع البحوث

العلمية و الدراسات العلمية و كذا طرق الحصول على المعرفة مناهج البحث العلمي

.

لذا يجب علينا التعرض لكافة التقسيمات و التصنيفات المختلفة لأنواع المناهج ثم بيان أنواع مناهج البحث العلمي الأساسية و الأصلية الكبرى التي تعتبر مناهج علمية.

أولا: التصنيفات التقليدية لمناهج البحث العلمي:

لقد قسم علماء مناهج البحث العلمي في التصنيف التقليدي إلى عدة تصنيفات نذكر من بينها ما يلي1:

1 **المنهج التحليلي و المنهج التركيبي** :

المنهج التحليلي الاكتشافي:يصطلح عليه كذلك منهج الاختراع و هو يستهدف الكشف عن الحقيقة.

المنهج التركيبي أو التأليفي: الذي يقوم بتركيب و تأليف الحقائق التي تم اكتشافها أو اختراع بواسطة المنهج التحليلي و ذلك بهدف تعليمها و نشرها

1-عطية وليد ،مناهج البحث العلمي بين جدل التصنيف وطرائق الإستخدام ، أشغال الندوة العلمية حول منهجية البحث العلمي،منهجية البحث العلمي في العلوم الإجتماعية ،يوم 5 ماي 2006 ،جامعة محمد لمين دباغين،إعداد نادية سعيد عيشور ،تقديم عبد الرحمان برقوق ،مؤسسة حسين رايس جبل للنشر والتوزيع ،قسنطينة ،2017 ،ص21و223

للآخرين و يعاب على هذا التقسيم بأنه ناقص لأنه يتحدث عن الافكار فقط و لا يشمل القوانين و الظواهر كما أنه لا يصح لكافة فروع العلم و المعرفة1.

ما يعاب على هذا التصنيف أنه ناقص لأنه يتحدث عن الأفكار فقط ولا يشمل القوانين والظواهر كما أنه لا يصلح لكافة فروع العلم والمعرفة.

2 **المنهج التلقائي و المنهج العقلي التأملي** :

المنهج التلقائي: هو ذلك الذي يسير فيه العقل سيرا طبيعيا نحو المعرفة أو الحقيقة دون تحديد سابق لأساليب و أصول و قواعد منظمة و مقصودة لذلك.

المنهج العقلي التأملي : فهو ذلك المنهج الذي يسير فيه العقل و الفكر في نطاق أصول و قواعد منظمة و مرتبة و مقصودة و معلومة من اجل اكتشاف الحقيقة أو الحصول على المعرفة ما ان هنا التقسيم التقليدي منتقد من حيث أنه يتحدث عن طرق و وسائل الحصول على المعرفة و شروط العقلية العلمية و ليس على مناهج البحث العلمي كمناهج علمية لها أصولها و قوانينها2.

ثانيا:التصنيفات الحديثة لمناهج البحث العلمي:

1د.رشيد شميشم –مناهج العلوم القانونية –دار الخلدونية، القبة القديمة، الجزائر، 2018 ، ص123

2د.رشيد شميشم– مناهج العلوم القانونية , المرجع نفسه ،ص124

توجد عدة تقسيمات و تصنيفات حديثة لأنواع المناهج العلمية تتسع و تضيق من مؤلف إلى آخر للاعتبارات و العوامل السابق الإشارة إليها،يمكن إجمال التصنيفات الحديثة من خلال الرجوع إلى الفقهاء الذين نادوا بها و من هذه التقسيمات تقسيمات الفقيه هويتني،و تقسيم الفقيه ماركيز،و تقسيم الفقيه جود و سكيتس، ونتناولها على النحو التالي1:

1 **تقسيم هويتني WITHNEY :**

إن أنواع مناهج البحث العلمي عند الفقيه هويتني تنقسم لعدة مناهج أوجدها وهي كما يلي :

a) المنهج الوصفي.

b) المنهج التاريخي.

c) المنهج التجريبي.

d) البحث الفلسفي.

e) البحث التنبوءي.

f) البحث الاجتماعي.

g) البحث الابداعي.

1 –عطية وليد ،مناهج البحث العلمي بين جدل التصنيف وطرائق الإستخدام ، المرجع السابق ،ص223

2 **تقسيم الفقيه ماركيز MARQUIS :**

أما انواع المناهج عند الفقيه ماركيز فتنقسم إلى :

a) المنهج الانثرو بولوجي (الملاحظة الميدانية.)

b) المنهج الفلسفي.

c) منهج دراسة الحالة.

d) المنهج التاريخي.

e) منهج المسح.

f) المنهج التجريبي.

3) تقسيم جود و سكيتسGOOD AND SCATES :

و تصنف أنواع المناهج عند كل من "جود و سكيتس" إلى الأنواع التالية:

a) المنهج التاريخي.

b) المنهج الوصفي.

c) منهج المسح الوصفي.

d) المنهج التجريبي.

e) منهج دراسة الحالة و الدراسات الاكلينية.

f) منهج دراسات النمو و التطور و الوراثة.

هذه بعض التصنيفات و التقسيمات لتحديد أنواع مناهج البحث العلمي التي بالغ في اعتبارها البعض خطأ حيث اعتبروا بعض أنواع البحوث و طرق الحصول على المعرفة و الثقافة و بعض أجزاء المناهج الأصلية اعتبروها مناهج بحث علمي قائمة بذاتها و نحن نرجع لتحديد أنواع مناهج البحث العلمي الأصلية و الأساسية و المتفق عليها من طرف العلماء و كتاب علم المناهج و التي سنتعرض لها بالدراسة التفصيلية و بيان دورها و مدى ملائمتها و تطبيقها في العلوم القانونية و الادارية و مناهج البحث العلمي الكبرى و الأصلية هذه هي1:

1) المنهج الاستدلالي.

2) المنهج التجريبي.

3) المنهج التاريخي.

4) المنهج الجدلي أو الدياليكتيك

المطلب الثالث :معايير تصنيف المناهج

1د.عمارعوابدي- مناهج البحث العلمي و تطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية و الإدارية , ديوان المطبوعات الجامعية ,بن عكنون , الجزائر , 1999 , ص ص 141 -146 .

تتعدد معايير تصنيف المناهج وهي كما يلي :

1-<u>طبيعة المنهج او الأسلوب العلمي</u>:

كأن يكون المنهج نظريا يتميز بإطار واضح له أسسه و مقوماته لمعالجة منظمة و شاملة لمشكلات الظاهرة أو الحدث قيد الدراسة للوصول إلى النتائج الحقيقية مع إيجاد اتجاه للتطوير و من هذه المناهج على سبيل المثال " المنهج التاريخي و المنهج الوصفي و المنهج الاجتماعي و الأخلاقي. 1"

أما المنهج العلمي التطبيقي فهو يعاني من غياب الأسس النظرية التي تسمح بمعالجة منظمة و شاملة للمشكلات المدروسة و تقديم الحلول المطروحة لها مع إمكانية اتجاه نحو التطوير و من هذه الناهج على سبيل المثال " المنهج التجريبي و المنهج التحليلي و الإحصائي و المنهج المقارن. " ...

2-**<u>طبيعة الظاهرة أو الحدث المدروس</u>:**

هنا تكمن مشكلة تصنيف المناهج للبحث العلمي حيث يمكن أن تشترك مع بعضها بعضا في بحث ظاهرة أو حدث معين كما في العلوم الاجتماعية فالمناهج

1- د.عمار عوابدي، مناهج البحث العلمي و تطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية و الإدارية ،المرجع نفسه ،ص 143.

النظرية أكثر استخداما في العلوم الاجتماعية و العكس بالنسبة للمناهج العلمية و التطبيقية1

وهناك منهجان أصليان للبحث في مختلف العلوم، هما المنهج الاستقرائي والمنهج الاستنباطي، ويحتاجان أحياناً إلى منهجين تكميليين، هما المنهج التاريخي والمنهج المقارن.

المبحث الثالث :أنواع مناهج البحث العلمي:

ومصطلح مناهج الدراسة أو مناهج البحث العلمي كما يُطلق عليه البعض يُشير إلى الأساليب والإجراءات التي يتبعها الباحث في طريقة جمع المعلومات، وبعد ذلك يتم وضعها في تصنيفات، ومن ثَمَّ استخدام الوسائل الإحصائية في تحليلها، وهي من أهم المكونات التي ينبغي أن توجد في الإطار النظري في البحث العلمي ومن أهم مناهج البحث العلمي:

يوجد أنواع مختلفة من مناهج البحث العلمي، وسنوضح فيما يلي أكثرها شيوعًا واستخدامًا حسب المقرر الدراسي، وعلى ذلك سنقوم بدراسة هذا المبحث من خلال تقسيمه إلى المطالب التالية:

1د.كمال دشلي– منهجية البحث العلمي –مديرية الكتب و المطبوعات الجامعية , سوريا , 2016 , ص55

المطلب الأول : المنهج الوصفي في البحوث العلمية :

يحظى المنهج الوصفي بمكانة خاصة في مجال البحوث التربوية، حيث أن نسبة كبيرة من الدراسات التربوية المنشورة هي وصفية في طبيعتها، وان المنهج الوصفي يلائم العديد من المشكلات التربوية أكثر من غيره، فالدراسات التي تعنى بتقييم الاتجاهات، أو تسعى للوقوف على وجهات النظر، أو تهدف إلى جمع البيانات الديمغرافية عن الأفراد، أو ترمي إلى التعرف على ظروف العمل ووسائله، كلها أمور يحسن معالجتها من خلال المنهج الوصفي1.

والمنهج الوصفي ليس سهلاً، كما قد يبدو، فهو يتطلب أكثر من مجرد عملية وصف الوضع القائم للأشياء،إنه ككل مناهج البحث الأخرى يتطلب اختيار أدوات البحث المناسبة والتأكد من صلاحيتها، وكذلك الحرص في اختيار العينة والدقة في تحليل البيانات والخروج منها بالاستنتاجات المناسبة،ومع ذلك فإن للمنهج الوصفي عدداً من المشكلات الخاصة به دون سواه، فدراسات تقرير الحالة التي تلجأ إلى إستخدام الاستبيانات أو المقابلات كوسائل لجمع البيانات تعاني من نقص في الاستجابة لها،فالكثير من الاستبيانات المرسلة للأفراد قد لا تعود لسبب أو لأخر، كما أن الأشخاص الذين يطلبون للمقابلة قد لا يفون بالتزاماتهم، وبذلك يفقد الباحث الكثير من البيانات التي يمكن أن تأتي منهم2.

---

1 – بشير صالح الرشدي–مباحث البحث التربوي–دار الكتاب الحديث , الطبعة الأولى, الكويت, 2000، ص20

2 –د.عمار عوابدي،مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية و الإدارية، ص 148 .

الفرع الأول : تعريف المنهج الوصفي:

تعريف المنهج الوصفي لغة : ذكر عناصر الشيء وخصوصياته، وما يتميز به على غيره1.

اصطلاحا: الوصف يقوم على عملية تحليلية خاصة تمكن من حصر الأوصاف والعناصر الموجودة في الظاهرة تمهيدا لتحليلها ومقارنتها وتصنيفها لمعرفة الظاهرة وأسبابها وتفاعلاتها من أجل إصدار حكم حقيقي على طبيعتها بعد جمع كل المعلومات التي تميزها عن غيرها2.

والوصف العلمي في الظواهر الاجتماعية الإنسانية يذكر خصائص ما هو كائن ويفسره ويحدد الظروف والعلاقات التي توجد بين الوقائع،وكذلك الممارسات الشائعة والسائدة والتعرف على المعتقدات والاتجاهات عند الأفراد والجماعات وطرق في النمو والتطور3 ،فالوصف علم ما هو كائن وليس ما يجب أن يكون.

يعتبر المنهج الوصفي من أبرز وأهم أنواع مناهج البحث العلمي،ولعلّ أهميته تعود إلى كثرة استعماله والاعتماد عليه في أنواع عدة من الدراسات والأبحاث، وفي تعرف المنهج الوصفي يمكن القول إنه المنهج الذي يهتم بدراسة الظواهر كما هي موجودة في الواقع، إضافة إلى أنه يهتم بوصف الظاهرة وصفًا

1–د.كمال دشلي – منهجية البحث العلمي ،،المرجع السابق، ص55

2–ربحي مصطفى عليان ، محمد عثمان غنيم ، المرجع السابق، ص133.

3–د.رشيد شميشم، مناهج العلوم القانونية، دار الخلدونية، القبة القديمة , الجزائر، 2018 ، ص145

دقيقًا، ويعبّر عنها من ناحيتين، الأولى: كيفيًا وذلك بوصفها وتوضيح خصائصها، والثانية: كميًا من خلال إعطائها وصفًا رقميًا يوضح مقدار هذه الظاهرة الموصوفة، أو نسبة ارتباطها مع الظواهر الأخرى1.

المنهج الوصفي هو كل استقصاء ينصب على ظاهرة من الظواهر، كما هي قائمة في الحاضر بقصد تشخيصها وكشف جوانبها،وتحديد العلاقات بين عناصرها أو بينها وبين ظواهر تعليمية أو نفسية أو اجتماعية أخرى .

فلا يمكن تفسير ظاهرة دون وصفها ومعرفتها من كافة وجوهها ولا يتسنى ذلك إلا بوصفها وهنا تتجلى أهمية هذا المنهج

ولا بُدّ من التنويه إلى أنّ المنهج الوصفي هو بمثابة مظلة واسعة ومرنة؛ وذلك لأنه يشتمل على عدد من المناهج الفرعية الأخرى، مثل المسح الاجتماعي، أو منهج دراسة الحالة، وبذلك يمكن القول بعد الاطلاع على تعريف المنهج الوصفي أنه سيد المناهج لأنه يكاد يشمل جميع المناهج باستثناء التاريخي والتجريبي، وهذا يعود إلى أن الوصف هو أساس لتوضيح أي فكرة أو دراسة وهو أمر مشترك في جميع الدراسات2.،ويستخدم في دراسة وتحليل الإشكاليات والموضوعات ذات النزعة الوصفية، بمعنى التي يتوافر لها معلومات بصورة غير عددية،ويتميز هذا المنهج بقدرته على وصف الظواهر والوقائع كما تحدث في أرض الواقع ،يقوم الباحث فيه بجمع كافة الأمور والحقائق المرتبطة بالبحث،ومن ثم يقوم بوصفها وصفا دقيقا

1–د.رشيد شميشم، مناهج العلوم القانونية ،المرجع نفسه، ص146

2 – بشير صالح الرشدي–مباحث البحث التربوي– دار الكتاب الحديث , الطبعة الأولى, الكويت, 2000، ص20

للغاية ،وتقديم تقرير مفصل للحالة،وهو يعد من بين أهم المناهج الشمولية والأكثر استعمالا.1ولا يكاد يخلو بحث علمي منه، وخاصة الأبحاث الاجتماعية .

ويُستخدم في وصف المشكلات أو الظواهر، دون أن يتدخَّل العنصر البشري في أي عامل يُؤثِّر فيها، وإنما وصفها فقط، للإجابة عن الاستفسارات البحثية المقدمة من جانب الباحث، ويستخدم المنهج الوصفي في الدراسات المسحية التي تعتمد على دراسة المجتمع بشكل كامل، وكذلك الدراسات التبادلية طويلة المدى، مثل دورة حياة الذبابة.

هناك نوع من البحوث يركز فيها الباحث على وصف ظاهرة معينة ماثلة في الوقت الراهن فيقوم بتحليل تلك الظاهرة والعوامل المؤثرة فيها ويتعدى البحث الوصفي مجرد الوصف إلى التحليل البيانات واستخراج الاستنتاجات ذات الدلالة والمغزى بالنسبة لمشكلة البحث.

ويعتمد المنهج الوصفي على مناهج فرعية أو طرق بحث تتمثل في المنهج المسحي ومنهج دراسة الحالة والمنهج المقارن.

الفرع الثاني : أهمية المنهج الوصفي :

1- صغور أحلام ،أنواع مناهج البحث العلمي ،دروس مقدمة لطلبة السنة الثانية ماستر مدمج ،جامعة وهران 1 ، أحمد بن بلة ،معهد الترجمة ،1017 ،ص02

من التعريفات السابقة نستخلص أهمية المنهج الوصفي في أنه:أنه منهج علمي إجرائي لدراسة ظاهرة ما ومعرفتها فيقوم بوصفها وجمع البيانات عنها .

•أنه منهج وسيط ضروري كبداية لكثير من المناهج العلمية ا أخرى.

•يعتبر الأسلوب الأمثل لجمع البيانات والخصوصيات التي تتشكل منها أية ظاهرة.

•المنهج الوصفي لا يكتفي بالوصف بل يقوم بتحليل وتصنيف المعلومات والبيانات حول الظاهرة محل الدراسة.

الفرع الثالث :الطرائق التي يستخدمها هذا المنهج1 :

يعتمد هذا المنهج على عدة طرائق يمكن ذكرها كما يلي :

1-الملاحظة العلمية المنظمة:

تعتبر الملاحظة العلمية المنظمة العالم الخصب للحصول على معلومات وبيانات تتصل بالسلوك الفردي أو الجماعي وهناك يهتم الباحث بدراسة الوضع الحالي الراهن للظاهرة وتحديد طبيعة الظروف والممارسات والاتجاهات السائدة ، أي تحديد الأوصاف الدقيقة للأنشطة والأشياء، ن كما يتضمن هذا المنهج الملاحظ المباشر للأفراد والجماعات في المواقف الاجتماعية وتسجيلها تسجيلا دقيقا ، لذلك يتطلب من الباحث استخدام وسائل خاصة دقيقة لتسجيل وتحديد ملاحظته وقد

1- عبد الفتاح محمد دويدار-مناهج البحث في علم النفس- دار المعرفة – الإسكندرية، مصر ،1996، ص44

تكون هذه الملاحظة العلمية خارجية أساسها المشاهدة الموضوعية والتسجيل الدقيق للأشخاص او لمظاهر سلوكية معينة.

وقد استخدم "بياجي" هذه الملاحظة العلمية الخارجية وساعده " جيزل" بالتصوير لرصد حركات الطفل ومظاهر سلوكه في مواقف وفي فترات مختلفة ، كما يمكن أن تكون هذه الملاحظة العلمية داخلية ذاتية وهي ليست دقيقة ولا علمية ، مثلها بالتقريب كمثل الملاحظة العرضية التي تأتي بالصدفة أو التي تقوم بها عن غير قصد في المنزل وفي المدرسة وفي النادي،وتصدر عنها أحكاما ونكون اتجاهات وأراء اعتمادا على الصدفة لذلك واجب الحرص على عدم تعميمها على كل الناس ، غير أنها قد تنمي بصيرتنا وتثري معلوماتنا وتستثير بعض الأسئلة مما يؤدي إلى فهم أفضل للظاهرة أو للسلوك1.

2-**الطريقة الطولية**:

تعرف هذه الطريقة بالطريقة التتبعية وهي من أقدم وابسط الطرائق في العلوم الاجتماعية وفيها يتتبع الباحث النمو النفسي في كافة مظاهره لفرد أو لجماعة من الأفراد في مختلف الأعمار طوال فترة زمنية معينة ، وقد تمتد الفترة الزمنية التي يتبع فيها الباحث الفرد نفسه إلى عشر سنوات أو أكثر في أغلب الأحيان ، أي أن الباحث يتتبع النمو وتطور تغيره على أفراد معينين في الأعمار المتتابعة المتلاحقة بالنسبة لمظاهر النمو المختلفة لذلك توصف هذه الطريقة بالطريقة الطولية.

1-عبد الفتاح محمد دويدار-مناهج البحث في علم النفس- دار المعرفة – الإسكندرية، مصر،1996، ص46

-ومن أشهر الدراسات الطولية التتبعية المعروفة دراسة "لويس تورمان" حيث تتبع النمو العقلي لجماعة من الأطفال المتفوقين لمدة 30 سنة ، ليدرس أساليب نمو الأطفال الأذكياء والتطورات التي تطرأ على حياتهم ومن أهم ما توصل إليه اعتمادا على هذه الطريقة هو تتبع مظاهر النمو وملاحظة ما يطرأ عليها من تغير وما يؤثر فيها من عوامل بيئية وهي تستغرق الوقت الطويل حيث يتمكن الباحث من الحصول على معلومات ذات قيمة علمية1 .

3-الطريقة المستعرضة:

هي الطريقة التي يدرس فيها الباحث متغيرات مظاهر النمو المختلفة عينة كبيرة العدد في سن معينة وهنا يطبق الباحث على العينة وسائل يصل بها على المعلومات والبيانات الخاصة بمظاهر النمو في هذه السن ، بحيث يحصل على الصفات والسمات العامة التي تميز النمو في هذه السن .وتعتمد هذه الطريقة على الاختبارات والمقاييس الدقيقة التي تصب على قطاع مستعرض في النمو وقد يأخذ الباحث في حالات أخرى عينات من الأفراد في سنوات مختلفة و يتتبع معها الطريقة نفسها ويمكن أن يتم هذا في وقت واحد أي ندرس مظاهر النمو في جماعة مماثلة في السن ولتكن على سبيل المثال السادسة وجماعة أخرى في سن السابعة وجماعة ثالثة في سن الثامنة وهكذا ..ومن الذين استخدموا هذه الطريقة "بياجي" في دراسته

1-عمار بوحوش- محمد محمود الذنيبان-منهاج البحث العلمي و طرق إعداد البحوث د.م.ج الجزائر - 2000 ، ص25

للغة عند الأطفال في أعمار زمنية مختلفة والواقع ان الطريقة الطولية والمستعرضة طريقتان متكاملتان يستعين بهما كل باحث في دراسة الموضوع الواحد1.

الفرع الرابع : استخدامات المنهج الوصفي2 :

يتمتع المنهج الوصفي في العلوم الإجتماعية والإنسانية بعديد الإستخدامات يمكن ذكرها على النحو المبين أسفله :

1- يستخدم في وصف الظواهر بشكل دقيق ، حيث يكون جزء هام من كل المناهج المستخدمة في البحث العلمي.
2- الإستخدام في صنع الفرضيات العلمية ، فهو المنهج الذي تقوم على أساسه كل الأبحاث التي تتخذ مبدأ الفرضيات.

3-أيضا يستخدم المنهج الوصفي في المقارنات الهامة بين الظواهر المختلفة ، و معرفة الخصائص و الصفات و أوجه التشابه و الإختلاف

4-كذلك يستخدم المنهج الوصفي في دراسة الحالة، و هي أحد أهم الاستخدامات المفيدة في العديد من مجالات البحث ، و خاصة العلوم النفسية و التربوية.

1- محمد زيان عمر: البحث العلمي مناهجه و تقنياته- د.م.ج -الجزائر ،1989، ص 55

2 - مجدي عزيز إبراهيم :مناهج البحث العلمي في العلوم التربوية و النفسية- المكتبة الأنجلو مصرية ,القاهرة, ..1989، ص66

5-المنهج الوصفي لدراسة القوانين و الدراسات الأدبية و النفسية، و العديد من المجالات التي يمكن استخدام المنهج الوصفي بها.

الفرع الخامس : خطوات المنهج الوصفي في إعداد البحوث العلمية:

تتمثل الخطوات والمراحل المرتبطة بالمنهج الوصفي في عدة نقاط نبينها كما يلي1 :

1- تعريف وتحديد الظاهرة المراد وصفها ووضع الإشكالية البحثية وفرضياتها.
2- جمع أكبر قدر من البيانات والمعلومات من داخل الظاهرة ومن خارجها والتي تكون ذات تأثير أساسي في تشكيلها.
3- تحليل عناصر الظاهرة بطريقة علمية موضوعية، ثم تصنيفها بطريقة تبرز الحقائق وتعزل العناصر غير الفاعلة فيها.
4- تأصيل وتقعيد عناصر الظاهرة في شكل تعميمات علمية.
5- نقد مراحل وخطوات البحث ومدى فعالية الأدوات المنهجية المستعملة، وتقييم النتائج قبل البناء عليها.
6- التجرد من الأحكام المسبقة حول الظاهرة، والالتزام بنتائج تحليل الظاهرة وعناصرها والقوانين التي تتحكم فيها، وفي نتائجها، دون الالتجاء إلى عناصر خارجة عنها للتفسير.
7- تحديد المشكلة محل البحث.

1- محمد زيان عمر: البحث العلمي مناهجه وتقنياته- لمرجع السابق ،ص 57

8- وضع فرضيات أو أسئلة تُمثل تخمينات لحلول المشكلة، وبعد ذلك تقديم الشروح.

9- إجراء التحليلات الإحصائية.

10-استخلاص النتائج والقرائن، واختبار الفرضيات؛ للتأكد من مدى الاعتمادية عليها من عدمه .

الفرع السادس : مميزات وعيوب المنهج الوصفي وتقديره :

ما من شك أن أي منهج في البحوث العلمية لديه مميزات يتمتع بها عن غيره من المناهج،ولديه عيوب يتصف بها وسنقوم بشرحها في نقطتين على التوالي :

أولا : مميزات المنهج الوصفي :

يتسم المنهج الوصفي بالكثير من مميزات التي ينفرد بها دون سواه من المناهج وهي1

1- يكشف خبايا الظواهر الوصفية بدقة،

2- يدرس العلاقات بين المتغيرات،

3- يعتمد على التحليل والموضوعية في جمع المعلومات،

4- توفير معلومات دقيقة عن الظاهرة محل الدراسة،

5-شرح الظواهر المختلفة

1-صغور أحلام ،أنواع مناهج البحث العلمي ،لمرجع نفسه ،ص5،ص6

6-كما أنه يقوم بالتنبؤ

7- يساعد الباحثين في كافة المجالات عن الدراسة.

8- يؤدي دورا كبيرا في توضيح العلاقات بين الظواهر بعد أن يقوم الباحث بإستخراجه.

ثانيا : عيوب المنهج الوصفي:

ما من شك أن أي منهج لا يخلوا من النقائص ومواطن الضعف من أهم عيوب المنهج الوصفي1:

1-إمكانية التحيز في بعض الإجراءات من جانب الباحثين،

2-عدم التوصل لبيانات صحيحة في أحيان كثيرة.

3-صعوبة اختبار الفروض

4-تحديد المصطلحات بالإضافة لصعوبة التأكد من المعلومات

5- صعوبة تعميم نتائجه لأنها مرتبطة بزمان ومكان معينين

6- بالإضافة أن التنبؤ بالنتائج يبقى محدودا وذلك لأن العوامل قد تؤدي دورا كبيرا في تغيير النتائج.

1 -صغيور أحلام ،أنواع مناهج البحث العلمي ،لمرجع نفسه ،ص02 ،ص3

ثالثا : تقدير المنهج الوصفي :

من كل ما سبق من مميزات التي قمنا بعرضها والعيوب التي تناولناها ،نلاحظ أن للمنهج الوصفي أهمية كبيرة في الدراسات الإنسانية والنفسية و حتى الاجتماعية و التربوية، بالرغم من وجود نقائص و عيوب في استعماله كمنهج للدراسة و تهتم البحوث الوضعية بصفة عامة في دراسة الوضع الراهن أو الظروف السائدة التي تختص بمجموعة من البشر أوالأشياء أو الأحداث و ذلك دون أحداث تغير من جانب الباحث لأي من متغيرات الدراسة و من ثم فان الوصول إلى الإجابة عن أي تساؤلات عن طريق هذا النوع من البحوث و قد يتضمن العمل في المنهج الوصفي عمليات قياس و سرد و تصنيف و تحليل و استقراء معالجات إحصائية1.

يعتبر المنهج الوصفي من أقدم المناهج من حيث الوجود والاستعمال، فقد ظهر بظهور التفكير الفلسفي والعلمي وتطور بتطورها، فمجال تطبيقه لا حدود له، فهو منهج وصف الأحداث التاريخية، ووصف العقائد والمبادئ والديانات والحضارات القديمة، وفي الفكر القانوني خاصة عند الفقهاء المسلمين، وفي الفلسفة الإسلامية، وفي الفكر القانوني الحديث يستعمله الخبير، المحامي، القاضي، المشرع، الباحث، والمفكر، ولا احد في غنى عنه لأنه الخطوة الأساسية في أي بحث علمي جاد2.

---

1 – مجدي عزيز إبراهيم–مناهج البحث العلمي في العلوم التربوية و النفسية– المكتبة الأنجلو مصرية ,القاهرة, ..1989، ص67.

2 –مجدي عزيز إبراهيم –مناهج البحث العلمي في العلوم التربوية و النفسية، المرجع نفسه ، ص69.

لكن يبقى المنهج الوصفي لا يكفي وحده لإجراء الدراسات والبحوث القانونية كلها لتعدد مجالاتها، وتوسع اختصاصاتها.

الفرع السابع :أسس المنهج الوصفي:

تستند البحوث الوصفية إلى أسس منهجية أهمها التجريد والتعميم1

أ-التجريد:وهو عملية عزل وانتقاء مظاهر معينة من كل عياني (ما يعاينه الباحث من الظاهرة محل الدراسة) وذلك كجزء من عملية تقويمية للظاهرة، وتوصيلية إلى الآخرين،ولا تعارض بين التجريد وبين كون الظواهر الاجتماعية أكثر تعقيدا وكونها متفردة .

كما لا تعارض بين التجريد، وبين اقتراب التجريد من ظاهر الأشياء وليس من باطنها بحيث يُخشى عدم تطابق الظاهر مع الباطن، لأن المظاهر الخارجية كما في حال السلوك الإنساني الخارجي ليست معزولة عن المظاهر الباطنية .

ب-التعميم:التعميم يعني إذا صنفت الوقائع على أساس عمل معين مميز، فهذا يُمكِّن الباحث من استخلاص حكم أو أحكام تصدق على فئة معينة منها، وقد يكون التعميم شاملا فنسبقه بكلمة كل، أو جميع، أو لا واحد. وقد يكون التعميم جزئيا فيُسبق بكلمة بعض،بالتعميم يصل الباحث بما استقرأه إلى ما لم يستقرئه .

الفرع الثامن : أهداف المنهج الوصفي وتطبيقه في العلوم القانونية :

1 – محمد زيان عمر– البحث العلمي مناهجه و تقنياته– د.م.ج –الجزائر ،1989، ص77

نعالج في هذا الجزء أهداف المنهج الوصفي وتطبيقاته في نقطتين على التوالي :

أولا : أهداف المنهج الوصفي:

يتمتع المنهج الوصفي بعديد الأهداف ،وهي لا تخرج في مجملها عن النقاط التالية:

1-جمع معلومات حقيقة ومفصلة لظاهرة معينة.

2-تحديد المشكلات الموجودة، أو توضيح بعض الظواهر.

3-تحديد ما يفعله الأفراد في مواجهة مشكلة محددة .

4-إيجاد العلاقة بين الظواهر، وحتى إجراء مقارنة بين حال الظاهرة في أوقات مختلفة أو بينها وبين الظواهر الأخرى.

ثانيا : تطبيق المنهج الوصفي في العلوم القانونية

للمنهج الوصفي مجال تطبيق واسع في العلوم القانونية، وخاصة في دراسة الظواهر الاجتماعية اللازمة لتطوير المنظومة القانونية، وفي إجراءات التحقيقات للكشف عن خفايا أسباب النزاعات القانونية، وفي دراسات تطور السمات والنزعات

الإجرامية وعلاقتها بالظروف الاقتصادية والاجتماعية، وفي الدراسات حول المؤسسات العقابية... وغيرها1.

المطلب الثاني :المنهج الاستقرائي في البحوث العلمية :

يهتم هذا المنهج باستقراء الأجزاء ليستدل منها على حقائق تعم على الكل، باعتبار أن ما يسري على الجزء يسري على الكل، فجوهر المنهج الاستقرائي هو الانتقال من الجزئيات إلى الكليات أو من الخاص إلى العام2.

الفرع الأول : تعريف المنهج الإستقرائي

والاستقراء هو الطريق نحو تكوين المفاهيم والوصول إلى التعميمات، عن طرق الملاحظة ودراسة الفروض والبراهين وإيجاد الأدلة3.

والمنهج الاستقرائي معروف بهذا الاسم في مجال العلوم الطبيعية، وبعض العلوم الاجتماعية كعلم الاقتصاد وعلم الاجتماع،وفي مجال العلوم القانونية، يعبر

1- بشير صالح الرشدي-مباحث البحث التربوي, دار الكتاب الحديث ،الطبعة الأولى, الكويت, 2000، ص35.

2 د. أحمد عبد الكريم سلامة، مرجع سبق ذكره، ص 35؛ود. جابر جاد نصار، مرجع سبق ذكره، ص 34.

3 – ود. أحمد شلبي كيف تكتب بحثاً أو رسالة، ط 24، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1997، ص 43.

عن المنهج الاستقرائي عادةً بالمنهج التأصيلي، ولعل أهم مجالاته ما يتعلق باستقراء اتجاهات أحكام القضاء في موضوع معين لبيان القاعدة التي تحكم الموضوع1 .

الفرع الثاني :مراحل و خطوات المنهج الاستقرائي

يعتبر بعض الباحثين هذا المنهج أساسي في معظم العمليات البحثية حتى لو كان منهج مشترك و ليس أساسي لتقديمه الملاحظات و قراءة واقع الظاهرة ، لذلك و لتسهيل العمل البحثي على أساس هذا المنهج تم وضع مجموعة من الخطوات التي تضمن للباحث الملتزم بها بحث ذات صفة إبداعية ، و هذه المراحل يمكن تلخيصها بالآتي2:

1- **الملاحظة**

في هذه المرحلة يقوم الباحث بملاحظة الجوانب المحيطة بموضوع الدراسة و المؤثرات المتعلقة بالقضية من خلال الاطلاع على الظاهرة و أبعادها و أسباب حدوثها أو وجودها و الجوانب الإيجابية لها و طرق المحافظة عليها و السلبيات التي تقدمها و طرق علاجها، و تحليل البيانات التي حصل عليها و الجزئيات التي ترافقها ، و هذه الملاحظة قد تكون:

1 – د. صلاح الدين فوزي، المنهجية في إعداد الرسائل والأبحاث القانونية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1999 . 2000، ص 138

2 – د. صلاح الدين فوزي، المنهجية في إعداد الرسائل والأبحاث القانونية، المرجع نفسه، ص 121 وما بعدها.

أ -ملاحظة عفوية تراود ذهن الباحث من خلال التفكير و التأمل بها دون الإرادة المقصودة لمعرفتها و تحليل حيثيات هذه الملاحظة .

ب -ملاحظة مدروسة و التي يخرج بها الباحث عن سابق القصد من خلال جمع بعض البيانات و وضع فرضيات و دراسة نتائجها المتوقعة.

2- **الفرضيات:**

يعتبرها الباحثون من الملاحظات المدروسة،. حيث يقدم الباحث عدد من الفرضيات حول دراسة الظاهرة و مسببات كل منها، و العوامل التي تقف وراء حدوثها، والمتأثرة بها ، ومن ثم تحليل هذه الفرضيات من خلال تجزئتها وإجراء العمليات المطلوبة عليها و استخدام الأدوات المخصصة لدراسة هذه الفرضيات نحو تحقيق نتائج مقنعة يمكن الاستناد إليها في تقرير النتائج النهائية.

3- **التجربة**:

يرى البعض أن التجربة خاصة ببعض المناهج البحثية العملية و التطبيقية ، و لكنها أمر هام في المنهج الاستقرائي ، و التجربة تقام على بعض الثوابت و تحليل و قراءة الأثر الناتج من هذه المتغيرات ، و مقارنتها بالنتائج التي توصل إليها الباحث سابقا أو بالمعطيات المقروءة ، و تحديد نتائج مناسبة من خلالها .

كذلك يمر المنهج الاستقرائي بعدة مراحل أخرى و التي لا تعتبر مراحل للمنهج بقدر ما تعتبر مراحل للباحث أو خطوات عمل، و أهمها:

-مرحلة البحث لتحديد الأشياء و مقارنتها من حيث التميز و الاختلاف و التشابه .

-مرحلة تفسير الظواهر العميقة و تحليل الفرضيات،و هذه المرحلة مجزئة لشقين، الشق الأول قراءة و مشاهدة الحدث والشق الثاني قيام التجارب و تحليل المتغيرات.

-مرحلة النتيجة والبرهان و فيها يتم تحقيق الفروض و تطبيقها على الواقع.

الفرع الثالث : أنواع المنهج الإستقرائي

تتمثل أنواع المنهج الاستقرائي في نوعين1 :

1 -**الاستقراء التام**: ويقتضي ملاحظة أو تتبع جميع مفردات الظاهرة موضوع البحث أي حصر جميع الحالات الجزئية التي تقع في إطار ظاهرة او فئة معينة.

2 - **الاستقراء الناقص**: ويتم الاكتفاء فيه بدراسة عينة او بعض الأصناف بهدف الكشف عن القوانين التي تخضع لها جميع الحالات المتشابهة، والتي لم تدخل في الدراسة، وترتبط دقة الاستقراء الناقص بمدى تمثيل العينة المختارة، ويتم اللجوء إلى الاستقراء الناقصبهدف تخفيض التكلفة والوقت.

عدم وجود اختلاف بين النتائج الممكن الوصول اليها عن طريق الاستقراء التام عندما تكون العينة ممثلة

1 – د. صلاح الدين فوزي، المنهجية في إعداد الرسائل والأبحاث القانونية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1999 . 2000، ص 122

الفرع الرابع : تطبيقات المنهج الإستقرائي:

ومن تطبيقات هذا المنهج في إطار القانون العام مثلاً ما يتعلق بموقف أحكام القضاء الجزائري من فكرة الرقابة على دستورية القوانين:

فقد اتجهت أحكام القضاء في غالبها إلى الإقرار بأحقيته في البحث في دستورية القوانين متى دفع أمامه بذلك،صحيح أن هناك أحكاماً أخرى ترددت في هذا الأمر إلا أنه في النهاية توحد اتجاه القضاء نحو إقرار حقه في البحث في دستورية القوانين،وهو الأمر الذي استقر عليه الفقه والقضاء في نهاية الأمر1.

فكان المنهج الاستقرائي، أو في مفهوم القانون المنهج التأصيلي، يمر فيه الباحث بعدة مراحل:مرحلة تقصي وفحص ظاهرة معينة، ومرحلة وصف تلك الظاهرة وتفسيرها، والانتقال من المظاهر الخارجية للظاهرة محل الدراسة إلى مظاهرها الداخلية، وإيجاد العلاقة بين السبب والمسبب، لينتهي إلى تقرير الحقيقة العامة التي تحكم تلك الظاهرة،كل هذا على عكس المنهج الاستنباطي الذي نعرضه في مطلب مستقل .

الفرع الخامس :مميزات وعيوب المنهج الاستقرائي

الطريقة الاستقرائية هي عملية تفكير تتضمن مراقبة مجموعة من الحالات المحددة واستخلاص استنتاجات عامة بناءً على تلك الملاحظات، فيما يلي بعض مزايا وعيوب استخدام هذه الطريقة:

1 د. جابر جاد نصار، المرجع السابق، ص 37 . 38.

أولا : مميزات المنهج الإستقرائي1:

يتمتع المنهج الإستقرائي بالكثير من المميزات التي ينفرد بها عن باقي المناهج وهي كما يلي :

1- تسمح الطريقة الاستقرائية باكتشاف الأفكار والنظريات الجديدة ، لأنها غير ملزمة بمفاهيم أو افتراضات مسبقة.

2-مفيد في المواقف التي يوجد فيها القليل من المعرفة أو البحث المتاح حول موضوع معين.

3-يستخدم لتكوين فرضيات يمكن اختبارها باستخدام طرق أخرى ، مثل التفكير الاستنتاجي.

4-غالبًا ما يستخدم في البحث العلمي ، أجل اكتشافات جديدة من خلال مراقبة الأنماط في البيانات.

ثانيا:عيوب منهج الإستقرائي2:

كباقي المناهج العلمية المستخدمة في البحث العلمي فإن المنهج الإستقرائي توجد به عدة عيوب يجب أخذها بعين الاعتبار عند استخدامه وهي كما يلي :

1 – د. أحمد شلبي كيف تكتب بحثاً أو رسالة، ط 24، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1997، ص 33

2 – د. أحمد شلبي كيف تكتب بحثاً أو رسالة، ،المرجع نفسه ، ص 34.

يمكن أن تؤدي الطريقة الاستقرائية إلى استنتاجات خاطئة إذا لم تكن الملاحظات ممثلة لكل مجتمع الدراسة.

يمكن أن يستغرق جمع كميات كبيرة من البيانات وتحليلها وقتًا طويلاً ويستغرق وقتًا طويلاً.

قد يكون من الصعب تكوين تعميمات تصف بدقة المجتمع بأكمله بناءً على حجم عينة صغير.

قد يكون من الصعب تكرار النتائج التي تم الحصول عليها من خلال الطريقة الاستقرائية ، لأنها تعتمد بشكل كبير على ملاحظات الباحث الفردي وتفسيراته.

بشكل عام ، يمكن أن تكون الطريقة الاستقرائية أداة مفيدة لتوليد معرفة ونظريات جديدة ، ولكن يجب استخدامها جنبًا إلى جنب مع طرق أخرى لضمان الدقة والموثوقية.

المطلب الثالث:المنهج الاستنباطي التحليلي في البحوث العلمية :

ويتمثل المنهج الاستنباطي كمنهج من مناهج البحث العلمي في الاهتمام بالتفصيلات والجزئيات البسيطة التي تخصُّ مشكلة أو ظاهرة، وبعد دراستها بشكل جيد والتَّعرُّف على العلاقات والمسببات، يتم تعميم النتائج على مجتمع الدراسة بشكل كامل، كما يمكن أن يتم التَّحكُّم في متغيرات البحث .

الفرع الأول :تعريف المنهج التحليلي :

يُعرف المنهج التحليلي في البحوث العلمية على أنه تفكيك للمشكلة ودراسة الجزئيات بدقة، من خلال التحليل والنقد، وبعد ذلك استعادة الهيئة الكلية الجدية مرة أخرى، واستنباط الأحكام، ومن ثم التعميم، ويُعتبر من أهم أنواع مناهج البحث العلمي.

المنهج الاستنباطي عكس المنهج الاستقرائي، فالباحث وفقاً لهذا المنهج يبدأ من الحقائق الكلية إلى الحقائق الجزئية. والاستنباط هو الطريق لتفسير القواعد العامة والكلية وينتهي منها إلى استخلاص النتائج التي يمكن تطبيقها على الحالات النظيرة.

والمنهج الاستنباطي معروف في الدراسات القانونية بالمنهج التحليلي ،ويفيد هذا المنهج في إعداد مشروعات الأحكام القضائية قبل النطق بها، حيث يوجب المنهج التحليلي أو الاستنباطي ذكر النصوص القانونية والسوابق القضائية التي يستند إليها منطوق الحكم، في مقدمة أو صدر الأسباب، ويليها ذكر العناصر الواقعية، وأخيراً منطوق الحكم، الذي يبنى على كل ما سبق، وبعد تطبيقاً له1.

وفي هذا المنهج يلتزم الباحث بإجراء دراسة تحليلية متعمقة لكل جزئية من جزئيات البحث، فلا يكتفي بعرض ما هو كائن، بل يتوجب عليه أن يتناول كل جزئية بالتحليل، وهذا يستلزم أن يطرح الباحث وجهة نظره الذاتية حين قيامه بإجراء

1 د. أحمد شلبي كيف تكتب بحثاً أو رسالة، ط 24، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1997، ص 43.

التحليل اللازم، ويشترط في الباحث حين إتباعه للمنهج التحليلي أن تتوافر فيه الصفات التالية:

1 . أن يكون مدققاً، بمعنى ألا يهدر كلمة صغيرة أو كبيرة في الفكرة أو النص الذي يخضعه للدراسة التحليلية، وهذا يستلزم من الباحث القراءة بعناية، وتمحيص الآراء والأفكار بتجرد وموضوعية.

2 . أن يكون مبدعاً، بمعنى أن الباحث حين تناوله لقضية ما بالتحليل، يفترض فيه ألا يكون تقليدياً يقف عند المعاني الظاهرة، بل يجب فيه أن يصل إلى المعاني غير الظاهرة، فيحاول أن يقرأ " ما بين السطور " كي يكون بحثه إبداعيا1.

ومن تطبيقات هذا المنهج في مجال البحث العلمي القانوني، نذكر مثلاً :

في مجال قانون العقوبات، يمكن إتباع المنهج التحليلي في دراسة الظواهر الإجرامية المعاصرة (كظاهرة الإرهاب الدولي، وخطف الطائرات، وغسيل الأموال، والاعتداء على برامج الحاسب الآلي، والإضرار بالبيئة)، لتقرير مدى إمكانية تجريمها في ظل القواعد الجنائية العامة والكلية القائمة، وما ينبغي أن تكون عليه لاستيعاب الظواهر الجزئية المذكورة.

الفرع الثاني :مميزات وعيوب المنهج التحليلي :

1 د. صلاح الدين فوزي، المنهجية في إعداد الرسائل والأبحاث القانونية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1999 . 2000، ص 138 وما بعدها.

نعالج في هذا الفرع من الدراسة المميزات التي يتمع بها المنهج التحليلي عن غيره من المناهج ،والعيوب التي يتصف بها وذلك كما يلي :

أولا :مميزات المنهج التحليلي:

يتميز المنهج التحليلي عن غيره من المناهج بالمميزات التالية :

1-التعمق في دراسة موضوع معين،

2-الحصول على خلاصة دقيقة،

3-استخراج الحلول التي تسهم في معالجة إشكالية علمية .

ثانيا : عيوب المنهج التحليلي:

لا شك أن المنهج التحليلي وكغيره من باقي المناهج، هناك عيوب تلازمه وهي لا تخرج عن النقاط التالية :

1-تطلبه الصعوبة في التطبيق العملي نظرًا لتطلبه خبرات كبيرة من الباحثين، كما أنه لا يمكن الاعتماد عليه بمفرده لدراسة موضوع علمي، وينبغي استخدام مناهج أخرى معه.

2-مما لاشك فيه أن التمييز بين المنهجين الاستقرائي أو التأصيلي،والمنهج الاستنباطي أو التحليلي، لا يعني القطيعة بينهما1،فمن ناحية يلاحظ أن هذا التمييز تمليه طبيعة الأشياء، ذلك أن المنهج التأصيلي سابق على المنهج التحليلي، وهذا الأخير يبدأ

1 – د. جابر جاد نصار، المرجع السابق، ص 37 . 38.

عادة من حيث ينتهي الأول، فعندما توجد القواعد الكلية العامة يثور التساؤل حول إعمالها على الجزئيات والمسائل التي تدخل في مجال سريانها.

ومن ناحية أخرى فإنه ليس هناك ما يمنع من استخدام المنهجين معاً في ذات البحث العلمي، باعتبار أنه إذا كان المنهج التأصيلي هو الطريق نحو تكوين المفاهيم العامة والقواعد الكلية، فإن المنهج التحليلي هو الطريق الأساسي إلى تطبيقها واختيار مدى فعاليتها1.

وإذا كان المنهجان الاستقرائي والاستنباطي يمثلان الأساس للبحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، غير أنه غالباً ما يحتاج الباحث إلى مناهج أخرى تكميلية تعنى بأبعاد دراسية مختلفة وتساعد الباحث على إتمام بحثه، وهذه المناهج أكثر تطبيقاً في نطاق العلوم الإنسانية والاجتماعية وهي : المنهج التاريخي، والمنهج المقارن، وسنقوم بدراستهما في مطلبين.

المطلب الرابع: المنهج الاستدلالي في البحوث العلمية

إذا كانت مناهج البحث العلمي هي الطرق والوسائل المؤدية إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم المختلفة بواسطة مجموعة من القواعد والقوانين العامة التي تحكم وتنظم سير العقل وتحدد عملياته حتى يصل إلى نتائج معلومة ومن بين المناهج الأساسية والأصلية المعروفة في ميادين البحوث العلمية بوجه عام وفي ميدان العلوم القانونية على وجه الخصوص المنهج الاستدلالي،فهو يندرج ضمن المناهج العقلية ويقصد بها المناهج التي تبنى على أساس العمليات العقلية وفقا لقواعد منظمة

1 -- د. جابر جاد نصار، المرجع السابق، ص 38.

ومعروفة،فما هو المنهج الاستدلالي؟ وما مدى صلاحية وإمكانية تطبيقه كعملية منطقية عقلية وممارسة سلوكية في نطاق العلوم القانونية؟

وسنتطرق في الفرع الأول مفهوم المنهج الاستدلالي ،أما الفرع الثاني نعرج على مبادئ الاستدلال ونتعرض في الفرع الثالث أدوات الإستدلال، ونخصص الفرع الرابع لدراسة نطاق تطبيق المنهج الاستدلالي في مجال العلوم القانونية ، وأخيرا نقف في الفرع الخامس على تقدير تطبيق المنهج الاستدلالي في مجال العلوم القانونية ، هذا ما سنحاول الإجابة عنه ما يأتي :

الفرع الأول: مفهوم المنهج الاستدلالي

يعد المنهج الاستدلالي من بين مناهج البحث العلمي الأساسية والأصلية التي أسهمت من خلال قواعدها في إرساء أسس ومبادئ تسهل على الباحث سلوك أيسر السبل للوصول إلى الحقائق والأهداف المبتغاة، وعليه فمن خلال هذا العنصر سنحاول تعريف المنهج الاستدلالي وتحديد مبادئ الاستدلال وأدواته في الأجزاء التالية:

أولا :تعريف المنهج الاستدلالي.:

لمعرفة المنهج الاستدلالي يجب في البداية تحديد معنى الاستدلال ثم توضيح معنى النظام الاستدلالي.

أ) مفهوم الاستدلال: يعرف الاستدلال بأنه (البرهان الذي يبدأ من قضايا مسلم بها ويسير إلى قضايا تنتج عنها بالضرورة، دون الالتجاء إلى التجربة، وهذا السير قد يكون

بواسطة القول أو بواسطة الحساب).1، كما يعرف بأنه (عملية عقلية يبدأ بها العقل من قضايا يسلم بها، ويسير إلى قضايا أخرى تنتج عنها بالضرورة2.

والاستدلال وإن كان ميدانه الأصلي علم الرياضيات، فإن تطبيقاته لا تقتصر على هذا العلم فحسب، بل تشمل سائر العلوم الأخرى، فالقاضي مثلا يعتمد على الاستدلال في البحث عن الحل القانوني للقضية، فهو يستدل اعتمادا على ما لديه من نصوص، وفي الميدان التجاري والاقتصادي يستدل المضارب وفقا للمعروض والمطلوب من الأوراق المالية3.

لتحديد مفهوم الاستدلال يجب التفرقة بينه وبين البرهنة فالاستدلال هو الانتقال من قضايا إلى قضايا أخرى ناتجة عنها بالضرورة وفقا لقواعد منطقية، أما البرهنة فهي أخص من الاستدلال، إذ تدلنا على صدق النتائج لأنها تقوم على التسليم بصدق المقدمات،أما الاستدلال فهو يدلنا على صدق المقدمات انطلاقا من صحة النتائج المتوصل إليها، فالبرهنة إذا هي جزء من الاستدلال نستعملها في حالة الحاجة إلى إثبات صدق النتائج.،

1-مجدي عزيز إبراهيم-مناهج البحث العلمي في العلوم التربوية و النفسية- المكتبة الأنجلو مصرية،القاهرة،1989،1ص54.

2- عبد الفتاح محمد دويدار-مناهج البحث في علم النفس، دار المعرفة - الإسكندرية , مصر،1996، ص43

3-مجدي عزيز إبراهيم-مناهج البحث العلمي في العلوم التربوية و النفسية-المرجع السابق ،ص 55

يعتمد على قواعد المنطق ومبادئه، فهو يقوم على أشياء من خلق العقل كما أنه تحصيل حاصل مستمر، يبدأ من قضايا ويسير منها إلى أخرى داخل العلم الواحد إى غاية الوصول إلى قضايا غير قابلة للبرهنة عليها القضايا الأولية.

ومن خلال هذه المبادئ يتم استنتاج قضايا وتطورات وفقا لقواعد المنطق تعرف بالنظريات إذن فالاستدلال هو البرهان الذي يبدأ من قضايا مسلم بها ويسير إلى قضايا تنتج عنها بالضرورة لكن دون استخدام التجربة، وهو عملية منطقية يتم الانتقال فيها من قضايا منظور إليها في ذاتها اي من مقدمات معلومة إلى قضايا ناتجة عنها بالضرورة وفقا لقواعد المنطق.

بتعبير آخر يقوم منهج الاستدلال على التسلسل المنطقي للأفكار ابتداء من معطيات أولية أو حقائق وقواعد عامة متفق عليها أو بديهيات بغية الوصول إلى مسائل فرعية واقعية تستمد حلولها من تلك الحقائق العامة.

إذن ينطلق الاستدلال من مسلمات على قضايا أخرى تنتج عنها بالضرورة دون اللجوء إلى التجربة وذلك عن طريق تقديم الأسباب والحجج والمبررات للتوصل إلى استنتاج معين عبر استخدام أدوات معينة منها: القياس والتجريب العقلي والتركيب

وللإستدلال صورتان لابد من التمييز بين نوعين من الاستدلال:

-**الاستدلال التحليلي أو الصوري**: وهو الذي ينطلق من فرضيات أولية مرورا بالتحليل المنطقي ووصولا إلى نتائج صحيحة.

-**الاستدلال الجدلي**: ويقوم على الجدل والمحاورة للوصول إلى الحقيقة وإقرارها بالحجة والإقناع.

ب) معنى النظام الاستدلالي:

يقوم النظام الاستدلالي على المبادئ والنظريات، فالعملية الاستدلالية تبدأ من نظريات ومبادئ مستنتجة منها منطقيا وهذه الأخيرة تكون مقدمات لنظريات ومبادئ أخرى، وهكذا يتشكل نظام الاستدلال.

الفرع الثاني :**مبادئ الاستدلال**

مبادئ الاستدلال هي القضايا الأولية غير المستنتجة من غيرها، لذا تعتبر نقطة البداية في كل استدلال، ويقسم رجال المنطق مبادئ الاستدلال إلى ثلاثة مبادئ تستخدم في عملية الاستدلال وهي: البديهيات، المسلمات ، التعريفات.

أ) البديهيات:

تعرف البديهية بأنها (قضية بينة بذاتها، وليس من الممكن أن يبرهن عليها وتعد صادقة بلا برهان عند كل من يفهم معناها) وهي القضايا البينة بنفسها ولا تحتاج الى البرهنة عليها ،تمتاز بأنها بينة أي واضحة لا تحتاج إلى برهان أو واسطة وعامة بمعنى صورية وأولية بمعنى غير مستخلصة من غيرها ،من خلال هذا التعريف يتبين أن البديهية تمتاز بالخصائص التالية:

1-أنها بينة نفسية أي تتبين للعقل تلقائيا دون الحاجة إلى برهان.

2-هي أولية منطقية أي أنها غير مستنبطة من غيرها.

3-هي قاعدة صورية عامة، لأنها تقبل من كافة العقول ولا تخص فرعا واحدا من العلوم.

ب) المسلمات أو المصادرات:

المسلمة هي (فكرة يصادر على صحتها ويسلم بها تسليما، مع عدم بيانها بوضوح للعقل، ولكننا نتقبلها نظريا لفائدتها ولأنها لا تؤدي إلى تناقض،والمسلمات لا تعتبر بينة بنفسها وإنما يصادر أي يفترض على صحتها، اي يسلم بصحتها لأن هذه الصحة تظهر من نتائجها ،ومنه يتبين لنا أن المسلمات أقل يقينا من البديهيات.

ج) التعريفات:

التعريف تعبير عن ماهية الشيء المعرف بمصطلحات مضبوطة بحيث يصبح التعريف جامعا مانعا، يجمع كل صفات الشيء ويمنع دخول صفات أو خصائص خارجة عنه وهو قضية أولية تبنى من خلاله كل الاستدلالات التي توصل إلى نتائج غير متناقضة مع العلم والواقع، وهو على خلاف البديهيات والمسلمات لا يعتبر قضية عامة ومشتركة، فهو يخص الشيء وحده دون غيره، وهي التي يتم من خلالها التعبير عن مكنونات الأشياء والظواهر، إذن هي عبارة عن أفكار نظرية تتصف بأنها جامعة ومانعة ويمكن تعميمها..

الفرع الثالث :أدوات الاستدلال1:

تقتضي العملية الاستدلالية أدوات معينة يستخدمها الباحث لاستخراج النظريات والمبادئ من القضايا الأولية أو المقدمات، وهذه الأدوات هي2:

أ)البرهان الرياضي:

هو عملية منطقية تنطلق من قضايا أولية صحيحة إلى قضايا أخرى ناتجة عنها بالضرورة وفقا لقواعد منطقية خالصة، ويصفه العلماء بأنه مبدع وخلاق لأن النتائج المتوصل إليها لم تشتمل عليها المقدمات لا ضمنيا ولا صراحة، فهو يأتي دوما بحقيقة جديدة.

ب) القياس:

هو عملية منطقية تنطلق من مقدمات مسلم بصحتها، ويصل إلى نتائج غير مضمون صحتها، فهو عبارة عن تحصيل حاصل، وتكون النتائج موجودة في المقدمات بطريقة ضمنية،كما يقصد به "إلحاق واقعة او مسألة لا نص على حكمها

1 محمود فهمي زيدان،الإستقراء والمنهج العلمي ،دار الجامعات المصرية،الإسكندرية ،الطبعة الأولى،1977،ص5وص6

2- مجدي عزيز إبراهيم-مناهج البحث العلمي في العلوم التربوية و النفسية- المكتبة الأنجلو مصرية ,القاهرة،1989، ص65

بواقعة او مسألة ورد نص بحكمها لاشتراكهما في العلة"،وتتمثل وظيفة القياس في كونه يشكل خطوة من خطوات البرهان.

ج) التجريب العقلي:

هو قيام الباحث داخل عقله بكل الفروض والتجارب التي يعجز عن القيام بها في الخارج، وهو يختلف عن المنهج التجريبي الذي يعتمد على الملاحظة والفرضية والتجارب الخارجية المادية، بينما في التجريب العقلي التجارب تكون داخل العقل فحسب.وهي عملية ذهنية أو عقلية يقوم من خلالها الباحث بإدخال الفروض في عقله وتصور طريق مثلى لتركيبها بغية التوصل إلى نتائج معينة،والتجريب العقلي الذي يتطلبه البحث العلمي هو ذلك التجريب العقلي العلمي لا الخيالي العلمي لأن الفروض تقوم على وقائع وليس على أوهام وتكون قابلة للتجربة أو الاختبار لخروج بنتائج.

•الاستدلال باستعمال مفهوم المخالفة "الدالة المضادة": يستخدم لاستبعاد القضية المضادة أو المناقضة، بمعنى يرتكز أساسا على مفهوم المغالطة،الاستدلال من باب أولى يستخدم للاستدلال على قضية استنادا لاستدلال سابق.

د) التركيب:

هو عملية منطقية علمية تنطلق من مقدمات صحيحة إلى نتائج معينة وهذه المقدمات الصحيحة ناتجة عن عملية استدلالية منطقية فيتم التأليف بين هذه النتائج للوصول إلى نتائج أخرى هكذا،ويتمثل في تركيب الافتراضات ومحاولة تركيبها من جديد بطريقة عقلية من أجل التوصل لصحتها،وعليه يقوم الباحث

بتفكيك موضوع بحثه على عناصر أساسية ويعيد ترتيبها وتنظيمها بهدف الوصول إلى نتائج معينة.

الفرع الرابع : نطاق تطبيق المنهج الاستدلالي في مجال العلوم القانونية:

كانت أكثر تطبيقات المنهج الاستدلالي أثناء سيادة العقلية التأملية على العلم منذ عصر اليونان، وبعدها طبق هذا المنهج في الدراسات القانونية حيث كان الارتباط شديدا بين الفلسفة والقانون، وكان ينظر إلى القانون على أنه علم ثابت وجامد ولهذا كانت كل الدراسات تنطلق من مبادئ ثابتة تأخذ شكل المصادرات وهي في أغلبها قواعد عقلية، ومن بين الدراسات التي طبق فيها المنهج الاستدلالي تفسير أصل وغاية الدولة والقانون وظاهرة السلطة والأمة وظاهرة الجريمة والديكتاتورية والديمقراطية والثورة. وبالتالي فقد أسهم المنهج الاستدلالي في بناء العلوم القانونية ومازال يطبق بشكل كبير فيها وسنتناول فيما يلي كيفيات تطبيقه على المستوى القضائي وعلى المستوى التشريعي.

أولا : تطبيق المنهج الاستدلالي في مجال القضاء.

يتلخص دور المنهج الاستدلالي في القضاء في إرشاد القاضي لحل النزاع من خلال حكم قضائي يكون نتيجة لعمليات استدلالية منطقية يقوم بها القاضي بدأ من تكييف الوقائع إلى غاية إصدار الحكم.

أ) دور المنهج الاستدلالي في تكييف المسألة محل النزاع:

يتم التكييف من طرف القاضي من خلال البحث حول ما إذا كانت المسألة مسألة وقائع أو مسألة قانون وأثر التفرقة مهم، لأن رقابة محكمة النقض تكون فقط على المسائل القانونية من دون المسائل الواقعية، وعليه فالقاضي يطبق القياس لتكييف المسائل المعروضة عليه.

ب) دور المنهج الاستدلالي في حل النزاعات القانونية:

وهنا نبحث كيفية اعتماد القياس المنطقي كمنهجية معتمدة في حل النزاعات القانونية، وهنا يتم بناء القياس على النحو التالي:

مقدمة كبرى: وهي المبدأ القانوني.

مقدمة صغرى: وهي الوقائع المادية,

النتيجة : وهي الحكم أي تطبيق المبدأ القانوني على الوقائع المادية وهذه الطريقة في القياس تسمى بـ القياس الاقتراني الحملي.

ثانيا : تطبيق المنهج الاستدلالي في مجال التشريع

يستعين المشرع في إصدار التشريعات الجديدة بالمنهج الاستدلالي فينطلق من القواعد القانونية كمقدمات كبرى ليصل إلى قواعد أخرى عن طريق القياس فيمنع فعلا ما انطلاقا من منعه لفعل أخر منصوص عليه كلما كان للمنع نفس السبب أو العلة والمثال على ذلك هو منع التعامل بالمخدرات انطلاقا من مقدمة كبرى تتمثل في منع كل الأشياء التي تذهب العقل وتمنع الإدراك.

الفرع الخامس :تقدير تطبيق المنهج الاستدلالي في مجال العلوم القانونية

لقد وجه العلماء انتقادات كبيرة لتطبيق المنهج الاستدلالي في مجال العلوم القانونية وأهم هذه الانتقادات ما يلي:

1- الأول موجه للمبادئ التي يقوم عليها المنهج الاستدلالي وهي البديهيات والمسلمات والتعريفات، وهي كلها قضايا لا يمكن البرهنة على صحتها.

2- والثاني تطبيق المنهج الاستدلالي لا يخدم العلوم القانونية لأن هذه الأخيرة علوم إنسانية تدرس ظواهر سلوكية وتحاول تقويمها على ما يجب أن تكون عليه من سلوك والظاهرة السلوكية تمتاز بالديناميكية وتحتاج إلى منهج يستطيع التكييف.

وأهم المنتقدين هم التجريبيين وعلى رأسهم (فرانسيس بيكون)، والذين دعوا إلى ضرورة إخضاع الظاهرة السلوكية للمنهج التجريبي لأنه يستطيع أن يدرس الظاهرة واقعيا ويقنن لها ما يضبطها من قوانين .

وبالرغم من النقد القوي الذي وجهه أصحاب المناهج الأخرى وبالخصوص التجريبيين إلى المنهج الاستدلالي فهو لا ينقص من دوره في الدراسات القانونية.

خلاصة القول أن المنهج الاستدلالي يعد من بين المناهج الأساسية التي تعتمد عليها الدراسات القانونية وعلى وجه الخصوص مجال القضاء والتشريع من خلال استخدام أدوات القياس لحل القضايا والتوصل إلى نتائج واقعية.

المطلب الخامس: المنهج المقارن في البحوث العلمية

تستعمل المقارنة كأداة معرفية،وتستعمل أساسا في الدراسات الاجتماعية لأنها تحل محل التجربة،فيقارن المفكرون بين أنماط الحياة الاجتماعية، إذ أن المقارنة في اختلاف حياة الشعوب وتعدد الثقافات، إنما تؤكد مبدأ التنوع الثقافي الذي هو أساس فكرة التطور؛ فهناك أنماط ثقافية بدائية تقابلها أنماط متقدمة، والدراسة المقارنة هي التي تسمح باستخلاص القوانين التي من شأنها أن تحدد وتيرة التطور ومعدله في المجتمعات1.

يعتمد هذا المنهج على نتائج تم تحقيقها سابقا عن طريق مناهج بحث أخرى من أجل اختصار الوقت التي تتطلبه إعادة الدراسات من جديد.

تكاد الدراسات القانونية لا تخلو من المقارنة، وذلك لأن النظام القانوني لا يمكن اكتشاف ما يكتنفه من نقص أو فراغ أو عدم انسجام إلا بمقارنته بنظم قانونية لدول أخرى، وتكاد تكون أغلب الرسائل الجامعية في العلوم القانونية دراسات مقارنة،وسوف نتعرض في عدة فروع متتالية لهذا المنهج بالتفصيل على التوالي :

الفرع الأول:مفهوم المنهج المقارن:

يعرف أنه "الطريقة العلمية التي تعتمد على المقارنة في تقسيم الظواهر المتماثلة من حيث إبراز أوجه التشابه وأوجه الاختلاف فيما بينها، وفق خطوات بحث

1 – مجدي عزيز إبراهيم –مناهج البحث العلمي في العلوم التربوية و النفسية– المكتبة الأنجلو مصرية،القاهرة،1989، ص71.

معينة، من أجل الوصول إلى الحقيقة العلمية بشأن الظواهر محل الدراسة والتحليل"1.

ويعرف عند تطبيقه في العلوم القانونية أنه "المنهج الذي يعالج موضوعا معينا في نظامين قانونيين مختلفين أو أكثر، عن طريق عرض أوجه الشبه والاختلاف والتداخل، للوصول إلى تحديد أفضل القواعد التي تحكم الموضوع2".

يعتمد على المقارن والمقايسة بين ظاهرتين أو أكثر يهدف التعرف على أوجه الشبه والاختلاف بينهما،يسعى الباحث من خلاله إلى جمع المعلومات الضرورية الكافية والعميقة المتصلة بموضوع بحثه ومقارنة الظواهر والأحداث بهدف استنباط المعلومات القابلة للمقارنة وكشف طبيعة الظاهرة المدروسة.

يستخدم كثيرا في دراسة وتفسير مختلف فروع القانون سواء باعتماد أسلوب المقارنة الأفقية الذي يقوم على بحث المسالة في كل قانون على حدى أو أسلوب المقارنة العمودية بحيث يتم تناول كل جزئية من جزئيات البحث في كل القوانين المقارنة في الآن نفسه،وتعد الطريقة الثانية أبلغ وأهم من الأولى لأنها أساسا تجنب الباحث الوقوع في مصيدة التكرار.

الفرع الثاني :خصائص المنهج المقارن:

يتميز المنهج المقارن عن باقي المناهج العلمية الأخرى بالخصائص التالية1:

1 – عبد الفتاح محمد دويدار – مناهج البحث في علم النفس, دار المعرفة – الإسكندرية , مصر , .1996، ص55

2– عبد الفتاح محمد دويدار – مناهج البحث في علم النفس،المرجع نفسه1996، ص56

1-منهج يستخدم كثيرا في العلوم الاجتماعية، واستعمله المفكرون في مختلف الحضارات ولا يختص بفكر معين.

2- منهج التجربة العقلية غير المباشرة لمعرفة الظواهر العقلية والاجتماعية.

3-المنهج المقارن منهج نقدي تحليلي تفسيري وتركيبي.

4-المنهج المقارن منهج استكشافي.

5-المنهج المقارن منهج وسيط، يخدم المناهج الأخرى كالاستنباط والاستقراء وغيرها، فالمقارنة وسيلة للحصول على المعلومة والتعرف على الظواهر وقوانينها.

الفرع الثالث : **شروط تطبيق المنهج المقارن:**

لتطبيق المنهج المقارن يجب أن تتوفر الشروط التالية :

1-أن تكون المقارنة أو التجريب عقليا.

2-أن تكون الظواهر والأنظمة المقارنة متجانسة ويجب عزل المتغيرات.

3-وجود ظاهرتين فيهما من التشابه والاختلاف، وإلا فلا وجه للمقارنة .

4-أن تكون الدراسة المقارنة في فضاء اجتماعي أو سياسي أو تاريخي معين.

5- ن يعتمد في المقارنة الدقة والموضوعية في الاستنتاج.

---

1 –علي ضوى–منهجية البحث القانوني، منشورات مجمع الفاتح للجامعات، ليبيا، 1989، ص 42 وما بعدها.

الفرع الرابع :أشكال وأساليب المنهج المقارن:

يتيح المنهج المقارن عند اعتماده من طرف الباحثين لدراسة ظاهرة معينة في أنظمة مختلف،.وإعمال المنهج المقارن قد يكون من خلال اعتماد أسلوبين وهما:المنهج المقارن المستوى الأفقي أو على المستوى الرأسي.

أ- المقارنة على أساس المستوى الرأسي:

فإن الأمر يختلف، حيث يلتزم الباحث بإجراء المنهج المقارن في كل جزئية من جزئيات المسألة التي يعرض لها في مختلف الأنظمة في آن واحد، ولا يعرض لموقف كل قانون على حدة1.

فإذا أخذنا المثال السابق: فإن المنهج المقارن على المستوى الرأسي يعني دراسة كل جزئية تتعلق بخطة البحث في النظامين محل المقارنة، النظام الدستوري الجزائري والشريعة الإسلامية.

فمثلاً عند الحديث عمن يختار رئيس الدولة من يحق له التصويت أي الهيئة الناخبة يجب بحث الأمر في النظامين معاً، وفي موضع واحد مبيناً أوجه الاتفاق والاختلاف بين النظامين،وكذلك عند الحديث عن طريقة اختيار رئيس الدولة، أو عزله من منصبه، فيجب دراسة الموضوع في النظامين وبآن واحد.

وغير خافٍ أن منهج المقارنة الرأسية أفضل كثيراً وأدق من مثيله على المستوى الأفقي، ومرد ذلك:

1- د. أحمد عبد الكريم سلامة، مرجع سبق ذكره، ص 43.

أن المقارنة الأفقية تؤدي إلى تكرار الأفكار وتشتتها، فما يقال هنا يعاد هناك، فضلاً عن أن الأمر في نهايته لا يخرج عن كونه دراستين منفصلتين لموضوع واحد في نظامين مختلفين1، فكأن الباحث درس في المثال السابق، اختيار رئيس الدولة مرة في النظام الدستوري الجزائري ومرة أخرى في الشريعة الإسلامية.

أما المقارنة الرأسية فهي تؤدي إلى حسن إدراك أوجه الاتفاق والاختلاف في الأنظمة المقارنة، فضلاً عن منع تكرار الأفكار، وهو ما يؤدي في نهاية الأمر أن يكون البحث عظيم الفائدة للقارئ والباحث2.

ومهما يكن من أمر، فإن المنهج المقارن في مجال الدراسات القانونية، يساعد على تصور الاقتراحات حول إصلاح وتعديل التشريعات القائمة، أو حول توحيد القانون بين عدة دول.

كما يساعد ذلك المنهج على زيادة إيضاح الحلول الواردة في القانون الوضعي، مما يقدم عوناً لمن يهمه التعرف على أحكام قوانين البلاد المختلفة.

وحتى يؤتي المنهج المقارن ثماره في المجال القانوني، يلزم الباحث التحديد الدقيق لموضوع المقارنة، والقوانين التي ستتم المقارنة بينها،كما يلزمه أن يكون على علم ومعرفة كافية بلغة تلك القوانين.

---

1 – د. أحمد عبد الكريم سلامة، مرجع سبق ذكره، ص 45.

2– لمزيد من التفاصيل حول المنهج المقارن، انظر: علي ضوى–منهجية البحث القانوني، منشورات مجمع الفاتح للجامعات، ليبيا، 1989، ص 41 وما بعدها.

كما يجب أن يختار عدداً محدداً منها حتى تأتي المقارنة دقيقة وفعالة، وأن تكون المراجع المتعلقة بموضوع المقارنة متوافرة لدى الباحث، بشكل يمكنه من إجراء الدراسة المقارنة، ويستحسن أن يكون النموذج المقارن المختار أكثر تقدماً من النظام الأصلي وذلك لتعظيم الفائدة من الدراسة المقارنة1 .

وتوجد في المنهج المقارن في الطريقة الرأسي العمودية تخطيط البحث إلى فصلين أو مبحثين يخصص الجزء الأول للموضوع وفق النظام القانوني الأول والجزء الثاني للموضوع وفق النظام القانوني الثاني على أن يخصص جزء ثالثا لعرض أوجه التشابه والاختلاف للموضوع في النظامين القانونيين. ويسمى هذا الأسلوب المنهج المقارن المقابل.

ب- المقارنة على أساس المستوى الأفقي:

يمكن إجراء المقارنة بين نظامين قانونيين أو أكثر بصدد تنظيم مسألة معينة، ومن الناحية المنهجية تتمثل المقارنة الأفقية في قيام الباحث

بتناول المسألة التي يبحثها في كل نظام على حدة، فإذا انتهى منه، تناولها في النظام المقارن الثاني، أو الثالث2

فعلى سبيل المثال، إذا قام الباحث بالتصدي لبحث مقارن في أساليب اختيار رئيس الدولة في النظام الدستوري وفي الشريعة الإسلامية؛ ففي هذا المثال

1- لمزيد من التفاصيل حول المنهج المقارن، انظر: علي ضوى-منهجية البحث القانوني، لمرجع نفسه ،ص 42.

2-- د. أحمد عبد الكريم سلامة، مرجع سبق ذكره، ص 46

تظهر المقارنة الأفقية عندما يذكر الباحث في القسم الأول، أساليب اختيار وترشح رئيس الدولة في النظام الدستوري الجزائري، وفي القسم الثاني، يبحث هذه الأساليب في الشريعة الإسلامية، فيوضح الموقف في كل نظام على حدة، مظهراً أوجه الاتفاق أو الاختلاف بينهما، يعني معالجة موضوع البحث في نظامين قانونيين مختلفين بحيث ترد المقارنة في كل فكرة يعرضها الباحث في موضوع بحثه بإبراز أوجه التشابه وأوجه الاختلاف،ويسمى هذا الأسلوب المنهج المقارن المقارب.

الفرع الخامس : مراحل وخطوات المنهج المقارن:

للمنهج المقارن خطوات أساسية يجب على الباحث أخذها بعين الاعتبار وهي:

1-وصف وتحديد موضوع المقارنة، وأوجهها أي الأبعاد المراد التركيز عليها في المقارنة من ناحية الفضاء الزمني، أو المجتمع، أو فئات محددة معنية بالدراسة.

2-الرجوع إلى المصادر العلمية وتحليلها ومقارنتها بموضوعية بأدوات علمية كالملاحظة والوصف، والاستقراء...

3-اعتماد الموضوعية في تقديم المعلومات ومقارنتها والتعليق عليها، والخروج بخلاصات علمية دقيقة وموضوعية للحكم على الظاهرة في النظامين المختلفين أو أكثر.

الفرع السادس :أهمية المنهج المقارن وتطبيقاته في الدراسات القانونية:

يتمتع المنهج المقارن بأهمية كبيرة وبالغة في البحوث العلمية،كما أن تطبيقاته في مجال العلوم القانونية كثيرة وعلى هذا الأساس سنركز الدراسة في عنصرين كما يلي :

أولا: أهمية المنهج المقارن:

تتجلى أهمية المنهج المقارن في أنه1:

1-يسمح بدراسة الظواهر الاجتماعية السائدة في المجتمعات المختلفة والاستفادة منها مباشرة، بدل اللجوء إلى التجريب الذي يكلف الكثير من ناحية الوسائل والوقت دون المقدرة على ضمان النتائج المراد تحقيقها.

2-يساعد على معرفة أوجه التشابه والاختلاف بين النماذج الاجتماعية والنظم القانونية، ويسمح بتحديد مستوى التبادل والانتفاع الحضاري بين المجتمعات المختلفة.

3-يسمح المنهج المقارن بمعرفة الإيجابيات والسلبيات في الظواهر والنماذج المدروسة، وهو ما يسمح بوضع البرامج العلمية المركزة لسد الثغرات فيها، وإثراء الجوانب الإيجابية منها .

ثانيا : تطبيقات المنهج المقارن في الدراسات القانونية:

1- محمد زيان عمر –البحث العلمي مناهجه و تقنياته– د.م.ج –الجزائر،1989، ص59

يمثل المنهج المقارن في الدراسات القانونية أهمية كبيرة، إذ عن طريقه يطلع الباحث على التجارب القانونية للدول الأخرى، ومقارنتها بالنظم القانونية الوطنية وبيان ما بينهما من أوجه اتفاق أو اختلاف. والموازنة بين هذا وذاك، للتوصل إلى نتائج محددة تكون قابلة للتحقيق ،يقدم المنهج المقارن في دراسة الظواهر الاجتماعية والقانونية منها الكثير من الامتيازات للباحثين في مجالها1.

فالمشرع يقوم بالمقارنة بين الأنظمة القانونية المختلفة، والتجارب المعتمدة في مجتمعات مختلفة للوصول إلى صياغة القوانين والبرامج التي يمكنها أن تحقق السياسة العامة والأهداف المرجوة بأقل التكاليف، كما يستعمل المنهج المقارن النواب البرلمانيون في مناقشاتهم للمبادرات التشريعية وتقديم التعديلات، سواء على مستوى اللجان الدائمة المتخصصة، أو في الجلسات العامة، فنتائج المنهج المقارن بين مختلف الأنظمة القانونية في أي ظاهرة معينة، تصبح أدلة وحججا قوية في هذه المناقشات2.

ويطبق أيضا في قطاع العدالة من طرف القضاة في عدة مستويات ، إذ يتوجب على القضاة إجراء عملية المقارنة بين الأدلة، قصد الوصول إلى الفصل بين النزاع المطروح أمامهم، كما يعتمد هذا المنهج في الإصلاح القضائي واعتماد الأنظمة القضائية،وتنظيم الهياكل القضائية،وتشريع العقوبات واستبدالها وتكييفها، وكذلك في تنظيم وتسيير المؤسسات العقابية...

1- عمار بوحوش- محمد محمود الذنيبان-منهاج البحث العلمي و طرق إعداد البحوث د.م.ج الجزائر ، 2000 ، ص 48

2- عمار بوحوش- محمد محمود الذنيبان،المرجع نفسه ، ص 48

أما الفقهاء في مجال الدراسات القانونية،فهم يستخدمون المنهج المقارن لأنه يغنيهم عن اعتماد مناهج أخرى، ويختصر عليهم الوصول إلى نظريات وأفكار قانونية فعالة،من خلال مراقبة الظواهر المختلفة في المجتمعات وتطورها، وكيفية معالجة وتصدي الأنظمة القانونية المختلفة لها، وإجراء المقارنات بينها .

تقدير المنهج المقارن:برغم الفوائد الكبيرة للمنهج المقارن،غير أنه في الحقيقة لا تتولد عليه قواعد قانونية مباشرة، لأنه يقف عند مسألة تحديد أوجه الشبه والاختلاف، دون أن يرمي من وراء ذلك إلى عملية التركيب.

الخاتمة

بعد أن استعرضنا تفاصيل بحث حول مناهج البحث العلمي و تصنيفاتها و أبرز أنواعها يجب أن نشير إلى أنه يصعب استخدام منهج واحد فقط من الناحية التطبيقية حيث تتداخل و تتقاطع كثير من المناهج العلمية مع بعضها البعض فنجد باحثين يستخدمون في نفس الموضوع المنهج الوصفي بالتزامن مع المنهج التاريخي، و هناك آخرون يستخدمون مناهج أخرى في نفس الموضوع ... و هكذا.

إن قيمة المنهج العلمي تتمثل في كيفية استخدامه من جانب الباحث و قد يعتقد البعض أن مناهج البحث العلمي تكبل الباحث و تجعله مقيدا و ملتزما بتعليمات معينة و هي على العكس من ذلك فهي بمثابة قواعد عامة منظمة و تبقى التفاصيل دوما في يد الباحث العلمي و يمكن أن نمثل مناهج البحث العلمي بعلبة ألوان في يد الباحث و على الباحث أن يرسم لنا اللوحة الجميلة التي تستحوذ على إعجاب المطالعين .

محتوى مقياس منهجية البحث العلمي السداسي الثاني حسب المقرر الجامعي

المحور الأول : تلخيص كتب قانونية

المحور الثاني: طرح إشكالية بحث وتحديد خطتها ودراستها

المحور الثالث : منهجية التعليق والتحليل للأحكام والقرارات القضائية

المحور الرابع: منهجية إعداد مذكرة استخلاصي

وهو ما سوف نتناوله بالدراسة والتحليل في هذا الكتاب البيداغوجي كما يلي :

الفصل الأول :تلخيص كتب قانونية :

تُعدّ الكتب القانونية من أكثر المصادر أهمية وتعقيدًا في الوقت ذاته، حيث تتضمن تفاصيل دقيقة وتحليلات معمّقة لمجموعة واسعة من القوانين والنصوص التشريعية، بالإضافة إلى السوابق القضائية والمبادئ القانونية،ومع ذلك، فإن الغوص في تلك الكتب لفهم محتواها قد يمثل تحديًا كبيرًا، خاصةً للطلاب الباحثين،أو حتى الممارسين القانونيين الذين يواجهون ضغط الوقت أو التعقيد اللغوي في المواد القانونية.

هنا تأتي أهمية تلخيص الكتب القانونية كأداة فعّالة لتبسيط المحتوى المعقّد وتقديمه بأسلوب مختصر وواضح،تلخيص الكتب القانونية هو عملية مهنية تتطلب مهارات متعددة، مثل الفهم العميق للنصوص القانونية، القدرة على استخلاص الأفكار الأساسية، وإعادة صياغتها بطريقة واضحة ومباشرة دون الإخلال بالدقة أو الجوهر.

يهدف التلخيص إلى توفير نسخة مركزة تسهّل على القارئ استيعاب القواعد القانونية، المبادئ العامة، والأفكار المحورية، مما يساعد على توفير الوقت والجهد، مع ضمان الإلمام بالمادة القانونية بشكل كافٍ وفعّال.

إن احتراف تلخيص الكتب القانونية يتطلب الجمع بين المعرفة النظرية والخبرة العملية، بالإضافة إلى الالتزام بالمعايير الأخلاقية والمهنية التي تضمن نقل المحتوى بأمانة وموضوعية، مع مراعاة حساسية النصوص القانونية وأهميتها.

سواء كنت طالبًا تسعى لفهم مادة دراسية، أو محاميًا يحتاج إلى مراجعة مرجع قانوني دون التعمق في جميع تفاصيله، فإن التلخيص الاحترافي للكتب القانونية هو وسيلتك المثلى لتحقيق ذلك بأعلى كفاءة ودقة.

طوال المسيرة الجامعية، يميل معظم الطلاب إلى تقديم تلخيص واختصارات للنصوص المدرّسة، أو المقالات العلمية المرافقة لمواده الجامعية. لذا يلجأ الكثيرون منهم إلى تلخيص الكتاب وكتابة النقاط المهمة التي يرغبون في قراءتها بصورة مستمرة، وبالطريقة الخاصة به، التي قد تختلف عن طريقة صياغة الكاتب لكتابه، وذلك لتسهيل عملية القراءة والحفظ، وفهم الكتاب بطريقة أفضل وأكثر سهولة،ومن أجل التفصيل أكثر في الموضوع سوف نقوم بتقسيمه لعدة مباحث أساسية كما يلي:.

المبحث الأول : الإطار المفاهيمي لتلخيص الكتب

إن السؤال الذي يثار عادة ما هي السبل الصحيحة لتفادي الوقوع في الأخطاء خلال تلخيص كتاب ما؟ خاصة في العلوم القانونية والإدارية حول تلخيص الكتب وذلك من خلال استعراض الفقرات التالية لإعطاء المهتمين بهذا الجانب بعض الإجراءات المنهجية لتلخيص كتاب ما دون المساس أو تشويه أفكاره الرئيسية،وتنحصر تلك الإجراءات في استعراض الأفكار الرئيسية التالية:

المطلب الأول :تعريف التلخيص للكتب:

" هو إبراز النص الأصلي بأسلوب كاتب التلخيص في عدد قليل من الكلمات مع الحفاظ على صلب النص المكتوب1. "

كما يعتبر التلخيص أيضاً فن من فنون الكتابة التي يغلب عليها طابع الحداثة، وبخاصة بعد شيوع التعليم الجامعي الذي يعتمد على إلقاء المحاضرات، وعقد الندوات العلمية، ولذا فقد أصبح طلبة الجامعة، والمعاهد، والمدارس العليا بحاجة ماسة إلى تلخيص ما يستمعون إليه من أساتذتهم.

ويقوم فن التلخيص على إعادة النص سواء أكان مكتوباً أم منطوقاً بقليل من الكلمات، مع المحافظة على جوهر النص، ولا يعني التلخيص بأي حال من الأحوال الإخلال بمضمون النص وأفكاره، وإنما تقليص حجم النص مع المحافظة على عناصره وأفكاره الرئيسة.

المطلب الثاني: أهمية التلخيص للكتب:

تكمن أهمية التلخيص فيما يلي :

• 1- د.مسعودي هشام ،محاضرات منهجية البحث العلمي ،ماستر السنة الأولى ،تخصص ،قانون الأسرة ،2022،ص75

–تمكين الطالب من الاستيعاب والتركيز، والقدرة على التقاط العناصر المهمة للموضوع من خلال حصر الأفكار الرئيسية.

–تدريب عملي على الكتابة المكثفة، واسترجاع منظم للمعلومات التي اختزنها القارئ، واختبار لمقدراته الاستيعابية.

–يعتبر ضرورة حياتية لاستثمار الوقت وإدخار الطاقة.

–تعميق نظرة الكاتب والقارئ في الموضوعات الملخصة.

–توليد الثقة في النفس، فالصياغة الفردية، والجهد الشخصي يمنحان الثقة.

–التلخيص مهم في الندوات والمؤتمرات، والبحث العلمي.

المطلب الثالث :الأسباب الداعية للتلخيص:

من الأسباب التي تدعو للتلخيص ما يلي:

1-الاختبار: إن تلخيص كتاب ما يختبر فهم الملخِّص لمحتواه، وقدرته على التعبير عن أفكاره ومهارات الكتابة التي يتمتع بها.

2-الأبحاث: عند إعداد الأبحاث، تتطلب بعض الموضوعات أن يقوم الباحث بتقديم ما يُعرف بـ " الدراسات السابقة "، وهي تعني عرض للأبحاث والمعلومات الحديثة المرتبطة في موضوع البحث، مما يُوجب على الباحث قراءتها، والاعتماد على التلخيص لعرضها في بحثه .

3-الفهرسة: قد يكون ملخص الكتاب مطلوباً للفهرسة، أو لإعداد قائمة الجرد مثلاً، وفي هذه الحالات سيكون الملخّص قصيراً جداً، بحيث يبيّن للنّاس فقط ما إذا كانوا بحاجة لهذا الكتاب أم لا.

المطلب الرابع: مهارات تلخيص الكتب:

في حقيقة الأمر يحتاج التلخيص إلى مهارات متعددة ، ليصبح تلخيصاً صحيحاً، لهذا ينبغي أن يفهم القارئ الكتاب ويستوعب المعلومات الموجودة بداخله بصورة كبيرة، كما ينبغي أن تكون لديه القدرة على صياغة المعلومات بطريقته الخاصة وبصورة صحيحة.

يعني تلخيص الكتاب قراءة وفهم واستيعاب المعلومات الموجودة بداخله ، وإعادة تلخيصها في صورة نقاط مختصرة وبأسلوب جديد ، لكن مع الحرص على الحفاظ على النقاط الأساسية للكتاب، وعدم كتابة معلومات خاطئة أو ليس لها علاقة بالنص الأصلي، لذاك ينبغي الدقة والتركيز في عملية التلخيص1.

المطلب الخامسً: مبادئ كتابة التلخيص للكتب:

تقوم مبادئ التلخيص على شروط أولية يجب على الطالب العلم مراعاتها عند قيامه بعملية تلخيص المادة العلمية، وهي كالآتي:

1 –•– د.مسعودي هشام ،محاضرات منهجية البحث العلمي ،ماستر السنة الأولى ،لمرجع نفسه ،ص76

1- عدم الإقدام على تغيير معلومات الكتاب الأساسية أو التعديل عليها، حتى لا تتحول المعلومات من صحيحة إلى خاطئة أو محرفة، وبالتالي تفقد أي علاقة لها في معلومات الكتاب الأصلية.

2-يفضل عدم تكرار كتابة الأمثلة، أو المقدمة مثلاً، أو المعلومات التي ليس لها قيمة كبيرة.

3-ينبغي التمييز بين النص الرئيس والنص الثانوي، أو النصوص المتفرعة ، حتى نستطيع تحديد ما هو المهم، وما هي المعلومات الأقل أهمية.

4-الكتابة بأسلوب متسلسل ، وتنسيق الأفكار والمعلومات بطريقة منظمة.

المطلب السادس:كيفية تلخيص الكتب القانونية بشكل صحيح:

في حقيقة الأمر يجب على الطالب عند القيام بهذا الجهد مراعاة الأمور الجوهرية التالية:

1-في البداية يجب عليه القيام بقراءة الكتاب بطريقة سريعة وشاملة، حتى يعرف ما بداخله من أفكار ونقاط أساسية، وكي يحدد الفكرة التي يدور حولها الكتاب،بمعنى آخر يجب تصفّح الكتاب بشكلٍ سريع، وتحديد النصوص التي يُراد تلخيصها، ومن ثمّ تقسيمها إلى أجزاء، والأجزاء إلى عناوين رئيسية وفرعية.

2-بعد الانتهاء من قراءة الكتاب، ومعرفة الأفكار الأساسية يكون الطالب قد حدد طبيعة المعلومات الموجودة في الكتاب، هل هي عبارة عن قصة – مثلاً -، أو أن الكتاب مليء بالمعلومات القيمة والحديثة، أو أنه عبارة عن عدة فصول مقسمة.

3-نحضر بعدها ورقة وقلم لنقوم بترتيب أفكارنا فيها، ونحدد ما هي الأفكار الأساسية التي يجب أن نكتبها، وما هي المعلومات الفرعية التي يمكن الاستغناء عنها.

4-بعد ذلك نحضر الكراسة (الدفتر) التي نرغب في أن نلخص بها الكتاب، ونقوم بمراجعة المعلومات الأساسية التي قمنا بتحديدها مرة أخرى.

5-نستنتج بعد ذلك الموضوع الرئيسي (الأفكار الرئيسية) الذي يدور حوله الكتاب، ونقوم بصياغته بطريقة بسيطة مع المحافظة على أصل الفكرة.

6-نبدأ بعد ذلك بكتابة المعلومات الأساسية والمهمة في الكراسة على شكل نقاط.

7-ثم نقرأ المعلومات الفرعية مرة أخرى، ونلخص صلب الموضوع منها في الكراسة.

8-نقوم بربط الأفكار الأساسية بالأفكار الفرعية بطريقة سهلة ومتسلسلة، بحيث نكتب النص المهم، ثم بعدها نكتب النص الأقل أهمية.

9-إذا كان الكتاب يتحدث عن المواضيع الدينية، فيفضل عدم تكرار الشواهد التي تتكلم في نفس الموضوع، ونكتفي بشاهد واحد لتوضيح المعلومات وتأكيدها.

10-أما إذا كان الكتاب يتحدث عن المسائل الرياضية والحسابية، ففي هذا الموضوع لن نستطيع أن نغير كثيراً في الأفكار، لأنها عبارة عن حسابات وأرقام، وأي خطأ صغير قد يؤدي إلى عدم فهم المسألة، وعدم حلها بالطريقة الصحيحة، لذلك، يفضل أن نأخذ الأمثلة كما هي، ولكن لو كان هناك تكرار أكثر من مثال في نفس

الموضوع فليس هناك داعي لكتابتها كلها، بل نكتب مثالاً واحداً على كل موضوع كي لا نكرر نفس الأفكار.

11-وإذا كان الكتاب يتحدث عن التاريخ، فهنا لا نستطيع أن نغير في ترتيب وتنظيم النصوص التاريخية، ويفضل تلخيصها بطريقة مختصرة، ولكن دون أن تغيير شيء في التواريخ، أو تسلسل الأزمان والقصص.

12-أما إذا كان الكتاب عبارة عن قصة ما، وغير مقسم لفصول وأبواب، فيمكن قراءتها كلها، وكتابة ملخص عنها بطريقة مبسطة، ولكن مع الحفاظ على النقاط الأساسية في القصة.

13-وبعد الانتهاء من تلخيص الكتاب في الكراسة، يفضل القيام بمراجعة الفقرات التي قمنا بكتابتها، والتأكد من أن المعلومات صحيحة، وليس هناك خطأ في سرد الأفكار وترتيبها.

14-يجب التأكد من ترتيب الأفكار بشكل متسلسل، وإذا لاحظنا أن هناك بعض المعلومات غير المهمة فيمكن الاستغناء عنها.

15-ينبغي مراجعة المواضيع والأفكار الأساسية ؛ للتأكد من أننا لم تنسى كتابة أي شيء مهم في التلخيص.

16-التأكد من أن التلخيص شامل، ويشرح النقاط المهمة بكل إيجاز وبطريقة مبسطة، حتى لا نشعر بصعوبة عند القيام بمراجعة التلخيص وقراءته مرة أخرى.

17-الحرص على أن يكون التلخيص متوازناً، بحيث لا تطغى فقرة ما على باقي الفقرات، بل نكتب الفقرات بشكل متوازن ومتساوي ومتناسق.

18-عدم الاستعجال كثيراً لإنهاء تلخيص الكتاب بسرعة، وفي حال عدم فهم فقرة ما، فيفضل قراءتها مرة أخرى، حتى تكون مفهومة وسهلة الاستيعاب، وبالتالي يكون تلخصيها صحيح ومفيد.

19- توجد كلمات مفتاحية وكلمات ختامية لأي موضوع في الكتاب، وعليه، لا بد من امتلاك المهارات اللازمة لتحديدها وتجنبها عند تلخيص الكتاب، لأنها عبارة عن مقدمة، وهي ليست موضوع الكتاب.

20-يجب التركيز دائماً على الأفكار الأساسية والمهمة في الكتاب، للتأكد من فهمها جيداً ، وإعادة صياغتها بطريقة صحيح.

المطلب السابع: طرق وأساليب تلخيص الكتب القانونية:

إن تلخيص الكتب القانونية ينقسم لقسمين قسم يتعلق بأساليب تلخيص الكتب ويندرج فيه عدة أساليب وقسم يتعلق بطرق تلخيص الكتب القانونية ويدخل في هذا الإطار عدة طرق وهو ما سوف نعالجه في فرعيين متتالين كالآتي :

الفرع الأول : أساليب تلخيص الكتب القانونية :

تلخيص الكتب القانونية يتطلب أساليب متنوعة ومتعددة تعتمد على طبيعة الكتاب القانوني، الغرض من التلخيص، والجمهور المستهدف،فيما يلي أمثلة على أساليب تلخيص الكتب القانونية المختلفة:

1. التلخيص الموضوعي (Theme-Based Summary)

يركز هذا الأسلوب على تقسيم الكتاب إلى موضوعات رئيسية أو محاور أساسية، ثم تلخيص كل موضوع بشكل منفصل،يتم استخدام هذا الأسلوب عادةً في الكتب التي تحتوي على عدة فصول أو موضوعات قانونية مختلفة.

مثال تطبيقي:

إذا كان الكتاب يناقش قانون العقود، يمكن تقسيم التلخيص كالتالي:

تعريف العقد وأركانه الأساسية: تلخيص النصوص المتعلقة بالرضا، السبب، والمحل.

أنواع العقود: عرض موجز لأنواع العقود مثل العقود الملزمة للجانبين والعقود التبرعية

آثار العقد: شرح مختصر لالتزامات الأطراف وحقوقهم.

2. التلخيص التحليلي (Analytical Summary)

يركز هذا الأسلوب على تحليل النصوص القانونية الواردة في الكتاب، من خلال استعراض القوانين والتشريعات ومقارنتها أو نقدها. يُستخدم هذا الأسلوب في الكتب القانونية التي تحتوي على تحليل فقهي أو مقارنة بين الأنظمة القانونية.

مثال تطبيقي:في كتاب يناقش المسؤولية التقصيرية:

تحليل الركن المادي والركن المعنوي.

مقارنة بين القانون المدني في دول مختلفة.

نقد النصوص القانونية مع الإشارة إلى نقاط القوة والضعف.

3. التلخيص النصي (Textual Summary)

يقوم هذا الأسلوب على إعادة صياغة النصوص القانونية الواردة في الكتاب بلغة مبسطة دون الإخلال بمعناها. يُستخدم هذا الأسلوب عندما يكون الهدف هو تبسيط النصوص المعقدة.

مثال تطبيقي: إذا كان النص الأصلي يتحدث عن "العقود الباطلة":

النص الأصلي: "العقد الباطل هو العقد الذي لا يترتب عليه أي أثر قانوني نتيجة تخلف أحد أركانه الجوهرية."

التلخيص النصي: "العقد الباطل لا ينتج أي آثار بسبب نقص في أحد أركانه الأساسية."

4. التلخيص بأسلوب الأسئلة والإجابات (Q&A Summary)

يُستخدم هذا الأسلوب لتلخيص الكتب القانونية من خلال تحويل الأفكار الرئيسية إلى أسئلة وأجوبة. يُعد هذا الأسلوب مناسبًا للطلاب أو الممارسين القانونيين الذين يحتاجون إلى مراجعة سريعة.

مثال:سؤال: ما هي أركان العقد؟

الإجابة: أركان العقد هي: الرضا، المحل، والسبب.

سؤال: متى يكون العقد باطلاً؟

الإجابة: يكون العقد باطلاً إذا تخلف أحد أركانه الأساسية أو إذا كان مخالفًا للنظام العام أو الآداب العامة.

5. التلخيص الجدولي (Tabular Summary)

يقوم هذا الأسلوب على تلخيص المحتوى في شكل جداول مقارنة، خاصة عند وجود معلومات متشابهة أو متباينة تتطلب تنظيمًا.

مثال تطبيقي:

الموضوع القانون المدني القانون التجاري

مجال التطبيق العلاقات بين الأفراد العلاقات بين التجار والممارسات التجارية

معيار الاختصاص الشخصي الموضوعي

النظام القانوني يعتمد على القواعد العامة يعتمد على السرعة والمرونة

6. التلخيص بالخرائط الذهنية (Mind Maps)

يتم استخدام الخرائط الذهنية لتلخيص الأفكار الرئيسية للكتاب وربطها بشكل بصري يسهل فهم العلاقات بين المفاهيم القانونية المختلفة.

مثال تطبيقي:تلخيص كتاب عن الجرائم:

الجريمة (المفهوم العام)

أركان الجريمة:

الركن المادي

الركن المعنوي

الركن الشرعي

تقسيم الجرائم:جنايات – جنح - مخالفات

7. التلخيص المختصر (Abstract Summary)

يركز هذا النوع على ذكر النقاط المهمة فقط دون التعمق في التفاصيل،يُستخدم عندما يكون المطلوب هو تقديم نظرة عامة وسريعة عن الكتاب القانوني.

مثال تطبيقي : كتاب عن قانون العمل:

يهدف قانون العمل إلى تنظيم العلاقة بين العامل وصاحب العمل.

يشمل الحقوق والواجبات مثل الأجور، ساعات العمل، وفصل العامل.

يحدد العقوبات في حالة انتهاك القواعد القانونية.

8. التلخيص النقدي (Critical Summary)

يتضمن التلخيص النقدي استعراض محتوى الكتاب مع التعليق عليه وتقديم وجهة نظر نقدية حول النصوص أو التحليلات الواردة فيه.

مثال تطبيقي:في كتاب يناقش قانون الملكية الفكرية:

النص يوضح أهمية حماية حقوق المؤلف، ولكنه يتجاهل بعض التحديات العملية مثل القرصنة الرقمية.

التحليل يركز على الجانب النظري أكثر من الجوانب العملية للقوانين.

9. التلخيص الزمني (Chronological Summary)

يُستخدم هذا الأسلوب لتلخيص الكتب التي تتناول تطور القوانين عبر الزمن، حيث يتم ترتيب الأحداث أو النصوص القانونية وفق ترتيبها الزمني.

مثال تطبيقي: تطور قانون الشركات:

القرن التاسع عشر: ظهور الشركات المساهمة.

القرن العشرون: تطور قوانين الحوكمة.

القرن الحادي والعشرون: إدخال القوانين المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات.

الخلاصة:

اختيار أسلوب التلخيص يعتمد على طبيعة الكتاب القانوني والهدف من التلخيص. لكل أسلوب ميزاته التي تجعله مناسبًا لفئات معينة من المستخدمين، سواء كان الهدف هو الدراسة، التحليل، أو المراجعة السريعة

الفرع الثاني: طرق التلخيص للكتب القانونية:

هناك عدة طرق يمكن الاختيار بينها عند تلخيص كتاب ما، خاصة الكتب القانونية منها ما يلي:

1- **التلخيص في أثناء القراءة:**

في هذا الطريقة عليك من خلال القراءة أن تُجهَّز ورقة وقلم أو ملف نصي على الكمبيوتر عند قراءة الكتاب، وكلما قُرِأت نقطة مهمة يُوردها من يعمل على تلخيص الكتاب بلُغته الخاصة، ثم يستمر في القراءة إلى أن يصل إلى فكرةٍ مهمة أخرى فيكتبها، وهكذا .

وتمتاز هذه الطريقة بدقتها، فالنقاط المهمة تُكتَب في الملخص فور قراءتها، فتحتوي على كل المعلومات والتفاصيل كاملةً لا يشوبها نقص أو نسيان، ولا يحتاج من يُلخِّص الكتاب إلى أن يبحث في الكتاب من جديدٍ لتذكُّر معلومةٍ معينة أو نقلها، كإحصائية أو تاريخ أو اسم شخصية معينة ذُكِرت في تلك الجزئية من الكتاب. ومن مميزاتها أيضاً أنها تبني ثقافة من يُلخِّص الكتاب وتُغذِّي فكره لأنه يقرأ الكتاب ويستفيد من معلوماته وليس تلخيصه فقط. ومن عيوب هذه الطريقة أنها تستلزم وقتاً طويلاً للانتهاء من التلخيص حسب سرعة القراءة والكتابة لمَن يعمل على

التلخيص، وأنها لا تلتزم بترتيب الكتاب الذي اتبعه المؤلف، بل تعتمد بالكامل على الرأي الشخصي لمن يُلخِّص والأجزاء التي يراها مهمةً في الكتاب .

2- **قراءة الكتاب كاملاً ثم التلخيص**

إذ يُقرأ الكتاب بالكامل أولاً، وبعد ذلك يُكتَب الملخص المحتوي على أهم الأفكار والمعلومات الواردة في الكتاب. وتمتاز هذه الطريقة بأن لغة من يعمل على التلخيص ستكون أقل تأثراً بلغة الكاتب منها في طريقة التلخيص خلال القراءة، فمن المعروف أن أخذ وقت قبل الكتابة عن شيء قُرِأ يجعل القارئ يتخلَص من هيمنة أسلوب الكاتب عليه، إلا أنها ستتطلب وقتاً وجهداً، والسبب في ذلك أن من يعمل على التلخيص عندما يبدأ الكتابة سيحتاج إلى الرجوع إلى بعض الفقرات لاسترجاع ما ورد فيها وتدقيق المعلومات التي كتبها،ويفيد كثيراً في مثل هذه الحالات امتلاك من يعمل على التلخيص مهارات التعامل مع تطبيقات قراءة الكتب، مثل Adobe reader وFoxitreader، لأن البحث عن معلومة معينة من خلالها سيُساعده على تقليل الوقت، كما توفر هذه البرامج والتطبيقات إمكانية تحديد بعض الصفحات بعلامةٍ مميزة، أو تحديد بعض الفقرات وتمييزها، إضافةً إلى إمكانية كتابة الملاحظات والتعليقات بجانب الفقرات، وتشترط جميع هذه المميزات ألا يكون الكتاب الذي يُقرَأ عبارة عن صورٍ مسحوبة بالماسح الضوئي، فيجب أن يكون الكتاب إلكترونياً قابلاً للتحديد والبحث فيه.

3- **التلخيص حسب الأبواب والفصول:**

وفي هذه الطريقة من التلخيص يتبع الشخص الذي يعمل على التلخيص خُطى المؤلف، ويُقسِّم التلخيص وفقاً لتقسيمات المؤلف، ولا يلزم في هذه الحالة قراءة الكتاب بالكامل، فخطة العمل هي الفهرس، ويُطلَع على ما كتبه المؤلف عن كل

بابٍ في مقدمته وتلخيصه، ثم تلخيص محتوى كل فصلٍ حسب الفروع والعناوين الرئيسية التي تناولها الكاتب في الفصل. ولذلك فإن هذا الملخص يُعدُّ دليلاً للباحثين يساعدهم على معرفة أين يمكنهم إيجاد المعلومة التي يبحثون عنها داخل هذا الكتاب، ولكنه لا يُغني عن قراءة الكتاب، وعادةً ما يُقدَّم مثل هذا التلخيص في مواقع بيع الكتب ليتمكن القارئ من الاطلاع على محتويات الكتاب بشكلٍ عام ليشتريه بعد ذلك، ولا يحتاج مثل هذا التلخيص إلى معرفةٍ متخصصة بمجال الكتاب، فأي كاتب يمكنه تلخيص الكتب بطريقة الأبواب والفصول لسُهولته.

4- التلخيص بطريقة الاختزال الأدبي

وتُستخدَم هذه الطريقة في تلخيص الروايات والقصص والأعمال الأدبية، وتتطلَّب أن يكون القائم بالاختزال متمكناً من الكتابة الأدبية ومُجيداً لها، فأحد اختلافات الاختزال عن النقد الأدبي أن النقد يُقدِّم مقالاً في حين يُقدِّم الاختزال عملاً أدبياً. ويحتوي النقد على تقييمٍ للعمل بإيجابياته وسلبياته واستيفائه لمُتطلبات النوع الأدبي الذي ينتمي إليه، في حين يُقدِّم الاختزال ملخصاً أدبياً للعمل دون إبداء رأيٍ خاص فيه أو تقييمه، وتُعدُّ سلسلة روايات عالمية للجيب التي كان يكتبها د. أحمد خالد توفيق مثالاً على الاختزال الأدبي،وتُتيح بعض مواقع الخدمات مثل هذه الخدمة للراغبين فيها، سواءً كان ذلك لنشرها في الصحف والمجلات، أو لقراءة عددٍ كبير من الأعمال الأدبية في وقتٍ وجيز، أو للتأكد من عدم تناول فكرة معينة ينوي كاتب أن تدور روايته حولها في رواية أخرى من قبل، فبدلاً من أن يُضطَر إلى قراءة جميع الأعمال الأدبية في الموضوع -وهو أمر صعب، يمكنه معرفة القصة الخاصة بكلِّ رواية عن طريق قراءة الاختزال الأدبي لها .

وفي النهاية الاعتراف والتأكيد أنه يجب على القارئ عدم تغيير تسلسل النص الأصلي، والتسلسل هنا يقصد به من جهة التسلسل الزمني للأحداث، فربما احتوى

تواريخ وأحداث مترابطة، وأي خلل في إحداها سيغير مجرى جميعها، ومن جهة أخرى التسلسل العام للأفكار، فالكُتّاب خصوصاً بالنسبة للمواضيع العلمية يعتمدون في مقالاتهم على تسلسل معين هو الموضوع، المشكلة، الأسباب، النتائج، الاستنتاجات ثم الخلاصة، وإن الحفاظ على هذا التسلسل أو غيره ضروري لضمان نجاح التلخيص وتطابقه مع النص الأصلي.

كما يجب تجنب اعتماد جمل النص الأصلي لأن التلخيص في مفهومه العام هو إعادة صياغة بأسلوب المُلَخِّص. لهذا، يجب اعتماد أسلوب شخصي إبداعي في كتابة التلخيص. الأمر هنا لا يقصد بها التغيير المطلق، فكما سنرى في الأسطر القادمة، التقنية المقدمة تعتمد على الكلمات المفتاحية، ولكن في الجانب العام الإجمالي، لا يجب اعتماد طريقة تقديم كاتب النص الأصلي، نشير هنا إلى أن الكتابة باعتماد ألأسلوب الخاص وسيلة ناجحة لتذكر المعلومات، والاحتفاظ بها في الذاكرة أفضل من الكتابة بأسلوب غيرك.

وأخيراً يجب على الطالب مراعاة تناسق الكم بين النص الأصلي والتلخيص إذ لا يعقل هنا أن تلخص نصاً من صفحتين في صفحة ونصف، أو مقال من 10 صفحات في 8 صفحات. يجب إذاً مراعاة الكم المراد توفره في التلخيص، والذي عادةً لا يتجاوز نصف عدد الصفحات أو الأسطر في المقال الأصلي.

وهكذا يمكننا اعتبار التلخيص جسر عبور للتمكن من قراءة النصوص القادمة بشكل كامل تدريجياً مع تراكم خبرة ومهارة قراءة الكتب ذات الاهتمام.

المبحث الثاني : تلخيص بعض الكتب القانونية المشهورة:

سنقوم في هذا المبحث بدراسة وتلخيص بعض أشهر الكتب القانونية المختارة، بحيث نتعرض لطريقة التلخيص لكي يتعرف الطلبة على كيفية تلخيصها على المنوال التالي :

المطلب الأول: تلخيص كتاب "نظرية القانون" للمؤلف هارولد لاسكي

يقدم كتاب "نظرية القانون" للمؤلف هارولد لاسكي تحليلًا عميقًا لنظرية القانون وعلاقته بالمجتمع والسياسة، كتاب "نظرية القانون" للمؤلف هارولد لاسكي يعد مرجعاً مهماً للدارسين في مجالات القانون والفلسفة، حيث يقدم رؤية شاملة ومعمقة حول عدة مفاهيم أساسية تتعلق بطبيعة القانون ووظيفته في المجتمع من منظور فلسفي، مشددًا على العلاقة بين القانون والمجتمع، لاسكي يؤكد على أن القانون ليس مجرد مجموعة من القواعد الجامدة، بل هو نظام متفاعل وديناميكي يتكيف مع التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.لذا، فإن "نظرية القانون" لهارولد لاسكي تظل دراسة أساسية لفهم كيفية تأثير القانون على الحياة على الحياة اليومية والمجتمع ككل، وعلى ضرورة أن يكون القانون أداة لتحقيق العدالة الاجتماعية وحماية حقوق الإنسان

المنهجية:يتّبع المؤلف **هارولدلاسكي** منهجاً تحليلياً نقدياً، مُستخدماً أدوات الفلسفة السياسية وقانونية،لا يكتفي بوصف القانون، بل يُحلّله ويُناقشه، مُقدّماً آراءه وتقييمه.

يتضمن الكتاب مجموعة من الفصول قسمها المؤلف كما يلي :

الفصل الأول: تعريف القانون

في هذا الفصل، يقدم لاسكي تعريفاً شاملاً للقانون، وهو يرى أن القانون هو مجموعة من القواعد والمبادئ التي تنظم سلوك الأفراد والمجتمعات، وتحدد الحقوق والواجبات، وتضمن استقرار النظام الاجتماعي،كما يناقش مصادر القانون المختلفة، مثل التشريعات والأعراف والأحكام القضائية.

الفصل الثاني: نظريات القانون

في هذا الفصل، يستعرض لاسكي أهم النظريات الفلسفية والاجتماعية التي حاولت تفسير طبيعة القانون وأساسه،مثل النظرية الطبيعية، والنظرية الوضعية، والنظرية الاجتماعية، ويناقش مزايا وعيوب كل نظرية، ويحاول الوصول إلى نظرية متكاملة تجمع بين مختلف الجوانب.

الفصل الثالث :مصادر القانون:

يستعرض لاسكي المصادر المختلفة للقانون، بما في ذلك التشريعات، السوابق القضائية، والعرف، يؤكد على أهمية كل مصدر في تشكيل النظام القانوني.

الفصل الرابع :تطور القانون:

لا يُنظر لاسكي للقانون ككيان ثابت، بل ككيان يتطور ويتغير مع تغير المجتمع، يُحلّل العوامل التي تؤثر على تطور القانون، مثل التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، يناقش كيف يتطور القانون مع الزمن ويؤكد على أن القوانين يجب أن تكون مرنة لتتكيف مع التغيرات الاجتماعية،يشير إلى دور الفلاسفة والمفكرين في هذا التطور.

الفصل الخامس :القانون والأخلاق:

يناقش العلاقة بين القانون والأخلاق، حيث يرى أن القانون يجب أن يعكس القيم الأخلاقية للمجتمع، ولكنه في بعض الأحيان قد يتعارض معها. يبرز أهمية الأخلاق في تشكيل القوانين ولكن يشير إلى أن القوانين ليست دائماً أخلاقية.

الفصل السادس: وظائف القانون

يوضح لاسكي أن الوظيفة الأساسية للقانون هي حماية الحقوق الفردية وضمان العدالة. كما يؤكد على أن القانون يجب أن يكون أداة لخدمة المجتمع وتحقيق المصلحة العامة، هنا يركز لاسكي على الأدوار والوظائف التي يؤديها القانون في المجتمع، وتنظيم العلاقات الاجتماعية، والمحافظة على الأمن والنظام العام، كما يناقش كيف يؤثر القانون على السلوك الاجتماعي والاقتصادي للأفراد والمؤسسات.

الفصل السابع :السلطة والقانون:

يتطرق إلى مفهوم السلطة وكيفية ارتباطها بالقانون. يرى أن القانون يجب أن يحد من السلطة ويمنع استغلالها، مما يستدعي وجود مؤسسات قانونية قوية، يناقش لاسكي دور السلطة في صياغة وتنفيذ القوانين، مشيرًا إلى أن السلطة قد تؤثر على العدالة. ويطرح فكرة أن القوانين ليست دائمًا عادلة، ويجب أن تخضع للمراجعة والنقد.

الفصل الثامن :النظام القانوني:

يقدم تصوراً عن النظام القانوني، مشيراً إلى أهمية الفصل بين السلطات ودور القضاء في تطبيق القانون. يتحدث عن التحديات التي تواجه الأنظمة القانونية في محاولة تحقيق العدالة.

الفصل التاسع : القانون والدولة

في هذا الفصل، يستكشف لاسكي العلاقة بين القانون والدولة. فالدولة هي المصدر الرئيسي للقانون، وتلعب دوراً أساسياً في وضع وتطبيق وتفسير القانون. كما يناقش مفهوم سيادة الدولة والحدود التي تواجهها في ظل التطورات العالمية.

الفصل العاشر: القانون والمجتمع

هنا يبحث لاسكي في الدور الذي يلعبه القانون في تشكيل وتوجيه المجتمع، فالقانون يعكس القيم والمصالح السائدة في المجتمع، ويؤثر بدوره على هيكل المجتمع وتوزيع السلطة والثروة فيه. كما يناقش العلاقة بين القانون والتغير الاجتماعي.

الفصل الحادي عشر طبيعة القانون وعلاقته بالدولة:

يرفض لاسكي تعريف القانون كأمر مُجرّد أو مُنفصل عن الواقع الاجتماعي والسياسي. يرى أن القانون هو نتاج القوة السياسية ووسيلة لتنظيم العلاقات الاجتماعية، وأن فهم القانون يتطلب فهم السياق الاجتماعي والسياسي الذي نشأ فيه. يُشدّد على دور الدولة في خلق القانون وتطبيقه، مُبيّناً العلاقة التفاعلية بينهما.

الفصل الثاني عشر:السيادة والسلطة:

يحلّل لاسكي مفهوم السيادة، مُناقشاً مختلف النظريات حولها. يُعارض فكرة السيادة المطلقة للدولة، مُشيراً إلى وجود قيود على سلطة الدولة، سواءً كانت هذه القيود نابعة من القانون نفسه أو من القيم الاجتماعية والثقافية. يُؤكّد على أهمية توزيع السلطة وتوازنها لمنع إساءة استخدامها.

الفصل الثالث عشر:حقوق الإنسان والحريات المدنية:

يُولي لاسكي أهمية كبيرة لحقوق الإنسان والحريات المدنية، مُعتبرًا إياها أساسية لضمان العدالة الاجتماعية. يُناقش العلاقة بين القانون وحماية هذه الحقوق، مُبيّناً كيف يمكن للقانون أن يُستخدم لحماية هذه الحقوق وكيف يمكن أن يُستخدم لإنتهاكها. يُشدّد على ضرورة وجود ضمانات دستورية وقانونية لحماية هذه الحقوق.

الفصل الرابع عشر: القانون والعدالة الاجتماعية:

يُربط لاسكي بين القانون والعدالة الاجتماعية، مُؤكّداً على أن القانون لا يجب أن يكون مجرد أداة لخدمة مصالح فئة معينة، بل يجب أن يسعى لتحقيق العدالة الاجتماعية وخدمة مصلحة المجتمع ككل. يُناقش دور القانون في الحد من التفاوت الاجتماعي وتوفير فرص متساوية للجميع.

الفصل الخامس عشر:نظرية العقد الاجتماعي:

يناقش لاسكي نظرية العقد الاجتماعي وكيف تؤثر على فهم القانون. يربط بين فكرة العقد الاجتماعي وأساس الشرعية القانونية.

الفصل السادس عشر:" التغييرالاجتماعي والقانون:

يبرز أهمية فهم القانون كظاهرة ديناميكية تتفاعل مع التغيرات الاجتماعية. يشير إلى أن القوانين يجب أن تتطور لتلبية احتياجات المجتمع المتغيرة.

الفصل السابع عشر:القانون كأداة للسلطة:

يتناول لاسكي كيف يمكن أن يُستخدم القانون كأداة للسيطرة. يتحدث عن المخاطر المرتبطة بتركيز السلطة وكيفية ضمان العدالة.

الخاتمة الكتاب:

في الختام يلخص لاسكي أهم الأفكار والاستنتاجات التي توصل إليها في الكتاب، وهو يؤكد على أن القانون هو أداة حيوية أساسية لتنظيم المجتمع وتحقيق الاستقرار والعدالة،لكنه يحتاج إلى فهم عميق للعلاقات الإنسانية والأخلاقية و في الوقت ذاته يخضع للتأثير والتشكيل من قبل القوى الاجتماعية والسياسية المختلفة،يشدد على أهمية النقد والمراجعة المستمرة للقوانين لضمان توافقها مع القيم الاجتماعية المتغيرة.

يعتبر لاسكي أن فهم القانون يتطلب النظر إلى السياقات الاجتماعية والسياسية التي ينشأ فيها،ينتهي الكتاب بدعوة لإعادة التفكير في كيفية صياغة القوانين لتكون أكثر عدالة وشمولية.

يلخص لاسكي في نهاية الكتاب أهمية القانون كأداة لتنظيم المجتمع وتحقيق العدالة، ويؤكد على ضرورة فهم العلاقات الإنسانية والأخلاقية لضمان نجاح النظام القانوني ، يعتبر "نظرية القانون" لهارولد لاسكي عملاً مهمًا في فهم العلاقة بين القانون والمجتمع، يبرز أهمية العدالة وضرورة أن يكون القانون أداة لتحقيق الأهداف الاجتماعية بدلاً من كونه مجرد مجموعة من القواعد الجامدة. إن أفكار لاسكي لا تزال تلهم النقاشات القانونية والفلسفية حتى اليوم.

<u>الأفكار الرئيسية:</u>

القانون كأداة اجتماعية: يعكس القيم والمبادئ الأخلاقية.

التغيير والتكيف: يجب أن يتطور القانون مع المجتمع.

العلاقة بين القانون والأخلاق: ضرورة التوافق بين القوانين والمعايير الأخلاقية.

السلطة والعدالة: أهمية الحفاظ على توازن بين السلطة القانونية والحقوق الفردية.

النقد والمراجعة : يدعو لاسكي إلى النقد المستمر للقوانين، مؤكدًا على ضرورة أن تكون القوانين في خدمة المجتمع وليس العكس. يشجع على الحوار بين الفقهاء والممارسين في مجال القانون لضمان العدالة.

الأفكار الرئيسية:

تعريف القانون:

يرى لاسكي أن القانون ليس مجرد مجموعة من القواعد، بل هو تعبير عن إرادة المجتمع. وهو يتأثر بالقيم الثقافية والاجتماعية.

القانون كأداة للسلطة:

يناقش كيف يُستخدم القانون كوسيلة للتحكم الاجتماعي، وكيف يُمكن أن يُستغل من قبل السلطة السياسية لتحقيق مصالح معينة.

القانون وحقوق الفرد:

يركز على أهمية حقوق الأفراد في النظام القانوني، وكيف يجب أن يضمن القانون هذه الحقوق في مواجهة السلطات.

التفاعل بين القانون والسياسة:

يستعرض العلاقة الديناميكية بين القوانين والسياسات الحكومية، وكيفية تأثير كل منهما على الآخر.

نظرية العدالة:

يتناول لاسكي مفهوم العدالة، ويطرح تساؤلات حول ما إذا كانت القوانين دائمًا عادلة، وكيف يمكن تقييمها.

التطور التاريخي للقانون:

يناقش تطور الأنظمة القانونية عبر التاريخ وكيف تأثرت بالتحولات الاجتماعية والاقتصادية.

النقد الماركسي للقانون:

يستعرض الآراء الماركسية حول القانون، وكيف يُعتبر أداة للهيمنة الطبقية.

.4القانون والعدالة

يؤكد لاسكي على العلاقة المعقدة بين القانون والعدالة، مشددًا على أن العدالة ليست مجرد تطبيق للقوانين، بل تتطلب فهماً عميقًا للقيم الإنسانية. كما يبرز أهمية المبادئ الأخلاقية في توجيه صياغة القوانين.

.5تطور القانون

يناقش كيف أن القوانين تتطور مع تغير المجتمعات والأفكار، مما يعكس الديناميكية الاجتماعية. يعتبر أن القانون يجب أن يكون مرنًا ليواكب تطورات الحياة الاجتماعية.

.6النقد والمراجعة

يدعو لاسكي إلى النقد المستمر للقوانين، مؤكدًا على ضرورة أن تكون القوانين في خدمة المجتمع وليس العكس. يشجع على الحوار بين الفقهاء والممارسين في مجال القانون لضمان العدالة.

المطلب الثاني: تلخيص كتاب القانون الدولي العام المؤلف: أحمد مصطفى

يعتبر كتاب "القانون الدولي العام" المؤلف: أحمد مصطفى من المراجع الأساسية لفهم القوانين التي تنظم العلاقات بين الدول،يتناول الكتاب مجموعة واسعة من الموضوعات المتعلقة بالقانون الدولي، ويقدم تحليلًا شاملاً للمفاهيم الأساسية والمعاهدات والأطر القانونية

يتميز الكتاب بأسلوبه الواضح والمرتب، مما يسهل على القارئ فهم المعايير القانونية التي تحكم العلاقات الدولية. كما يقدم تحليلات معمقة حول القضايا القانونية المعاصرة، مما يجعله مرجعًا قيمًا للطلاب والباحثين في مجالات القانون والسياسة الدولية، بفضل شمولية الموضوعات ووضوح الشرح، يُعد هذا الكتاب مصدرًا أساسيًا للمحامين، الدبلوماسيين، والمهتمين بالقانون الدولي، ويقدم نظرة شاملة حول تطور القانون الدولي وأهميته في النظام الدولي المعاصر.

الأسس والمبادئ التي تحكم العلاقات الدولية، مع التركيز على القواعد القانونية التي تنظم تصرفات الدول والمنظمات الدولية، يقدم تحليلًا شاملًا للقواعد

والممارسات التي تشكل القانون الدولي ،هذا الكتاب يعد مرجعًا أساسيًا لكل مهتم بالقانون الدولي، سواء من الناحية الأكاديمية أو التطبيقية.

تحليل كيفية تطبيق مبادئ القانون الدولي في أوقات الأزمات، مثل النزاعات المسلحة أو الأزمات الإنسانية، تساعد هذه الأمثلة في فهم كيفية تأثير القانون الدولي على العلاقات بين الدول وكيف يمكن أن يُستخدم كأداة لحل النزاعات وتعزيز السلام.

النقاط الرئيسية في الكتاب:

تعريف القانون الدولي:

يوضح الكتاب مفهوم القانون الدولي وأهميته في تنظيم العلاقات الدولية، مع الإشارة إلى الفروق بين القانون الدولي العام والقانون الدولي الخاص.

مصادر القانون الدولي:

يشرح الكتاب المصادر المختلفة للقانون الدولي، بما في ذلك:

المعاهدات الدولية: كيفية صياغتها وتطبيقها.

العرف الدولي: دوره في تشكيل القواعد القانونية.

المبادئ العامة للقانون.

قرارات المحاكم الدولية: تأثيرها على تطور القانون الدولي.

الشخصيات القانونية:

يتناول الكتاب الشخصيات القانونية في القانون الدولي، مثل:

الدول: كأهم الفاعلين.

المنظمات الدولية: مثل الأمم المتحدة.

الأفراد: ودورهم المتزايد في القانون الدولي.

حقوق الإنسان:

يركز على حقوق الإنسان كجزء أساسي من القانون الدولي، مع تناول المعاهدات والمواثيق الدولية ذات الصلة.

حل النزاعات الدولية:

يستعرض الكتاب الوسائل المختلفة لحل النزاعات بين الدول،بما في ذلك :التحكيم الدولي ،التفاوض التحكيم ، اللجوء إلى محكمة العدل الدولية القضاء الدولي: مثل محكمة العدل الدولية.

استخدام القوة:

يناقش الكتاب قواعد استخدام القوة في العلاقات الدولية، مثل مبدأ عدم التدخل وحق الدفاع الشرعي.

قضايا معاصرة:

يتناول الكتاب القضايا المعاصرة مثل:النزاعات المسلحة.قضايا البيئة.حقوق اللاجئين.

التحديات المستقبلية:

يناقش التحديات التي تواجه القانون الدولي في العصر الحديث، بما في ذلك العولمة والتكنولوجيا الحديثة.

الخاتمة:

يعتبر كتاب "القانون الدولي العام" مرجعًا قيمًا للطلاب والباحثين في مجال القانون الدولي، حيث يقدم فهمًا عميقًا للمبادئ الأساسية والعوامل المؤثرة في العلاقات الدولية.يقدم تحليلًا شاملًا للقضايا القانونية الدولية، مما يجعله مصدرًا قيمًا في مجالات القانون والسياسة الدولية، يتميز بأسلوبه الواضح وشرحه المفصل، ويعزز من فهم القارئ للمعايير والأطر القانونية التي تحكم العلاقات الدولية.

المطلب الثالث : **تلخيص كتاب مبادئ القانون المدني للمؤلف: عبد الرزاق السنهوري**

بشكل عام يقدم كتاب "القانون المدني" لعبد الرزاق السنهوري شرحًا شاملاً وموضوعيًا لأهم أحكام القانون المدني المصري، حيث يتناول المبادئ الأساسية للعقود والالتزامات والحقوق، مع تحليل شامل للقوانين المدنية، مع الاستناد إلى المصادر القانونية المتنوعة يتميز بالعمق العلمي والتحليل الموضوعي للقواعد القانونية، وتقديم التحليل النقدي للمواد يعتبر هذا العمل مرجعًا أساسيًا في القانون المدني العربي للدارسين والممارسين في المجال القانوني،ساهم في إرساء

المبادئ والنظريات الأساسية للقانون المدني المصري،يعتبر هذا الكتاب واحدًا من أهم المؤلفات القانونية في مصر والوطن العربي.

يركز المؤلف على التطور التاريخي للقواعد القانونية، وتفسيرها في ضوء الفقه والقضاء.

يتكون الكتاب من 8 مجلدات تغطي مختلف أبواب القانون المدني،يستند المؤلف إلى مصادر قانونية متنوعة، بما في ذلك القوانين والأحكام القضائية والآراء الفقهية،يقدم تحليلاً نقديًا للمواد القانونية، مع مناقشة الاختلافات الفقهية والقضائية.تناول الكتاب مجموعة من الموضوعات الأساسية في هذا المجال، ويتميز بالتحليل العميق والتفصيل الدقيق، ملخص لأهم الأفكار والمحتويات:

1-مقدمة الكتاب:يشرح السنهوري أهمية القانون المدني، ويعرض تطور الفكر القانوني في العالم العربي ،يتناول الأسس الفلسفية والقانونية التي يستند إليها القانون المدني.

2-الجزء الأول: مصادر القانون المدنييقسم السنهوري مصادر القانون إلى:

التشريع: القوانين واللوائح المعمول بها.

العرف: العادات والتقاليد التي تقبل بها المجتمعات.

المبادئ العامة للقانون: القواعد التي تُعتبر أساسية في القانون.

3-الجزء الثاني: الأشخاص يتناول تعريف الشخص القانوني وأنواعه:

الأشخاص الطبيعيون: الأفراد.

الأشخاص الاعتباريين: مثل الشركات والمؤسسات.

حقوق والتزامات الأشخاص، وإجراءات اكتساب الأهلية.

4-الجزء الثالث: الأموال تصنيف الأموال إلى أنواع:

الأموال المنقولة وغير المنقولة.

الأموال العامة والخاصة.

كيفية اكتساب الملكية والتصرف بها.

5-الجزء الرابع: الالتزامات يتناول الشروط اللازمة لقيام الالتزام.

أنواع الالتزامات:الالتزامات التعاقدية-الالتزامات غير التعاقدية المسؤولية المدنية.

آثار الالتزامات وكيفية إنهائها.

6-الجزء الخامس: العقود شرح مفهوم العقد وشروط صحته.

أنواع العقود:عقود ملزمة للجانبين ،عقود تبرعات.

آثار العقود وكيفية تنفيذها.

7-الجزء السادس: المسؤولية المدنية

تعريف المسؤولية المدنية وأنواعها:

المسؤولية العقدية.

المسؤولية التقصيرية.

مبادئ التعويض وكيفية تقدير الأضرار.

8-خاتمة

يُعتبر كتاب "القانون المدني" للدكتور عبد الرزاق السنهوري من أهم المراجع في مجال القانون المدني ،يلخص السنهوري أهم الأفكار ويؤكد على ضرورة تطوير القانون المدني ليواكب التغيرات الاجتماعية والاقتصادية،يعتبر مرجعًا أساسياً للطلاب والمحامين والقضاة، حيث يقدم شرحًا وافيًا للمبادئ القانونية بأسلوب واضح ومبسط،

يؤكد السنهوري على أهمية فهم القواعد القانونية في الحياة اليومية ويعزز من قدرة المحامين والطلاب على تطبيقها بشكل فعال، يعد مرجعًا أساسيًا لكافة المهتمين بالقانون المدني، حيث يجمع بين النظرية والتطبيق العملي بشكل متوازن.

وهو من أهم المؤلفات القانونية في العالم العربي،حيث يقدم شرحًا شاملًا للقانون المدني المصري. يتناول الكتاب مجموعة من المواضيع الأساسية التي تشكل هيكل القانون المدني، ويعتمد على تحليل دقيق للمصادر القانونية والأحكام القضائية.

المحور الثاني : اقتراح إشكالية بحث وتحديد خطتها ودراستها في القانون :

تُعد الإشكالية القانونية نقطة الانطلاق لأي بحث أكاديمي أو عملي في المجال القانوني، حيث تمثل السؤال المحوري أو الموضوع الإشكالي الذي يسعى الباحث إلى معالجته والبحث عن حلول أو إجابات له،اختيار الإشكالية لا يتطلب فقط تحديد موضوع قانوني ذي أهمية، بل يجب أن يكون موضوعًا يثير جدلًا أو يطرح تساؤلات عميقة لم يتم تناولها بشكل كافٍ في الدراسات السابقة.

إن صياغة الإشكالية القانونية بشكل دقيق ومنهجي هي خطوة أساسية لضمان نجاح البحث، فهي بمثابة البوصلة التي توجه الباحث خلال جميع مراحل الدراسة،تتطلب الإشكالية تحديد العلاقة بين النصوص القانونية النظرية وتطبيقاتها العملية، مع مراعاة القواعد القانونية القائمة،السوابق القضائية، والاتجاهات الفقهية المختلفة،كما يجب أن تكون الإشكالية محددة وواضحة، بحيث يمكن معالجتها ضمن نطاق زمني وموضوعي يمكن التحكم فيهما.

بعد تحديد الإشكالية، تأتي مرحلة وضع خطة البحث، وهي الهيكل التنظيمي الذي يحدد كيفية تناول الموضوع وأبعاده المختلفة،تتطلب هذه المرحلة تقسيم البحث إلى محاور رئيسية، مثل الإطار النظري للموضوع، الجوانب العملية، والاستنتاجات والتوصيات،يجب أن تكون الخطة شاملة ومنطقية، بحيث تضمن تغطية جميع جوانب الإشكالية بشكل متوازن وعميق.

وأخيرًا، تأتي مرحلة دراسة الإشكالية،حيث يعتمد الباحث على منهجية علمية واضحة، سواء كانت تحليلية،مقارنة،أو وصفية،خلال هذه المرحلة،يتم جمع البيانات، تحليل النصوص القانونية،واستعراض الآراء الفقهية ذات الصلة،الهدف الأساسي هو الوصول إلى نتائج دقيقة تقدم حلولًا قانونية مبتكرة أو تسهم في تطوير التشريعات القائمة.

لذلك، فإن اقتراح إشكالية بحث في القانون يتطلب رؤية واضحة، فهمًا عميقًا للمادة القانونية،وقدرة على استقراء النصوص وإسقاطها على الواقع العملي،من خلال هذه المنهجية، يمكن للباحث أن يقدم إسهامًا حقيقيًا في إثراء النقاش القانوني وتطوير النظام القانوني بما يخدم العدالة والمصلحة العامة.

وعلى هذا الأساس بالتجديد سنقسم الدراسة لمبحثين نتناول في المبحث الأول تأثير القوانين الإلكترونية على حقوق الأفراد- دراسة حالة على الخصوصية وحماية البيانات في العصر الرقمي"،وسوف نقوم في المبحث الثاني بمعالجة إشكالية ثانية تحت عنوان

المبحث الأول: تأثير القوانين الإلكترونية على حقوق الأفراد- دراسة حالة على الخصوصية وحماية البيانات في العصر الرقمي

1 - اقتراح إشكالية بحث في القانون

عنوان البحث: "تأثير القوانين الإلكترونية على حقوق الأفراد: دراسة حالة على الخصوصية وحماية البيانات في العصر الرقمي"

بداية قبل الخوض في عرض مخططين للحل حول العنوان المطروح وإيجاد إشكالية وتقديم الخطة ودراسة الموضوع ،بودي أن أشير أنه لدينا مقال منشور في مجلة دولية مصنفة ج بالجزائر،نرجوا من الطلبة والباحثين الرجوع لها لمعرفة كيف تم التحليل للموضوع.

الطريقة الأولى للحل :

بهذه الخطة الأولى التي سوف أعرضها، يمكن للباحث أن يقدم تحليلًا شاملاً ودقيقًا حول تأثير القوانين الإلكترونية على الخصوصية وحقوق الأفراد، مع تسليط الضوء على الحلول القانونية اللازمة لضمان حماية البيانات الشخصية في العصر الرقمي

تقديم للموضوع:

في العصر الرقمي، أصبحت البيانات الشخصية محورًا أساسيًا في جميع الأنشطة اليومية، بدءًا من استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، مرورًا بالتجارة الإلكترونية، وصولًا إلى الخدمات الحكومية عبر الإنترنت،مع هذا التطور، ظهرت تحديات قانونية كبيرة تتعلق بحماية حقوق الأفراد، وعلى رأسها الحق في الخصوصية.

القوانين الإلكترونية، مثل قوانين حماية البيانات العامة (مثل اللائحة العامة لحماية البيانات GDPR)، تسعى إلى تحقيق التوازن بين الحاجة إلى استخدام البيانات الرقمية من جهة، وصون حقوق الأفراد من جهة أخرى. ومع ذلك، فإن هناك تساؤلات متزايدة حول مدى فعالية هذه القوانين في حماية الخصوصية، خاصة في ظل تطور التكنولوجيا السريع، وانتشار الجرائم الإلكترونية، واستخدام الذكاء الاصطناعي في معالجة البيانات.

أولًا: اقتراح الإشكالية

الإشكالية الرئيسية:

كيف أثرت القوانين الإلكترونية على حماية حقوق الأفراد، خصوصًا فيما يتعلق بالخصوصية وحماية البيانات الشخصية في العصر الرقمي؟

وهل تُعد هذه القوانين كافية لمواجهة التحديات القانونية والعملية التي يفرضها التطور التكنولوجي؟

التساؤلات الفرعية:

ما هي الأسس القانونية التي تحكم حماية الخصوصية والبيانات الشخصية في العصر الرقمي؟

ما مدى تأثير القوانين الإلكترونية الحالية على حماية حقوق الأفراد؟

ما هي الثغرات القانونية الموجودة في التشريعات الإلكترونية؟

كيف يمكن تحسين القوانين الإلكترونية لضمان حماية أكبر للخصوصية؟

ثانيًا: خطة البحث

المقدمة

أهمية الموضوع في العصر الرقمي.

الحاجة إلى دراسة تأثير القوانين الإلكترونية على حقوق الأفراد.

عرض الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية.

منهجية البحث وأهدافه.

ثالثًا: دراسة الإشكالية ومنهجية البحث

المنهجية:

المنهج التحليلي:

تحليل النصوص القانونية الدولية والوطنية المتعلقة بحماية الخصوصية والبيانات.

دراسة حالات واقعية لانتهاكات الخصوصية وتأثير القوانين عليها.

المنهج المقارن:

مقارنة القوانين الإلكترونية بين عدة دول (مثل الاتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة، ودولة الدراسة).

المنهج الوصفي:

وصف تطور حماية الخصوصية في العصر الرقمي.

عرض الإحصاءات المتعلقة بانتهاكات الخصوصية وتأثير القوانين عليها.

الفصل الأول: الإطار العام لحماية الخصوصية والبيانات الشخصية

المبحث الأول: مفهوم الخصوصية وحماية البيانات الشخصية

تعريف الخصوصية كحق أساسي في القانون الدولي والوطني.

تطور مفهوم حماية البيانات الشخصية مع تطور التكنولوجيا.

أهمية حماية البيانات الشخصية في العصر الرقمي.

المبحث الثاني: الأسس القانونية لحماية الخصوصية والبيانات الشخصية

القوانين الدولية والإقليمية المتعلقة بحماية البيانات (مثل GDPR، قوانين الاتحاد الأوروبي، القوانين الأمريكية).

القوانين الوطنية المتعلقة بحماية الخصوصية (نموذج دولة الدراسة).

المبادئ العامة لحماية البيانات: الشفافية، الموافقة، الحق في النسيان، وغيرها.

الفصل الثاني: تأثير القوانين الإلكترونية على حقوق الأفراد في الخصوصية وحماية البيانات

المبحث الأول: دراسة حالة على القوانين الإلكترونية وتأثيرها على حماية الخصوصية

تحليل قانوني للتشريعات الإلكترونية (مثل GDPR) وتأثيرها على حقوق الأفراد.

دراسة مدى التزام الشركات والمؤسسات بهذه القوانين.

حالات عملية تشير إلى نجاح أو إخفاق القوانين الإلكترونية في حماية الخصوصية.

المبحث الثاني: الثغرات والتحديات في القوانين الإلكترونية

التحديات التقنية: تطور التكنولوجيا بشكل أسرع من القوانين.

التحديات القانونية: التعارض بين القوانين الوطنية والدولية.

انتهاكات الخصوصية في العصر الرقمي: جرائم القرصنة، تسريب البيانات، المراقبة الإلكترونية.

الفصل الثالث: تعزيز الحماية القانونية للخصوصية في العصر الرقمي

المبحث الأول: تحليل نقدي للقوانين الحالية

تقييم فعالية التشريعات الإلكترونية القائمة.

مقارنة بين قوانين الدول المختلفة في حماية الخصوصية.

دراسة نقاط القوة والضعف في التشريعات.

المبحث الثاني: مقترحات لتطوير القوانين الإلكترونية

تعزيز دور المؤسسات الرقابية في إنفاذ القانون.

تحديث القوانين بما يتماشى مع تطور التكنولوجيا (مثل الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء).

التعاون الدولي لمعالجة الجرائم الإلكترونية العابرة للحدود.

تعزيز الوعي القانوني لدى الأفراد والمؤسسات حول حماية البيانات.

الخاتمة

تلخيص النتائج التي توصل إليها البحث.

الإجابة عن التساؤلات الرئيسية والفرعية.

تقديم توصيات عملية وقانونية لتحسين حماية الخصوصية في العصر الرقمي.

مصادر البحث:

القوانين الدولية والإقليمية مثل GDPR وقوانين حماية البيانات الوطنية.

السوابق القضائية المتعلقة بانتهاكات الخصوصية.

الدراسات الفقهية والمقالات الأكاديمية حول حماية البيانات.

تقارير المنظمات الدولية مثل UN، OECD، ومنظمات حقوق الإنسان.

النتائج المتوقعة:

فهم أعمق لتأثير القوانين الإلكترونية على حماية الحقوق الفردية.

تحديد الثغرات القانونية التي تعيق حماية الخصوصية.

تقديم توصيات فعالة لتحسين التشريعات الإلكترونية.

الطريقة الثانية للحل:

الإشكالية

كيف تؤثر القوانين الإلكترونية على حقوق الأفراد، خصوصاً في مجالات الخصوصية وحماية البيانات، في ظل التطورات التكنولوجية المتسارعة؟

خطة البحث

1-مقدمة

تعريف بالإشكالية وأهمية البحث.

عرض موجز عن التطورات التكنولوجية وتأثيرها على القانون.

أهمية البحث

يساهم هذا البحث في فهم تأثير القوانين الإلكترونية على حقوق الأفراد، ويعزز النقاش حول كيفية يساهم هذا البحث في فهم تأثير القوانين الإلكترونية على حقوق الأفراد، ويعزز النقاش حول كيفية حماية الخصوصية في العصر الرقمي، مما يساعد على تطوير سياسات قانونية أكثر فعالية.

منهجية البحث

مراجعة الأدبيات: تحليل الدراسات السابقة حول القوانين الإلكترونية وحماية البيانات.

تحليل قانوني: دراسة النصوص القانونية وتطبيقاتها.

مقابلات أو استبيانات: جمع آراء الخبراء والمختصين في المجال القانوني والتكنولوجي.

2-الإطار النظري

تعريف القوانين الإلكترونية.

مفهوم الخصوصية وحماية البيانات في السياق القانوني.

3-إطار العمل القانوني

استعراض القوانين الحالية المتعلقة بحماية البيانات مثل اللائحة العامة لحماية البيانات في الاتحاد الأوروبي.

تحليل كيفية تطبيق هذه القوانين في الدول المختلفة.

4-التحديات القانونية

مناقشة التحديات التي تواجه الأفراد في حماية حقوقهم في ظل القوانين الإلكترونية.

تأثير التكنولوجيا الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمةعلى الخصوصية.

5-دراسة حالة

تحليل حالة معينة مثل فضيحة كامبريدج أناليتيكا لتوضيح تأثير انتهاكات الخصوصية.

استعراض ردود الفعل القانونية والمجتمعية.

6-التوصيات

تقديم توصيات لتعزيز حماية حقوق الأفراد في ظل القوانين الإلكترونية.

اقتراح استراتيجيات للرقابة القانونية وتحسين التشريعات.

7-خاتمة

تلخيص النتائج الرئيسية وأهمية البحث.

التأكيد على الحاجة المستمرة للتكيف القانوني مع التطورات التكنولوجية.

المبحث الثاني: "تأثير القوانين على حماية حقوق الإنسان في ظل الأنظمة السياسية المختلفة"

الخطة الأولى للحل :

تقديم للموضوع:

حقوق الإنسان تمثل القيم العالمية التي يجب ضمانها وحمايتها بموجب القوانين الوطنية والدولية،ومع ذلك، فإن الأنظمة السياسية تختلف في تعاملها مع حقوق الإنسان بناءً على أيديولوجياتها، بنيتها القانونية، ومستوى التزامها بالمعايير الدولية،ففي حين تسعى الأنظمة الديمقراطية إلى تعزيز حقوق الإنسان من خلال قوانين تضمن الحرية والعدالة والمساواة، نجد أن الأنظمة الاستبدادية أو الشمولية قد تستخدم القوانين كوسيلة لتقييد هذه الحقوق أو تقويضها.

أولًا: اقتراح الإشكالية

الإشكالية الرئيسية التي يطرحها هذا البحث هي:

كيف تؤثر القوانين على حماية حقوق الإنسان في ظل الأنظمة السياسية المختلفة، وما مدى التباين في تطبيق هذه القوانين بين الأنظمة الديمقراطية والاستبدادية؟

التساؤلات الفرعية:

ما هو الإطار القانوني الدولي لحماية حقوق الإنسان؟

كيف تختلف القوانين الوطنية المتعلقة بحقوق الإنسان بين الأنظمة السياسية المختلفة؟

ما هي العوامل التي تؤثر على فعالية القوانين في حماية حقوق الإنسان؟

كيف يمكن تعزيز حماية حقوق الإنسان في الأنظمة السياسية التي تضعف فيها سيادة القانون؟

ثانيًا: خطة البحث

المقدمة

أهمية حقوق الإنسان في الأنظمة القانونية.

العلاقة بين الأنظمة السياسية وحماية حقوق الإنسان.

ثالثًا: دراسة الإشكالية ومنهجية البحث

طرح الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية.

منهجية البحث وأهدافه.

المنهجية:

المنهج التحليلي:

تحليل النصوص القانونية الدولية والوطنية المتعلقة بحقوق الإنسان.

دراسة تأثير الأنظمة السياسية على تطبيق هذه النصوص.

المنهج المقارن:

مقارنة بين حماية حقوق الإنسان في الأنظمة الديمقراطية والاستبدادية.

مقارنة القوانين الوطنية التي تحمي الحقوق الأساسية بين دول مختلفة.

المنهج الوصفي:

وصف الانتهاكات القانونية لحقوق الإنسان في الأنظمة السياسية المختلفة.

عرض تجارب الدول في تعزيز أو تقييد حقوق الإنسان.

تقسيم الدراسة لفصول لإيجاد الحل للإشكالية:

الفصل الأول: الإطار العام لحماية حقوق الإنسان

المبحث الأول: مفهوم حقوق الإنسان وأهميتها القانونية

تعريف حقوق الإنسان وأساسها القانوني.

تطور حقوق الإنسان في القانون الدولي.

علاقة حقوق الإنسان بالقوانين الوطنية.

المبحث الثاني: الإطار الدولي لحماية حقوق الإنسان

المواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، العهدين الدوليين، الاتفاقيات الإقليمية).

مسؤولية الدول في تطبيق المعايير الدولية.

دور المنظمات الدولية في حماية حقوق الإنسان.

الفصل الثاني: تأثير الأنظمة السياسية على حماية حقوق الإنسان

المبحث الأول: حماية حقوق الإنسان في الأنظمة الديمقراطية

خصائص الأنظمة الديمقراطية ودورها في تعزيز حقوق الإنسان.

القوانين الوطنية التي تحمي الحقوق الأساسية (مثل حرية التعبير، الحق في المساواة، المحاكمة العادلة).

أمثلة على نجاح الأنظمة الديمقراطية في حماية الحقوق.

المبحث الثاني: تأثير الأنظمة الاستبدادية والشمولية على حقوق الإنسان

خصائص الأنظمة الاستبدادية وآلياتها في استخدام القوانين لتقييد الحريات.

القوانين التي تُستخدم لقمع حقوق الإنسان (مثل قوانين الطوارئ، قوانين مكافحة الإرهاب).

أمثلة على انتهاكات حقوق الإنسان في الأنظمة الشمولية.

الفصل الثالث: تعزيز حماية حقوق الإنسان في ظل الأنظمة السياسية المختلفة

المبحث الأول: العوامل المؤثرة في فعالية القوانين لحماية حقوق الإنسان

سيادة القانون ودورها في حماية الحقوق.

استقلال القضاء كضمانة لتطبيق القوانين.

دور المجتمع المدني في تعزيز حماية حقوق الإنسان.

المبحث الثاني: مقترحات لتعزيز حماية حقوق الإنسان

إصلاح القوانين الوطنية بما يتماشى مع المعايير الدولية.

تعزيز الرقابة الدولية على الأنظمة السياسية التي تنتهك حقوق الإنسان.

تطوير آليات قانونية لمعاقبة الأنظمة التي تنتهك حقوق الإنسان (مثل العقوبات الدولية والمحاكم الجنائية).

الخاتمة:

تلخيص النتائج التي توصل إليها البحث.

الإجابة عن الإشكالية المطروحة والتساؤلات الفرعية.

تقديم توصيات عملية لتعزيز حماية حقوق الإنسان في الأنظمة السياسية المختلفة.

مصادر البحث:

المواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، العهدين الدوليين، الاتفاقيات الإقليمية).

القوانين الوطنية لدول مختلفة (ديمقراطية واستبدادية).

السوابق القضائية للمحاكم الوطنية والدولية.

تقارير المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة، هيومن رايتس ووتش، العفو الدولية.

الدراسات الفقهية والمقالات الأكاديمية حول حقوق الإنسان.

النتائج المتوقعة الوصول لها :

فهم أعمق لتأثير الأنظمة السياسية على حماية حقوق الإنسان.

تحديد الفجوات القانونية التي تؤثر على حماية الحقوق في الأنظمة المختلفة.

تقديم توصيات عملية لتحسين القوانين الوطنية والدولية بما يضمن حماية حقوق الإنسان.

خلاصة:

هذا البحث يسعى إلى تحليل العلاقة بين القوانين وحقوق الإنسان في ظل الأنظمة السياسية المختلفة، مع تسليط الضوء على كيفية تأثير القوانين على حماية الحقوق في الأنظمة الديمقراطية والاستبدادية،من خلال هذه الدراسة، سيتم تقديم رؤية شاملة ومعمقة.

الطريقة الثانية للحل :

2- **عنوان البحث بحث**: "تأثير القوانين على حماية حقوق الإنسان في ظل الأنظمة السياسية المختلفة"

إشكالية بحث في القانون

الإشكالية :

إلى أي مدى أثرت القوانين على حماية حقوق الإنسان في ظل الأنظمة السياسية المختلفة1

الإشكالية: كيف تؤثر القوانين على حقوق الإنسان في ظل الأنظمة السياسية المختلفة؟

1 – د.مسعودي هشام ،محاضرات منهجية البحث العلمي ،ماستر السنة الأولى ،تخصص ،قانون الأعمال ،2022، ص79

خطة البحث:

مقدمة

تعريف حقوق الإنسان وأهميتها في المجتمع.

عرض إشكالية البحث وأهدافه.

المنهجية: استخدام المنهج الوصفي التحليلي لدراسة تأثير القوانين على حقوق الإنسان.

تحليل البيانات النوعية والكمية من المصادر المختلفة.

1-الإطار النظري

تعريف القوانين المتعلقة بحقوق الإنسان.

دراسة تطور حقوق الإنسان عبر التاريخ.

2-الأنظمة السياسية وتأثيرها على حقوق الإنسان

الأنظمة الديمقراطية:

تحليل كيفية حماية القوانين لحقوق الإنسان.

أمثلة على القوانين والتشريعات المعمول بها.

الأنظمة الاستبدادية:

تأثير الأنظمة السياسية على انتهاكات حقوق الإنسان.

دراسة حالات واقعية من دول معينة.

الأنظمة الانتقالية:

تحديات حماية حقوق الإنسان في فترات الانتقال السياسي.

3- دور المؤسسات القانونية

دور القضاء في حماية حقوق الإنسان.

دور المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني.

4-التحديات والفرص

التحديات التي تواجه حماية حقوق الإنسان في كل نظام سياسي.

الفرص المتاحة لتعزيز حقوق الإنسان من خلال القوانين.

5-دراسة حالة

اختيار دولة أو منطقة معينة لدراسة كيفية تأثير القوانين على حقوق الإنسان.

تحليل النتائج والتحديات التي واجهتها هذه الدولة.

النتائج المتوقعة: للوصول لها من طرف الطالب:

فهم عميق لكيفية تأثير الأنظمة السياسية على حماية حقوق الإنسان.

تقديم توصيات عملية لتعزيز حماية حقوق الإنسان من خلال القوانين.

هذا البحث يوفر رؤية شاملة حول العلاقة بين القوانين وحقوق الإنسان، ويكشف عن التحديات التي تواجهها في مختلف السياقات السياسية.

خاتمة

تلخيص النتائج الرئيسية.

تقديم توصيات لتحسين القوانين المتعلقة بحقوق الإنسان.

دراسة البحث:

المصادر:

كتب ومقالات أكاديمية حول حقوق الإنسان والقانون.

تقارير منظمات حقوق الإنسان.

دراسات مقارنة بين نظم سياسية مختلفة.

ننوه فقط ونود الإشارة أنه لا يمكننا في هذا الكتاب دراسة موضوع كامل وشامل بل أردنا فقط أن نوضح كيف يمكن للباحث إيجاد الإشكالية والتقديم والمنهجية وخطة الدراسة والنتائج وإذا أراد الباحثين والطلبة التفصيل نرجوا الرجوع للمقالات المنشورة من طرفنا حول كافة المواضيع في المجلات المصنفة ج وفي

المطبوعات الجامعية المنشورة والمحاضرات المدرسة ،سواء في مقياس منهجية البحث العلمي لكافة السنوات والتخصصات أو منهجية إعداد مذكرة البحث.

الفصل الثالث :منهجية التعليق والتحليل للأحكام والقرارات القضائية :

يمثل التعليق على الأحكام أو القرارات القضائية من بين أهم الدراسات التطبيقية في القانون ذلك أن إتقان التعليق على حكم أو قرار قضائي يفترض الإلمام الجيد بالمعارف النظرية والمتعلقة بموضوع التعليق واستيعاب معطيات المنهجية القانونية التي تسمح بتقييم الحكم أو القرار .

المبحث الأول : الإطار المفاهيمي منهجية التعليق والتحليل للأحكام والقرارات القضائية :

نعالج في هذا المبحث الإطار المفاهيمي لمنهجية التعليق والتحليل للأحكام والقرارات القضائية ،حيث سنقوم بدراسته في ثلاثة مطالب رئيسية نتناول في المطلب الأول تعريف منهجية التعليق والتحليل للأحكام والقرارات القضائية، ثم نخصص المطلب الثاني لدراسة الفرق بين المسألة القانونية والقرار القضائي، ونعرج في المطلب الثالث إلى أنواع مناهج للتعليق على الأحكام والقرارات القضائية ،كما يلي :

المطلب الأول :تعريف منهجية التعليق والتحليل للأحكام والقرارات القضائية :

تعريف المقصود بالتعليق على حكم أو قرار قضائي هو مناقشة أو تحليل تطبيقي لمسألة قانونية تلقاها الطالب في المحاضرة ،وبالتالي فان منهجية التعليق على قرار أو حكم قضائي هي دراسة نظرية وتطبيقية في نفس الوقت لمسألة قانونية معينة 1.

ويسمى الحكم القضائي ما يصدر عن محاكم الدرجة الأولى ، بينما يسمى قرار قضائيا ما يصدر عن محاكم الدرجة الثانية ،إذ أن القرار أو الحكم القضائي هو عبارة عن بناء منطقي، فجوهر عمل القاضي يتمثل في إجراء قياس منطقي بين مضمون القاعدة القانونية التي تحكم النزاع وبين العناصر الواقعية لهذا النزاع ، وهو ما يفضي إلى نتيجة معينة هي الحكم الذي يتم صياغته في منطوق الحكم.

ولكي يكون التعليق على الحكم سليما ، يجب أن يكون الباحث المعلق ملما بالنصوص القانونية التي تحكم النزاع ، وأيضا بالفقه قديمه وحديثه الذي تعرض للمسالة ، إضافة إلى تتبع الاجتهاد حول هذه المسالة وتطوره وصولا إلى أحدث الاجتهادات ، لكي يأتي التعليق شاملا لكافة النواحي ويأتي كحكم تقييمي للقرار في كافة النقاط القانونية التي عالجها أي أنه الحكم على الحكم.

وينصب التعليق عادة على القرارات الصادرة عن المحاكم العليا باعتبارها مرجعا قضائيا لباقي المحاكم ، إلا أن التعليق يمكنه أن يتناول أحيانا قرارات المجالس القضائية أو المحاكم الابتدائية ، إدارية كانت أو تجارية أو مدنية.

1- غناي زكية، منهجية الأعمال الموجهة في القانون المدني- ط - 2 ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر ، 2005، ص19 و20.

المطلوب من الطالب أثناء التعليق على القرار، ليس العمل على إيجاد أو استخراج حل قانوني ، كما في المسألة أو الاستشارة ، لكنه مناسبة لدراسة وفهم الاتجاه الذي سلكه القضاء دون تجاهل موضوع النزاع المعروض وهو ليس إجراء بحث قانوني في موضوع معين بالرغم من أنه يتناول مسألة قانونية معينة مما يعني أن منهجية التعليق على قرار أو حكم قضائي هي دراسة نظرية وتطبيقية مشتركة لمسألة قانونية معينة ، تهدف إلى تطبيق المعلومات النظرية التي تلقاها الطالب ، من أجل ترسيخها في ذهنه لذلك يجب التمييز بين القرار القضائي والمسألة القانونية بحيث يعرف القرار القضائي بأنه الحكم الذي تصدره المحكمة بشأن خصومة ما وفقا للشكل الذي يحدده القانون للأحكام ، سواء في نهاية الدعوى أو في سيرها ، وسواء أكان الحكم صادرا في نزاع بين الأفراد أنفسهم ، أو بين الأفراد والإدارة.

المطلب الثاني :الفرق بين المسألة القانونية والقرار القضائي

الفرق بين المسألة القانونية والقرار فيتمثل بأن المسألة هي مجموع وقائع عملية يطلب من الطالب إيجاد حل قانوني لها ، بينما القرار هو مجموع وقائع عملية أعطت لها إحدى المحاكم الحل و يطلب من الطالب تحليل هذا الحل أو الحكم ونقاطه القانونية ، والنظر فيما إذا كان يتعارض مع النصوص القانونية ومدى توافقه مع اجتهادات المحاكم وتماشيه مع رأي الفقه السائد1 .

المطلب الثالث :أنواع المناهج للتعليق على الأحكام والقرارات القضائية

1-- طه زاكي صافي – منهجية العلوم القانونية – ط –1– المؤسسة الحديثة للكتاب لبنان ، 1998، ص226.

هناك عدة مناهج للتعليق على الأحكام والقرارات القضائية ،وتنقسم إلى قسمين قسم لا يفرق بين الحكم والقرار القضائي في تعليق، وهناك قسم يفرق بين الحكم والقرار القضائي في تعليق ،وعليه سنقوم بدراسة تفصيلية لكل منهما كما يلي

الفرع الأول : المنهج الذي لا يفرق بين الحكم والقرار القضائي في تعليق

هذا المنهج في التعليق على الأحكام والقرارات القضائية يقوم بتحليل وتعليق على ثلاثة مراحل هي :

مقدمة تتضمن التعريف بالحكم وتاريخ صدوره والجهة التي أصدرته.

الموضوع ويتضمن تحليل الحكم من الناحية الشكلية والموضوعية.

الخاتمة وتحتوي على تقييم الحكم أو القرار.

الفرع الثاني : المنهج الذي يفرق بين الحكم والقرار القضائي

أما المنهج الذي يفرق بين الحكم والقرار القضائي فيكون على النحو التالي:

1- **التعليق على الحكم القضائي:** يتبع المراحل التالية:

. سرد الوقائع وفق التسلسل الزمني.

. الإدعاءات ويذكر طلبات المدعي و دفوع المدعى عليه.

. المسائل القانونية.

. المبادئ القانونية.

. الحل الذي قدمته المحكمة الابتدائية.

. مناقشة هذا الحل وتكون من خلال مراجعة تطبيق المبادئ على الوقائع.

2-**التعليق على قرار المجلس القضائي** ويكون بنفس الخطوات ويهتم بالوقائع بشكل مفصل.،مع ذكر أن هذا القرار مستأنف أمام المجلس القضائي

3- **التعليق على قرار المحكمة العليا** يتبع الخطوات التالية:

. عرض القرار الأطراف، سبب الطعن، الإشكالية، الحل الذي قدمته المحكمة العليا
. مناقشة القرار نقد القرار من خلال ذكر النصوص التي تتعارض مع القرار وذكر الآراء الفقهية والاجتهادات التي تعارضه تأييد القرار من خلال ذكر النصوص والآراء والاجتهادات التي تؤيد القرار، والحل المقترح ويكون إما بالتأييد أو المعارضة للقرار الصادر.

بعد التطرق لمفهوم القرار أو الحكم القضائي و الأرضية التي يجب على الطالب الوقوف عليها ،نحاول التركيز على منهجية مشتركة يمكن اعتمادها كإطار عمل في كافة أنواع القرارات والتي تتمثل في مرحلتين الأولى تهم المرحلة التحضيرية والثانية المرحلة التحريرية حيث سنتناول كل مرحلة في مبحث.

المبحث الثاني : مراحل التعليق على الحكم أو القرار القضائي

نعالج في هذا المبحث بالتفصيل والدراسة إلى مراحل التعليق على الحكم أو القرار القضائي ،حيث نتناول في المطلب الأول المرحلة التحضيرية للتعليق على الحكم أو القرار القضائي، ونعرج في المطلب الثاني لدراسة المرحلة التحريرية للتعليق على الحكم أو القرار القضائي ،وهذا على المنوال التالي :

المطلب الأول: المرحلة التحضيرية للتعليق على قرار:

تعتبر المرحلة التحضيرية أول وأهم مرحلة في التعليق على قرار فضائي إذ هي عبارة عن عمل وصفي من قبل المعلّق و عليه أن يتوخّى في شأنه الدّقةعلى اعتبار أن

ما استخلصه المعلق من هذه المرحلة هو ما ستتم به مناقشة القرار والتعليق عليه، ومن ثم فإن المعلق في هذه المرحلة عليه أولا استيعاب مضمون القرار، ثم استخراجه لعناصر القرار وأخيرا تحديده لأدوات وتقنيات التعليق على القرار وهو ما سنتناوله في المطالب الموالية.

الفرع الأول: استيعاب مضمون القرار:

إن التعليق الصحيح هو الذي يرتكز فيه الطالب على وقائع الدعوى والمسألة القانونية التي تثيرها تلك الوقائع، والحل القانوني الذي أعطته المحكمة لهذه المسألة، ثم استخدام الطالب ما لديه من معرفة ودراسة للمادة في عملية تقييم القرار والبحث في أبعاده.

إلا أن الطالب قد يواجه صعوبات، بالأخص عند أول محاولة له للتعليق على حكم أو قرار قضائي، وأول تلك الصعوبات تنجم عن أن الطالب قد يصعب عليه قراءة وفهم وتحديد مضمون عمل وضعه رجل قانون ممتهن بعد مراحل إجرائية متعددة وعملية ذهنية طويلة، وتزيد الصعوبة بسبب المفردات القانونية التي تبدو أحيانا غامضة، إضافة إلى أن القرار ذاته يخضع لقواعد تقنية في بنيته وصياغته ومن أجل تجاوز تلك الصعوبات، لابد من فهم القرار موضوع التعليق، لأنه على ضوء ذلك يمكن وضع التعليق1 .

فقراءة الحكم أو القرار بهدف وضع تعليق عليه، تفرض على الطالب قراءة هذا الحكم كاملا بجميع أجزاءه، أي بجميع عناصره الواقعية والقانونية، والحلول

1- حلمي محمد الحجار - المنهجية في القانون ، ط 2 -،2003،ص396.

التي انتهى إليها بالنسبة لجميع الوسائل القانونية التي طرحت على المحكمة، ويفترض قراءة الحكم عدة مرات، تبدأ بقراءة أولى سريعة تتوالى بعدها القراءات المركزة.

فقبل التعمق في قراءة الحكم، يكفي إلقاء نظرة سريعة عليه لاستخلاص بعض المؤشرات المفيدة والقيمة، كمعرفة اسم المحكمة المصدرة للحكم وبالتالي التعرف على ما إذا كان التعليق يتناول حكما لمحكمة درجة أولى أو قرارا صادرا عن مجلس القضائي أو المحكمة العليا، كذلك بالنسبة لتاريخ الحكم أو القرار يوضح لنا ما إذا كان التعليق يتناول قرارا حديثا أو قديما، بعد هذه النظرة السريعة، ينتقل المعلق إلى القراءة المركزة، حيث يجب قراءة الحكم مرتين أو ثلاث مرات أو أكثر، وكل ذلك يتوقف على مدى وضوح الحكم وسهولة فهمه، أو تعقيد عناصره الواقعية والمسائل القانونية المثارة فيه، ويجب أن تتم القراءة بتأن وانتباه ،والتركيز لأن الفائدة من القراءة المركزة تعطينا فكرة عامة وكلية عن هذا الحكم أو القرار بالإضافة إلى المعرفة العلمية الصحيحة لأجزاء الحكم1.

فالطالب لكي يعطي تعليقا سليما على القرار يجب أن يكون ملما بالنصوص القانونية أو القواعد القانونية التي تحكم ذلك النزاع، ومن تم بالفقه قديمه وحديثه التي تعرض للمسألة المطروحة، كذلك الاجتهاد الذي تناول هذه المسألة، ومن تم بيان انعكاسات ذلك الحل من الوجهة القانونية، الاجتماعية والاقتصادية، ومدى وأبعاد الحل القانوني، وهو ما يفرض على الطالب ثقافة قانونية وغير قانونية ضرورية وشاملة.

1- حلمي محمد الحجار- مرجع نفسه ، ص 397.

وبعد الإحاطة بأجزاء الحكم، يمكن تكرار القراءة المركزة للإحاطة بالنقاط القانونية التي طرحت على المحكمة ثم الحلول التي اعتمدتها لتلك النقاط، والسياق الفكري والمنطقي الذي اعتمدته المحكمة ومن ثم البراهين والحجج المؤيدة1.

وخلال هذه القراءات يمكن للطالب أن يعتمد بطاقات المعلومات التي يستعين بها لتدوين العناصر الأساسية،ومكونات القرار بشكل واضح، مما تسهل على الطالب العودة للمعلومات التي يتم جمعها بعناية ومراجعتها في كل مرة نظرا لصعوبة الرجوع إلى القرارات قصد مراجعتها والتي قد تكون طويلة.

الفرع الثاني :استخراج عناصر القرار:

بعد مرحلة التعرف على القرار واستيعابه،تأتي مرحلة استخراج عناصر القرار،و نقصد بهذه المرحلة ،تسجيل العناصر الجوهرية للقرار،وفي غالب الأحيان يتم هذا التسجيل بطريقة مبعثرة،أو غير منظمة وسوف نقوم بتبيان العناصر الأساسية الواجب استخراجها ومن أهم البيانات التي يجب الانتباه إليها في كل حكم أو قرار قضائي هي كالتالي:

1-التصدير أو مقدمة الحكم أو القرار:

يأتي على رأسها : باسم الشعب وطبقا للقانون وكذا اسم المحكمة التي أصدرت الحكم وكذا اسم القاضي المنفرد أو القضاة (الرئيس والقضاة اللذين بتوا بالنزاع) وتاريخ صدور الحكم أو القرار ، هذا إلى جانب بيان أسماء أطراف النزاع ومطالبهم وإدراج الأسباب القانونية والواقعية ، كما تنص على ذلك المادة. هذا بالنسبة لعنصر التصدير.

1- عكاشة محمد عبد العال و سامي بديع منصور – المنهجية القانونية ، ط- ، 2003 ، ص 92.

2-**عنصر الوقائع**:

نقصد بالوقائع الأحداث التي وقعت من يوم نشوء النزاع إلى يوم رفع الدعوى والتي يجب أن تلخص كل المراحل التي مر بها الأطراف من إجراءات وما قدمه الأطراف من طلبات وأدلة وكل الأحداث التي مرت من خلالها القضية وذلك بشكل تسلسلي.

3-**عنصر الأسباب**:

نقصد بالأسباب تعليل المحكمة أو ما تقوم به من تحديد للنزاع أو الواقعة القانونية المطروحة1، وتذكر إلى جانبها القاعدة القانونية أو القواعد القانونية الواجب تطبيقها على تلك الواقعة القانونية، وتأتي هذه الأسباب باستعمال المحكمة لعبارات معينة في شكل حيثيات كأن تقول "**حيث إن**" أو "**بما أن**" أو "**بناءا على**" ، تلي هذه العبارات استعراض للأسباب التي جعلت المحكمة تأصل عليها حكمها.

4-عنصر المنطوق:

منطوق الحكم وهو الجزء الأهم في القرار، كونه نتيجة إلى ما توصلت إليه الهيئة القضائية و ما قضت به المحكمة في الطلبات المعروضة أمامها ،يجب استخراجه من الحكم أو القرار ،و هو الجزء الذي يهتم به أطراف النزاع ، و عادة ما يأتي مسبوقا بعبارة "**من أجله**" أو" **لهذه الأسباب** "حيث يكون المنطوق مصاغا بطريقة مختصرة.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه العناصر الأربعة تكون بالنسبة لأحكام و قرارات محاكم الموضوع بصفة عامة مع الاستثناءات كأن تضمن مجلس القضائي في

1-المادة1/277 من القانون09/08المؤرخ 2008/02/25 قانون الإجراءات المدنية والإدارية،ج ر ،رقم21، الصادرة23 /2008/04.

الاستئناف ملخص الحكم الابتدائي في قرارها ،أما بالنسبة للمحكمة العليا الطعن بالنقض،والتي تهتم بمراقبة مدى تطبيق القواعد القانونية من طرف محاكم الموضوع ،فهي تعرض في قرارها الحكم المعتمد من طرف محاكم الموضوع ،وأسباب الطعن الموجه ضد هذا الحكم،وتعتمد المحكمة العليا العبارات التالية: بشأن الوسيلة الأولى وبناء على مقتضيات الحكم أو القرار،فيما يخص الوسيلة الثانية،بشأن الوسيلة الفريدة المثارة،و من أجله قررت المحكمة العليا، إما قبول الطلب أو رفضه.

هذه إذن هي العناصر التي يجب على المعلق استخراجها من القرار والتي تسهل عليه تحديد أدوات وتقنيات التعليق على القرار، وهو ما سنتطرق له في المطلب الثالث.

الفرع الثالث :أدوات و تقنيات التعليق على القرار القضائي

حتى يتمكن الطالب من التعليق على أي قرار يجب عليه قراءته بتأن عدة مرات ليتوصل إلى عناصر تمكنه من إنجاز التعليق المطلوب والمتمثلة في أدوات و تقنيات التعليق،حيث سنعالج كل واحدة في فقرة.

أولا: **أدوات التعليق على القرار القضائي** :

يجب على المعلق أن يدون في مسودة مجموعة من الأدوات التي تمكنه من التعليق على القرار و المتمثلة فيما يلي1:

* اسم المحكمة التي أصدرت القرار أو الحكم القضائي و يمكن معرفتها من خلال المنطوق الذي أصدرته إما المحكمة الابتدائية أو المجلس القضائي أو المحكمة العليا. وبالتالي الوقوف على القانون الموضوعي والإجراء المطبق و لمعرفة ما إذا كانت هذه القوانين عرفت تعديلا أو إلغاء قبل أو بعد صدور الحكم .

* ترتيب أحداث القضية بحسب تاريخ انطلاقها أي قبل وصول الملف إلى المحكمة و المراحل التي مر منها إلى غاية صدور الحكم من آخر جهة قضائية عرض عليها و هنا يتوقف الأمر على مجهود خاص بالطالب باستخراجه للأشياء التي قد تكون متناثرة بين المراحل الإجرائية أو ما قدم من حجج وأسانيد لمختلف درجات المحاكم .

* بيان أطراف النزاع بتحديد المدعي والمدعى عليه إذا كان التعليق ينصب على حكم صادر عن المحكمة الابتدائية ، أو المستأنف والمستأنف عليه إذا كان التعليق ينصب على قرار صادر عن المجلس القضائي ، أو طالب النقض و المطلوب في النقض إذا كان القرار صادرا عن المحكمة العليا ، إضافة إلى بيان المواقف والطلبات والوسائل القانونية التي استند عليها الأطراف لتدعيم موقفهم في الدعوى .

* تحديد الإطار القانوني لموضوع النزاع ، و بغية ذلك على الطالب استخراج المشاكل القانونية الرئيسية في القرار التي كانت موضوع النزاع بين الأطراف في الدعوى .

* ثم يسجل الطالب منطوق القرار الذي خلصت إليه المحكمة و الأساليب التي اعتمدت عليها في إصداره.

1- عبود عبد الله العسكري – منهجية البحث العلمي في العلوم القانونية-سلسلة منهجية البحث العلمي-الجزء الثالث- ،ط-2- دار النميرة دمشق سورية، 2004 ، ص144.

ثانيا: تقنيات التعليق على القرار القضائي:

انطلاقا من استخراج المعلومات الواردة في القرار و التي ارتكزت عليها المحكمة في إصدار حكمها أو قرارها يتم تسجيلها في المسودة على الشكل التالي :

* إدعاءات المدعي الواقعية و القانونية و نفس الشئ بالنسبة للمدعى عليه .
* تسجيل المبدأ الذي ارتكزت عليه المحكمة و إطار تطبيقه وهل هو واضح أم غامض.
* توضيح النظريات الفقهية و أي رأي ارتكزت عليه .
* استحضار الاجتهادات القضائية السابقة إن وجدت لمعرفة موقف القضاء من الحكم
* ثم التوصل إلى مناقشة الوسائل المثارة و البعد القانوني للحلول المقدمة قضائيا للواقع .
* ثم محاولة الوصول إلى رأي شخصي بخصوص القرار مع البراهين التي توصل إليها الطالب.

المطلب الثاني :المرحلة التحريرية للتعليق على قرار قضائي:

نعني بهذه المرحلة كيفية تنفيذ التعليق أو المنهجية العملية التي نعتمدها في قيامنا بالتعليق على قرار قضائي ، و ذلك على شكل خطة متوازنة و محكمة .

فهذا التعليق هو ما ستتم قراءته و تقييمه من قبل الأستاذ ، و محاسبتنا ستكون بناء عليه و ليس بناء على ما يدور في ذهن الطالب خلال المرحلة

التحضيرية1،ولذلك يجب أن يحرر التعليق تحريرا قانونيا مضبوطا بدءا من المقدمة مرورا بصلب الموضوع ،وصولا إلى الخاتمة وهو ما سنتناوله في المطالب الموالية .

المقدمة

تكتسي المقدمة أهمية بالغة في التعليق على قرار قضائي ،لأنها الأداة التي ترشد القارئ إلى مختلف المسائل التي ستعالج في التعليق ، كما أنها تعد بمثابة المدخل الذي يحس به المعلق غيره بأهمية موضوع التعليق ، لذلك فإنه يتوجب استغلالها بشكل عقلاني لإثارة انتباه القارئ ، وحتى تكون كذلك يجب أن تشمل على عدة عناصر لا يجوز إغفالها2.

حيث يبدأ المعلق أولا بالتعريف بالموضوع أي أننا بصدد تعليق على قرار قضائي مع إبراز فائدة أو أهمية هذا التعليق، ثم تقديم القرار وتعريفه؛وذلك بتحديد الجهة القضائية المصدرة للقرار هل هي محكمة المجلس أو محكمة العليا؟وهل صدر عن غرفة أو غرفتين أو الغرف المجتمعة ؟ ثم نذكر مراجع القرار أي رقمه وتاريخ صدوره و رقم الملف .

فكل هذه المعلومات إجمالا تؤخذ من مقدمة القرار القضائي،ولا يجوز إغفالها لما لها من أهمية بالغة،فذكر المحكمة التي أصدرت القرار له أهمية قصوى، لكونه يتيح لنا المقارنة في التحليل بين قضاء عدة محاكم لمعرفة الاتجاه الغالب في الاجتهاد القضائي، وإذا كان القرار صادرا عن محكمة النقض فيمكن مقارنته مع

1- صالح طليس- المنهجية في دراسة القانون- ط-1- منشورات زين الحقوقية لبنان، 2010 ، ص 248.

2- عبد القادر العرعاري ، النظرية العامة للعقود المسماة ، عقد البيع ، ص 253.

غيره من القرارات الصادرة عن نفس المحكمة،أو عن المحاكم العليا الأجنبية المماثلة،أو حتى أحيانا مع قرارات الغرف المختلفة لنفس المحكمة1 .

كما أن ذكر تاريخ صدور القرار القضائي من الأهمية بمكان ، لكونه يتيح لنا معرفة هل حصل تحول في الاجتهادات السابقة ؟ أو هل حصل تفسير جديد لقاعدة قانونية معينة ؟ أو هل تم اللجوء إلى قاعدة قانونية أخرى ؟ .

وبعد عرض كل هذه المعلومات يحاول المعلق إثارة المسألة أو المسائل التي تعرض لها القرار كأن يقول يتعرض القرار الصادر عن محكمة النقض لمدى اعتبار المقاولة في حالة صعوبات أو لبيع ملك الغير،أو يتعرض للاختصاص القضائي،ثم يعمد بعدها إلى تلخيص قضية القرار في فقرة متماسكة، يسرد فيها بإيجاز أهم الوقائع والمراحل التي عرفتها الدعوى ،والدفوع المقدمة والحجج المعتمدة ،على أن يتم ذلك بأسلوب الطالب الشخصي بصدق و أمانة،ومراعيا التسلسل الزمني للأحداث2،غير أنه يجب التنبيه إلى مسألة أساسية،وهي أنه لا يجوز فصل موضوع التعليق عن وقائع الدعوى أي لا يتصور المعلق وقائع غير موجودة،ولا يتجاهل وقائع أساسية في الدعوى لكي يعطي تقييما للقرار الذي يكون عند تجاهلها قرارا منتقدا3.

بعد ذلك تأتي مرحلة طرح المشكل الذي يثيره القرار القضائي من الوجهة القانونية والوجهة الواقعية ، أي ماذا أثار الأطراف كدفوعات أو مطالب ؟ وكيف أجابت محاكم الموضوع ؟ ثم ما هو موقف قضاء القانون ؟

1- صالح طليس ، مرجع سابق ، ص 248 .

2- محمد العروصي ، المختصر في المنهجية القانونية ، طبعة 2011 ، ص 49 و 50 .

3- عكاشة محمد عبد العال و سامي بديع منصور ، المنهجية القانونية ، طبعة 2003 ، ص92.

و من تم يخلص المعلق إلى طرح الإشكالية التي لا تظهر في القرار و إنما تستنبط من الإدعاءات و من الحل القانوني الذي توصل إليه القاضي1 ولهذا يجب أن تصاغ الإشكالية صياغة قانونية مختصرة و واضحة ،وذلك إما على شكل سؤال أو عدة أسئلة ،أي سؤال رئيسي وأسئلة فرعية،وأخيرا يتم الإعلان عن خطة التعليق على القرار القضائي ، التي ستتم معالجتها في العرض وهو ما سنتناوله في المطلب الثاني.

العرض:

يهدف العرض إلى مناقشة وتحليل النقاط القانونية المثارة أمام المحكمة والتي طرحها الخصوم في شكل ادعاءات ، فإذا كان القرار قد طرح نقطة قانونية واحدة ، فيجب تناول هذه النقطة بالتحليل والمناقشة، أما إذا كان القرار قد طرح عدة نقاط قانونية، فيجب مناقشة وتحليل كل نقطة من هذه النقاط تباعا وبشكل متسلسل كما طرحتها المحكمة2 ،فمرحلة المناقشة و التحليل من أصعب المراحل التي تواجه المعلق في تعليقه على قرار قضائي، ذلك أنها تقتضي تقسيم العرض إلى قسمين أو ثلاث أقسام حسب المشاكل التي يطرحها القرار،وبذلك يصعب على المعلق إعطاء خطة واحدة وشاملة للتعليق ، ما دام أن هذا الأخير لا يبرز على أساس أفكار ، بل على أساس مشكل أو مشاكل قانونية، ومن تم قد يجد المعلق نفسه أمام عدة إشكاليات تقتضي خطط متعددة.

1-Janin patrick-méthodologie de droit administratif-ellipse ; paris ,2007, p108.

2- حلمي محمد الحجار - المنهجية في القانون ، الطبعة الثانية 2003 ، ص 408.

وبناء على ذلك فإذا كان القرار يتعلق بإشكالية واحدة فيمكن تقسيم التعليق إلى مبحثين ، يتعرض الأول إلى تحليل الإشكالية من الناحية القانونية والواقعية، ويتعرض الثاني لبيان البعد القانوني للحلالمعتمد في القرار،ومدى مسايرته للاجتهادات القضائية،وهو ما يبرز فيه المعلق أو الطالب موقفه الشخصي.

غير أنه إذا كان القرار يتعلق بعدة إشكاليات ،فهنا يجب أن تتم معالجتها بكاملها في خطة شاملة ومضبوطة لا تتجاوز ثلاث مباحث،وهو ما يبرز مدى قدرة المعلق أو الطالب على استيعاب جميع الإشكاليات المطروحة في القرار ودراستها ومناقشتها في خطة دقيقة ومتوازنة1،ومن ثمة فعلى المعلق مراعاة عدة شروط عند تحديده لخطة التعليق ومن هذه الشروط:

* أن تكون خطة تطبيقية أي تتعلق بالقضية وأطراف النزاع من خلال العناوين، فعلى المعلق أن تكون خطة دقيقة، فمن الأحسن تجنب العناوين العامة ،متتابعة وفقا لتتابع وقائع القضية.

* أن تجيب الخطة على المشكل المطروح، وبذلك يبدأ المعلق عرضه بإثارة ومناقشة وتحليل النقاط القانونية التي أثارها القرار،و يستحسن عند تحليل هذه النقاط مراعاة القواعد التالية :

* صياغة النقطة أو النقاط القانونية المطروحة بشكل واضح.

* عرض النقاط عند تعددها بشكل متسلسل.

1- محمد العروصي ، مرجع سابق صفحة 50.

* طرح النقاط القانونية بشكل سؤال استفهامي1.

وبعد عرض النقاط التي أثارها القرار ومناقشتها وتحليلها ،يتعين على المعلق عرض الحل الذي أعطته المحكمة لمناقشته وتحليله،لكن تجدر الإشارة أن على المعلق مراعاة عدة قواعد عند عرضه للحل وأهمها :

* صياغة الحل القانوني بشكل واضح ومختصر.

* صياغة الحل الذي أعطته المحكمة العليا وليس الحل الذي أعطته محاكم الموضوع ، إذا كان القرار صادرا عن المحكمة العليا،أما إذا كان القرار صادرا عن المجلس القضائي فيجب صياغة الحل الذي أعطاه المجلس وليس الحل الذي أعطته المحكمة الابتدائية .

* مراعاة الأمانة و الموضوعية في بيان الحل القانوني2.

ثم يبدأ المعلق بمناقشة هذا الحل من الوجهة القانونية ببيان ما إذا كانت المحكمة المصدرة للقرار قد طبقت على النزاع المعروض عليها القاعدة القانونية الواجبة التطبيق أم لا؟ وكذلك ما إذا كانت هذه المحكمة قد أصابت في تفسير القاعدة القانونية الواجبة التطبيق ، ثم إبراز موقف الفقه والاجتهاد القضائي من هذا الحل المعتمد من طرف المحكمة ، أي بيان ما إذا كان هذا الحل يتوافق مع اجتهادات سابقة،أم أنه يضيف شيئا جديدا للاجتهادات القضائية.

وتجدر الإشارة أنه لا يكفي الكشف عن مواطن الخلل الذي وقعت فيه المحكمة سواء كان هذا الخلل قانونيا أو واقعيا وإنما لابد من التعليل وذلك لإضفاء صفة الجدية على التعليق من جهة،وإضفاء الصفة العلمية من جهة أخرى حيث

1- حلمي محمد الحجار ، مرجع سابق ، صفحة 407.

2- محمد حلمي الحجار ، مرجع سابق ، صفحة 407 و 408.

يكون هذا التعليل إما قانونيا أو واقعيا فالتعليل القانوني يتم بالاستناد على الحجج التي يكون مصدرها التشريع أي الاستشهاد بالنصوص القانونية التي تم إغفالها،أو يكون مصدرها القضاء أي الاستشهاد باجتهادات قضائية سابقة في نفس موضوع.

أما التعليل الواقعي فيقتضي من المعلق الاستناد فيه على الآراء الفقهية أو النظريات العلمية أو توضيح فكرة قانونية لها علاقة بموضوع التعليق أو تساعد على فهمه1،بعد ذلك يبين المعلق النتائج التي يمكن أن يرتبها الحل الذي اعتمده القرار على تطور الاجتهادات القضائية،أي بيان ما إذا كان القرار يقتصر فقط على حل القضية أم يشكل قرارا مبدئيا.

فالقرار الذي يقتصر على حل القضية، أيالمشكلة الخاصة التي يطرحها النزاعفقط، يكون عكس القرار المبدئي الذي يتجاوز حل القضية ويؤسس للمستقبل تفسيرا جديدا لقاعدة قانونية معينة2.

وأخيرا يبدي المعلق رأيه الشخصي في الحل الذي اعتمدته المحكمة ،أي ما إذا كان يوافق هذا الحل أو يعارضه مع تعليل رأيه الشخصي بالاستناد على النصوص القانونية أو الآراء الفقهية أو الاجتهادات القضائية ،أو يبرز المحاسن والمساوئ التي تعتري هذا القرار من الوجهة القانونية والاجتماعية والاقتصادية3 .

خاتمة

1- محمد التغدويني – النظرية العامة للتعليق على الأحكام القضائية – الطبعة الثانية، 2006.

2- حلمي محمد الحجار – مرجع سابق، صفحة 412.

3- طه زاكي صافي – منهجية العلوم القانونية – المرجع السابق، ص227.

بخصوص التعليق على القرارات القضائية ليس هناك ما يلزم المعلق على ختم التعليق غير أنه في الحالات التي يستقر فيها رأيه على وضع الخاتمة فإنه يمكن أن تتضمن هذه الأخيرة ما يلي :

* أن تكون الخاتمة بمثابة استنتاج للنتائج التي يرجى تحقيقها من وراء هذا التعليق.
* أن تتضمن الخاتمة اقتراحات من المعلق.
* أن تتضمن انفتاحا مستقبليا على حلول يراها المعلق جديرة بالاهتمام.
* أن تتضمن طرح تساؤلات تفتح آفاقا جديدة للبحث1 .
* أن تتضمن نظرة شمولية للنازلة أو للحل المقترح.

كما يمكن للمعلق أن يبدي رأيه الشخصي على القرار ، بموافقته ومعارضته ، كما يمكنه أن يعطي تصوره المستقبلي للقرار المدروس ، ومدى تماشيه مع القواعد القانونية الجاري بها العمل 2.

خاتمة:

هذه إذن هي المراحل التي يمر منها التعليق على القرار القضائي بدأ من تعيين المحكمة المصدرة للقرار، صنفها ودرجتها،وتاريخ صدور القرار وموضوعه،مرورا بعرض ادعاءات الخصوم المادية والقانونية ،مع تبيان مطالبهم في الدعوى ،وكذلك تحديد المسألة أو المسائل القانونية المطروحة على المحكمة والمراحل القضائية التي مرت منها القضية ،وصولا إلى عرض الحل المعتمد من طرف المحكمة لكل مسألة من المسائل القانونية المثارة،ومن ثمة مناقشة القرار وتحليله

1-عكاشة محمد عبد العال و سامي بديع منصور - مرجع سابق، ص 96.

2- عبود عبد الله العسكري - منهجية البحث العلمي في العلوم القانونية-سلسلة منهجية البحث العلمي-الجزء الثالث- ،ط-2، 2004 ، ص 156 و157.

،إما على مستوى القواعد والنصوص القانونية ،وكذا الآراء الفقهية والاجتهادات القضائية المستقر عليها،أو على مستوى المقومات الأساسية التي يقوم عليها القرار ومدى تطويره للاجتهادات القضائية.

لذلك لابد للمعلق من ترك أثر إيجابي في ذهن القارئ بحيث لا يجد صعوبة في قراءة التعليق سواء من ناحية الصياغة،والخطة وترتيبالأفكار،أو من ناحية المنهجية المعتمدة في التعليق، ومن أجل ذلك يكون على المعلق صياغة أفكاره صياغة قانونية خالية تماما من المرادفات والكتابات الإنشائية التي لا تضيف شيئا للتعليق.

الفصل الرابع: منهجية إعداد المذكرات الإستخلاصية :

إن إعداد المذكرة الإستخلاصية يتعلق بعملية مهمة ودقيقة تتطلب مهارات تحليلية قوية وفهما عميقا للقوانين والأحكام والقرارات القضائية ،ومحتوى الوثائق المقدمة للطالب من أجل تحليلها وإيجاد الترابط بينها ،لذلك سوف نتعرض في هذا الفصل لكافة العناصر التي تتضمنها عملية إعداد منهجية المذكرة الإستخلاصية كما يلي:

المبحث الأول : الإطار النظري لإعداد المذكرة الاستخلاصية

يتطلب هذا العمل من الطالب أن يتحكم بكيفية جيدة في التوقيت المخصص للعمل وأن يوزعه على مراحل مختلفة وتحليل الوثائق ودراستها وإعداد خطة مناسبة وتحرير المذكرة.

إن إعداد المذكرة الاستخلاصية هو عملية منهجية تهدف إلى تلخيص وتحليل الوثائق القانونية والقضائية بشكل دقيق وشامل ،يعتمد إعداد هذه المذكرة على إطار نظري متين يساعد في تقديم فهم عميق للمسائل القانونية والقرارات القضائية،وعلى هذا الأساس سوف نقسم هذا المبحث لعدة مطالب كما يلي:

المطلب الأول : ماهية المذكرة الاستخلاصية:

في هذا المبحث سنقوم بتعريف مفهوم المذكرة الاستخلاصية،والهدف منها في الدراسات القانونية وفي منهجية البحث العلمي من خلال المطالب التالية:

الفرع الأول : مفهوم المذكرة الاستخلاصية:

هي عبارة عن مجموعة وثائق تتكلم عن فكرة معينة أو موضوع محدد، تتكون غالبا من: نص تشريعي (أي مجموعة من المواد القانونية)، أونص فقهي (مقتطف من كتاب قانوني معين) أوقرارات قضائية مع دراسات خاصة بالتعليق على تلك القرارات،فهي مجموعة وثائق تحمل ارتباط منطقي معين، وتدور حول فكرة معينة أو مجموع أفكار، قد تكون متناقضة، أو في نفس الاتجاه1،غالباهذا النوع من الامتحان يكون في مسابقة الدخول إلى المدرسة الوطنية للقضاء، حيث يطلب من المتسابق تلخيص هذه الوثائق التي تكون طويلة في معظم الأحيان فيما لا يزيد عن أربع صفحات، والتلخيص لا يكون لكل وثيقة على حدة، بل يجب استخلاص

1- صالح طليس – المنهجية في دراسة القانون – ط-1- منشورات زين الحقوقية لبنان، 2010 ، ص36.

الموضوع العام الذي تدور حوله الوثائق، والتمكن من تحرير خطة تعالج الموضوع، والاستعانة أثناء التحليل بالوثائق، فهي أشبه ببحث صغير بالاعتماد على تلك الوثائق كمراجع.

إن امتحان المذكرة الاستخلاصية هو من نوع الامتحانات الصعبة لأن موضوعها لن يكون بالضرورة معروفا للطالب من قبل، فالمطلوب منه أن يفهم الموضوع أولا من خلال الوثائق ثم يحاول الربط بين تلك المعلومات بطريقة منهجية، فالحلول موجودة في الوثائق، لكن حسن الفهم وحسن ضبط الخطة هو الأهم، لذلك ليس على الطالب إعطاء رأيه الشخصي بل فقط الاكتفاء بتحليل وجهات النظر والاتجاهات الفكرية الموجودة في الوثائق المقدمة، بما فيها اجتهادات القضاء، وآراء الفقهاء أما الخطوات المنهجية لإنجاز المذكرة الاستخلاصية فهي كالتالي:

قراءة الوثائق:

لا بد من القراءة السريعة والمنهجية أو باختصار القراءة الذكية، حيث يجب تسجيل الأفكار التي استطاع الطالب فهمها في المسودة في انتظار الربط بينها، و من المستحسن استعمال الأقلام بألوان مختلفة عند وجود عدة آراء متناقضة يجب تسجيل الملاحظات حول وجود اختلاف للآراء من أجل مناقشة تلك الآراء فيما بعد، بعد ذلك تأتي الخطوة النهائية وهي التحرير على الورقة مباشرة دون المسودة لأن الوقت ضيق رغم أن مدة الامتحان 4 ساعات أو 5 ساعات.

المقدمة:

يجب أن تكون قصيرة، تتلخص في التعريف بالموضوع الذي استخلصه الطالب من الوثائق المقدمة، والمقدمة تنتهي ولا بد بطرح إشكالية، وبرسم الخطة

التي ستتبع في دراسة الموضوع، والتي يجب أن تكون متسلسلة منطقيا ومتوازنة وشاملة.

العرض:

يمنع منعا باتا تخصيص مطلب لكل وثيقة لأن هذا يتعارض تماما مع فكرة المذكرة الاستخلاصية. - لا يجب التقيد بالعبارات الواردة في الوثائق بل بالأفكار كما فهمها الطالب (يمنع كثرة الاقتباس). - يمكن الإشارة إلى الوثيقة المرجعية للتحليل، كالقول مثلا: حسب رأي الأستاذ فلان في مقاله بعنوان والمنشور في مجلة كذا ..... إلخ، وكذلك رقم وتاريخ الحكم القضائي.

الخاتمة:

مثل أي موضوع فالخاتمة تتضمن الخلاصة والاستنتاجات الأساسية للموضوع

الفرع الثاني : الهدف من المذكرة الاستخلاصية:

وكما يدل عليه اسم العمل فان الهدف منه هو الاستخلاص وهو لا يعني جمع وثائق وإعداد حوصلة لكل وثيقة أو نتيجة أفكار مقدمة بدون أساس منهجي أو عرض حال عن قراءة الوثائق وموجز مقتضب لمختلف النصوص شرح النصوص الموجودة في الملف ،أو التعبير عن رأي شخصي يتعلق بالنصوص أو الأفكار التي تعرضها أو اتخاذ موقف تجاه المناقشة التي أثارها الموضوع محل الاختبار،وإنما الهدف من المذكرة الاستخلاصية يعني1:

1- شروخ صلاح الدين- الوجيز في المنهجية القانونية التطبيقية- ط – 1 ،دار العلوم للنشر و التوزيع عنابة، الجزائر، 2010،ص76.

مجموعة عناصر منظمة كانت قبل ذلك متفرقة أو غير متناسقة مع بعضها.

- تشكيل متجانس ومرتب يقارن من خلاله الطالب الوثائق المقدمة مع المسائل القانونية محل الاستخلاص.

- التمييز بين المسائل الأساسية والأخرى الثانوية بحيث يمكن على أساسها التوصل إلى مقابلة النصوص وتلاقي الأفكار وهو ما يسمح من تقدير مهارة الطالب واستعداده للوظيفة المستقبلية التي لا تعتمد على إعادة كتابة أفكار الآخرين أو على النقل الحرفي وإنما تعتمد على روح النقد والاختيار وإظهار هذا الاختيار.

-تلخيص حيادي وموضوعي وعدم التحمس لرأي وتقديم وجهة النظر الشخصية بحيث يكون تلخيصا وافيا لا يحرف أفكار المؤلفين عن موضعها ولا يحملها أكثر مما تعنيه.

المطلب الثاني :تحليل الوثائق وكيفية تحرير المذكرة الاستخلاصية:

إن أهم شيء على الطالب معرفته وإدراكه ،هو التفريق بين الوثائق ومعرفة كيف يتم تحليلها ودراستها من خلال قراءتها قراءة متأنية، والربط بينها، ليتم بعد ذلك التمكن من كيفية كتابتها وتحريرها وهو ما سنعالجه في المطالب الموالية :

الفرع الأول : تحليل الوثائق ودراستها:

تتطلب هذه المرحلة من الطالب أن يعالج المسألة بطريقة منهجية جيدة وذلك بإتباع ما يلي1:

1-اخذ نظرة سريعة على الوثائق التي يتألف منها الملف عادة ما يذكر في الصفحة الأولى قائمة الوثائق المرفقة.

1- بوسعدية رؤوف- محاضرات في منهجية العلوم القانونية – المرجع السابق، ص68.

2-الشروع في قراءة الوثائق مع إتباع الترتيب الذي سلم في الملف غير انه من الأفضل ترتيب الوثائق حسب طبيعتها نصوص قانونية ،أراء فقهية،اجتهاد قضائي.
3- يركز الطالب على فهم كل وثيقة ويحاول الاحتفاظ في ذهنه بالمعلومات التي يرى أنها أكثر ملائمة للمسألة المعروضة وأكثر أهمية لها يمكن خلال هذه المرحلة تسطير الجمل أو الفقرات وبالتوازي مع ذلك تسجيل الأفكار العامة الهامة التي تحتويها الوثيقة في المسودة قصد تسهيل إعداد المذكرة لاحقا ينصح الطالب بكتابة ما استخلصه من كل وثيقة بكيفية تجنبه العودة إليها في كل مرة ربحا للوقت.
4-استخراج الأفكار الرئيسية للخطة.
5-عند قراءة الوثائق وتحليلها يتعين على الطالب أن يقوم بترتيبها إذ يمكن من خلال ذلك التعرف مثلا على تطور الاجتهاد القضائي مع مراعاة إمكانية تكامل الوثائق أو تعارضها حسب محتواها وهو ما يؤدي إلى استخلاص الخطوط العريضة للملف ولشروع بعد ذلك في إعداد الخطة المناسبة وتحرير المذكرة.

الفرع الثاني : تحرير المذكرة الاستخلاصية:

هذه المرحلة لا تختلف عن الاختبار الذي يتعلق بتحرير مقالة وتعتبر ابسط منها ذلك أن الخطة لا تعتمد أساسا على الأفكار الشخصية للطالب وإنما على تبسيط ما احتوته الوثائق المختلفة وتهدف الخطة عموما في المذكرة الاستخلاصية إلى ضمان تقديم كامل وواضح وموضوعي لمحتوى الملف ويحدد عدد الصفحات ب3 إلى 4 على الأكثر ومن الضروري عند تحرير المذكرة أن يتمكن القارئ بسهولة من الرجوع للوثيقة التي اعتمد عليها وهو ما يسمح له أيضا من التحقق من استعمال الوثائق والمعلومات المطلوبة فيها وتتضمن الإجابة غالبا مقدمة قصيرة ومباشرة وعرضا مؤطرا ومبررا كما ينهي الطالب عند تحريره للمذكرة إلى عدم الاعتماد على النقل الحرفي للجمل وفقراتها وإنما على الأفكار الرئيسية التي تحتويها وتعتمد المذكرة الاستخلاصية أساسا على قدرة الطالب في الاستخلاص والاستدلال وتوظيف معلوماته دون الإدلاء برأيه الشخصي أو معلومات مضافة من عنده ولو بصفة

ضمنيه 1ة .

المبحث الثاني: نموذج لكيفية التطبيق لحل مختلف المذكراتالإستخلاصية

تعتبر مذكرات الإستخلاصية أداة حيوية في تحليل وتقييم الوثائق القانونية والقضائية تتطلب منهجية دقيقة لضمان تقديم تحليل شامل ودقيق، إن كيفية التطبيق لحل المذكرات الإستخلاصية يتطلب منا التعرض في المطلب الأول للتقديم الخاص حول حل المذكرة ،كما سوف نعرج في المطلب الثاني لحل المذكرات الإستخلاصية بالوقوف على كيفية معالجة كافة الوثائق المقدمة كما سيأتي معنا :

المطلب الأول : التقديم الخاص لحل مختلف المذكرات الإستخلاصية

مقدمة:

نعالج فيها الموضوع المطروح في الملف ، من خلال النصوص والقرارات والآراء الفقهية ،بالقول: يتناول الملف الذي بين أيدينا موضوع : ..... من خلال مجموعة من النصوص القانونية هي المواد ..... من القانون المدني مثلا أو من قانون ..... بالإضافة إلى قرارات المحكمة العليا المرتبة من سنة ..... إلى سنة ..... بالترتيب والتي صدرت عن الغرفة ..... وفي جهة أخرى تناول الموضوع مجموعة من الآراء الفقهية للأستاذ: .....والأستاذ ..... (مع ذكر صفته ومركزه المذكور بالملف)إن هذه القرارات والنصوص والقانونية والفقهية تتناول إشكالية معينة هذا

1-- صالح طليس – المنهجية في دراسة القانون – المرجع السابق ، ص38.

ما نحاول تناوله بالشرح والتحليل من اجل تبيان هذا الإشكال وحله من خلال منهجية موضوعية كما يلي:

المطلب الثاني: حل المذكرات الإستخلاصية

لكي يقوم الطالب بحل المذكرات الإستخلاصية المقدمة له في أي مسابقة أو امتحان، وجب عليه المرور لزوما بالحل عن طريق عرض النصوص القانونية،ثم الحل الخاص بقرارات المحكمة العليا ،ثم تطرق عرض الآراء الفقهية ،تليه في الأخير عرض الخلاصة،ليصل في النهاية للحل الصحيح للإجابة على منهجية التعليق على المذكرة الإستخلاصية وعليه سنقوم بدراسة هذا المطلب .

الفرع الأول: من حيث النصوص القانونية الخاصة المذكرات الإستخلاصية:

جاءت النصوص في عامتها (متوافقة – متعارضة) مع بعضها البعض إذ تتناول المادة الأولى..... : والمادة2 .....والمادة3(ذكر كل ما تتناوله المواد بصفة عامة وملخصة) حيث يظهر من خلال تحليلنا واستقرائنا لهذه النصوص انها رتبت قاعدة عامة متمثلة في : ..... واستثناء في المواد ..... (في حال وجود قاعدة عامة واستثناءات)، (أما إن ظهر التعارض فيجب تحديد التعارض في أي مادة ويذكر بالتفصيل)

الفرع الثاني: من حيث قرارات المحكمة العليا:

يظهر (استقرار- عدم استقرار) بين ملفات المحكمة العليا في تناولها للموضوع ..... حيث تناولت القرارات ..... (ذكر كل القرارات التي استقرت على الموضوع) غير أن القرار رقم ..... الصادر بتاريخ ..... رتب استثناء جسد عدم استقرار قضاء المحكمة العليا حيث قضت بـ .....وهو الأمر الذي يجسد بالفعل تناول المحكمة العليا للموضوع من وجهة ..... (شرح وجهة نظر تناول المحكمة للموضوع المطروح بالملف).

الفرع الثالث: من حيث الآراء الفقهية الخاصة بالمذكرة الإستخلاصية:

جاءت المقالات الفقهية التي تناولت موضوع الملف وهي .... (ذكر عددها) النص الأول للأستاذ أو الفقيه .....الذي تناول فيه موضوع نذكره..... أما النص الثاني فكان للأستاذ ..... الذي تناول فيه بشكل (متقارب – متناقض – متباين- متسلسل- مكمل) للمقال السابق من حيث أنه تناول : ..... أما النص الأخير فجاء ..... (متوافقا- متناقضا – متسلسلا- مكملا..) للمقالات السابقة من حيث : ..... (تشرح وجهة نظر الأستاذ الكاتب) ،من خلال ذلك نستنتج أن النصوص جاءت (متوافقة- متكاملة- متسلسلة- متناقضة – متباينة ..)

فيما بينها.

الفرع الرابع : الخلاصة النهائية للمذكرة الإستخلاصية:

إن تناول الملف لموضوع:نذكره "نسميه" ..... جاء واضحا من خلال تعارض نستجليه من خلال : ..... (ذكر النص الذي جاء متعارضا وقد يكون حكما أو قرار أو نصا أو مقالا) ومن ذلك يتوضح أن الإشكال القائم متمثل في

تناقض ..... (استخراج القرار أو النص أو المقال الذي يشكل تناقضا مع موضوع الملف) وذلك يجعل ..... (النصوص متناقضة) أو (القرارات غير مستقرة) أو (المقالات الفقهية غير متوافقة).

خاتمة:

في ختام كتاب البيداغوجي في مقياس منهجية البحث العلمي للسداسي الأول والثاني نذكر طلبتنا بأن إدراك منهجية وتقنيات البحث العلمي المستخدمة في الدراسات القانونية وإعطائها الأهمية اللازمة سواء ما تعلق بالشق القانوني والقضائي من منهجية التعليق على الأحكام والقرارات القضائية ،وكذا المذكرة الإستخلاصية، تعد الركيزة الأساسية في الميدان العلمي والعملي ،وكذا في كافة المسابقات الوطنية سواء الخاصة بمسابقة القضاء أو المحاماة أو المسابقات الخاصة بعالم الشغل والعمل لذلك نأكد على الأهمية التي تكتسيها منهجية وتقنيات البحث العلمي في هذا المقياس التي تجعل من الطالب بعد تخرجه يلم بكافة الأمور المتعلقة بهذا المجال بطريقة صحيحة وسليمة .

قائمة المراجع

المعاجم والقواميس:

1-ابن منظور أبو الفضل محمد بن مكرم بن علي، لسان العرب، دار صادر ، بيروت، ط 2 ، 1414 هـ .

2-ابن منظور:لسان العرب،مجلد6، مادة"نهج" ،دار الجيل،بيروت،لبنان،د،ط ،1988.

3- إبراهيم مصطفى وآخرون: المعجم الوسيط،دار العودة،تركية،مصر،ط2، 1972.

4-مجدي وهبة:معجم مصطلحات الأدب: نجليزي/فرنسي/عربي، مكتبة لبنان،بيروت،د،ط ،1984.

5- ابن فارس "معجم مقاييس اللغة" 4/ 281.

6-يوسف الخياط:معجم المصطلحات العلمية والفنية ،عربي /إنجليزي /فرنسي /لاتيني ،دار لسان العرب،بيروت،د،ط ،د،ت.

7- معجم الوجيز:مجمع اللغة العربية،القاهرة،1989.

8-قاموس وبستر

9-المعجم الوجيز، إصدار مجمع اللغة العربية بمصر، ط الأولى، 1993.

أولا : المراجع باللغة العربية:

أ /- الكتب :

2-أحمد إبراهيم عبد التواب، أصول البحث العلمي في علم القانون، دار الجامعة الجديدة ،الإسكندرية،2009.

3- أحمد بدر ،أصول البحث العلمي ومناهجه ،المكتبة الأكاديمية القاهرة ، 1996 .

4- أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري- الفصل في الملل والأهواء والنحل-الجزء الخامس، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة،دون ذكر تاريخ

5-أحمد محمد حسين الدغشي ، "نظرية المعرفة في القرآن الكريم وتضميناتها التربوية- مركز التفسير للدراسات القرآنية.

6- أحمد عبد الكريم سلامة، الأصول المنهجية لإعداد البحوث العلمية، ط1، دار النهضة العربية، القاهرة، 1999.

7-احمد بدر ، أصول البحث العلمي و مناهجه ،الكويت، وكالة المطبوعات ، 1979

8-أحمد بدر، أصول البحث العلمي ومناهجه، ط 6، وكالة المطبوعات وعبد الله حرمي، الكويت، 1982.

9-أحمد شلبي كيف تكتب بحثاً أو رسالة، ط 24، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1997.

10-أنول باتشيري ترجمة خالد ناصر آل حيان، بحوث العلوم الاجتماعية المبادئ و المناهج والممارسات، دار اليازوري، عمان، ط 2 .

11-ابن القيم مدارج السالكين *ابن القيم* الجوزية-الجزء الثالث، المحقق: محمد المعتصم بالله البغدادي ، الناشر: دار الكتاب العربي، 1996.

12- بدوي عبد الفتاح محمد، فلسفة العلوم : العلم ومستقبل الإنسان إلي أين ؟- دار قباء الحديثة للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط3 ، 2007.

13- بشير صالح الرشدي :مباحث البحث التربوي, دار الكتاب الحديث , الطبعة الأولى, الكويت, 2000.

14-ثامر فاضل:اللغة الثانية(في إشكالية المنهج والنظرية والمصطلح في الخطاب النقدي العربي الحديث)،المركز الثقافي العربي،بيروت،المغرب،ط1.

15- جودت الركابي، منهج البحث الأدبي في إعداد الرسائل الجامعية، دار ممتاز للتأليف والترجمة والنشر، دمشق، 1992.

16- جميل صليبا، المعجم الفلسفي، الجزء الثاني ،دار الكتاب اللبناني، بيروت، د ط 01، 1982.

17- جابر جاد نصار، أصول وفنون البحث العلمي، ط1، دار النهضة العربية، القاهرة، 2002.

18- حسين عبد الحميد رشوان، ميادين علم الاجتماع ومناهج البحث العلمي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1992.

19- حلمي محمد الحجار - المنهجية في القانون ، الطبعة الثانية، 2003 .

20-حورية سويقي ،الوجيز في منهجية التفكير القانوني و البحث العلمي ، دار هومه , الجزائر ، 2018 .

21-رشيد شميشم، مناهج العلوم القانونية ، دار الخلدونية، القبة القديمة , الجزائر ، 2018

22-ربحي مصطفى عليان ، محمد عثمان غنيم ، مناهج وأساليب البحث العلمي ،النظرية والتطبيق ،دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ،الطبعة الأولى ، 2000.

23-رحيم يونس كرو العزاوي ،مقدمة في منهج البحث العلمي ،دار دجلة ،عمان،2008.

24-رشيد شميشم ، مناهج العلوم القانونية، دار الخلدونية، القبة القديمة، الجزائر ،2018 .

25-ريما ماجد ، منهجية البحث العلمي ،إجابات علمية عن أسئلة جوهرية ،مؤسسة فريديريش إلبرت ،بيروت ،2016 .

26- زين بدر فراج، أصول البحث القانوني، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000.

27-سعد عبد الرحمان زيدان، مناهج البحث العلمي في العلوم القانونية، دار الكتاب القانوني ،2009.

28- سكيل رقية ، منهجية البحوث العلمية دليل لطلاب العلوم القانونية والإدارية ،دار الخلدونية الجزائر ،2010 .

29- سيد هواري، دليل الباحثين في إعداد البحوث العلمية، مكتبة عين شمس، القاهرة، 2004.

30- شروخ صلاح الدين- الوجيز في المنهجية القانونية التطبيقية- ط – 1 - دار العلوم للنشر و التوزيع عنابة، الجزائر، 2010.

31- الشريف الجرجاني- التعريفات، مكتبة لبنان ،دون ذكر الطبعة ، 1985.

32- صالح طليس - المنهجية في دراسة القانون – ط-1- منشورات زين الحقوقية لبنان، 2010 .

33- صلاح الدين فوزي، المنهجية في إعداد الرسائل والأبحاث القانونية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1999 .2000..

34-صلاح فضل-مناهج النقد المعاصر،ميريت للنشر والمعلومات ،القاهرة ،مصر ،ط 1، 2002.

35- طه زاكي صافي - منهجية العلوم القانونية – ط -1- المؤسسة الحديثة للكتاب لبنان ، 1998.

36-عمار عوابدي , مناهج البحث العلمي و تطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية و الإدارية , ديوان المطبوعات الجامعية ,بن عكنون , الجزائر , 1999 .

37- عبد الفتاح محمد دويدار-مناهج البحث في علم النفس, دار المعرفة - الإسكندرية , مصر, .1996.

38-عمار بوحوش,. محمد محمود الذنيبان: منهاج البحث العلمي و طرق إعداد البحوث د.م.ج الجزائر - .2000 .

39- عكاشة محمد عبد العال و سامي بديع منصور ، المنهجية القانونية ، الطبعة الأولى 2003 .

40- عبود عبد الله العسكري - منهجية البحث العلمي في العلوم القانونية-سلسلة منهجية البحث العلمي-الجزء الثالث- ،ط-2- دار النميرة دمشق سورية، 2004 .

41- عبد الرحمن الزنيدي مصادر المعرفة في الفكر الديني والفلسفي-دراسة نقدية في ضوء الإسلام،المعهد العالمي للفكر الإسلامي،1992.

42-عبد القادر الشيخلي ، قواعد البحث القانوني ،دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ،الأردن ، 2010 .

43- عبد الفتاح محمد دويدار-مناهج البحث في علم النفس، دار المعرفة - الإسكندرية , مصر،1996.

44- علي ضوى، منهجية البحث القانوني، منشورات مجمع الفاتح للجامعات، ليبيا، 1989..

45-عبد الرحمان بدوي- مناهج البحث العلمي،وكالة المطبوعات ،الكويت ،ط03، 1977.

46-عباس الجراري- خطاب المنهج، منشورات الهلال العربية للطباعة،الرباط المغرب،ط2، 1995.

47- غازي عناية، إعداد البحث العلمي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، بلا تاريخ نشر.

48- غناي زكية، منهجية الأعمال الموجهة في القانون المدني- ط - 2 ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر ، 2005.

49-الفيروز أبادي مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب ، القاموس المحيط ، مؤسسة الرسالة ، بيروت، ط 8 ، 2005 .

50-كمال دشلي ، منهجية البحث العلمي، مديرية الكتب و المطبوعات الجامعية، سوريا،الطبعة الأولى، 2016 .

51- مانيو جدير ،منهجية البحث العلمي، ترجمة : ملكة أبيض، ،دون ذكر تاريخ .

52-مجدي عزيز إبراهيم :مناهج البحث العلمي في العلوم التربوية و النفسية- المكتبة الأنجلو مصرية ،القاهرة،الطبعة الأولى،1989.

53-محمد سرحان علي المحمودي ، مناهج البحث العلمي، دار الكتب ،صنعاء، الجمهورية اليمنية، 2015.

54- مسعد عبد الرحمان زيدان ، مناهج البحث العلمي في العلوم القانونية ، دار الكتاب القانوني ، 2009 .

55-محمد موسى بابا عمي ، مقاربة في البحث العلمي، معهد المناهج،،دون ذكر دار النشر،الطبعة الأولى ،2007.

56- محمد علي الفاروقي *التهانوي-كشاف اصطلاحات الفنون*،الجزء الأول، طبعة دار صادر، ببيروت.

57- مدحت محمد أبو النصر ، مناهج البحث في الخدمة الاجتماعية ، المجموعة العربية للتدريب و النشر، القاهرة ، د ط ، 2014 .

58- محمد التغدويني - النظرية العامة للتعليق على الأحكام القضائية - الطبعة الثانية، 2006.

59- محمد العروصي ، المختصر في المنهجية القانونية ، الطبعة الأولى، 2011 .

60-محمود فهمي زيدان ،الإستقراء والمنهج العلمي ،دار الجامعات المصرية ، الإسكندرية ،الطبعة الأولى،1977.

61- مجدي عزيز إبراهيم :مناهج البحث العلمي في العلوم التربوية و النفسية- المكتبة الأنجلو مصرية ,القاهرة, ..1989.

62- محمد زيان عمر: البحث العلمي مناهجه و تقنياته- د.م.ج -الجزائر ،1989.
63-محمد محمد قاسم-المدخل إلى مناهج البحث العلمي، دار النهضة العربية، بيروت،ط1، 1999.

ب /القوانين:
1-القانون09/08المؤرخ 2008/02/25 قانون الإجراءات المدنية والإدارية،ج ر،رقم21، الصادرة23 /2008/04.
2-القانون رقم 13-07 المؤرخ في 29 أكتوبر 2013 يتضمن تنظيم مهنة المحاماة،ج ر ،رقم55،الصادرة2013/10/30،

ج /المداخلات:
1-رزوقي نعيمة- حسن جبر- رؤية مستقبلية لدور اختصاصي المعلومات في إدارة المعرفة-إدارة المعلومات في البيئة الرقمية: المعارف والكفاءات والجودة.وقائع المؤتمر الدولي الثالث عشر للإتحاد العربي للمكتبات والمعلومات (بيروت 29 أكتوبر،1 نوفمبر2002). تونس المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم،2003، ص.275.
2-عطية وليد ،مناهج البحث العلمي بين جدل التصنيف وطرائق الإستخدام ، أشغال الندوة العلمية حول منهجية البحث العلمي،منهجية البحث العلمي في العلوم الإجتماعية،يوم 5 ماي 2006 ،جامعة محمد لمين دباغين،إعداد نادية سعيد عيشور ،تقديم عبد الرحمان برقوق ،مؤسسة حسين رايس جبل للنشر والتوزيع ،قسنطينة ،2017.

د / مقالات :
1-مسعودي هشام ،إسهامات العرب والمسلمين في العلوم بعيون الغرب اعترافات المفكر غوستاف لوبون ،مجلة آفاق فكرية،المجلد 01 ،العدد01، ،2013.

ه / محاضرات:

1-صغور أحلام ،أنواع مناهج البحث العلمي ،دروس مقدمة لطلبة السنة الثانية ماستر مدمج ،جامعة وهران 1 ، أحمد بن بلة ،معهد الترجمة ،1017 .

2-مسعودي هشام ،محاضرات في منهجية البحث العلمي،السنة الأولى ماستر ،تخصص قانون إداري،2022.

3-مسعودي هشام ،محاضرات منهجية البحث العلمي ،ماستر السنة الأولى ،تخصص ،قانون الأسرة ،2022.

4-د.مسعودي هشام ،محاضرات منهجية البحث العلمي ،ماستر السنة الأولى ،تخصص ،قانون الأعمال ،2022.

و/ المواقع الالكترونية:

1- حسني إبراهيم عبد العظيم - مفهوم المعرفة العلمية ومكوناتهامن كتـّاب موقع بوّابتي،دون تاريخ نشر ،تاريخ الزيارة 2023/02/14،رابط موقع https://myportail.com/actualites-news-web-2-0.php?id=6882

2-حسني إبراهيم عبد العظيم،المعرفة العلمية: مفهومها، بنائُها وسماتها، الحوار المتمدن، r=0&http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=413456 الاطلاع على الرابط في 05/ 09 / 2022 سا 19:40

3-خليل اندراوس، المنهج الجدلي - مقدمة لدراسة الديالكتيك،المحور: أبحاث يسارية واشتراكية وشيوعية ،مجلة الحوار المتمدن-العدد: 5415 - 2017 / 1 / 28 ،الرابط https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=546315 - 14:23

4- الراغب الأصفهاني -المفردات في غريب القرآن"،الجزء الأول، دار القلم ،دون ذكر تاريخ،ص 331.كما توجد في الرابط http://shiaonlinelibrary.com/%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%AA%D8%A8/2552_%D9%85%D9%81%D8%B1%D8%AF%D8%A7%D8%AA-%D8%BA%D8%B1%D9%8A%D8%A8-

%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B1%D8%A2%D9%86-
%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A7%D8%BA%D8%A8-
%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B5%D9%81%D9%87%D8%A7%D9
%86%D9%89/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%81%D8%AD%D8%A9
_328

5-صاحب الربيعي، علم الفلسفة الهدف والغاية، مجلة الحوار المتمدن
r=0&http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=42503
الاطلاع على الرابط 2021 /01/27 ،على الساعة 11.00.

6-مبارك بن حمد الحامد الشريف - طرق المعرفة عند ابن كثير،موقع الألوكة،نشر يوم 2021/01/4: تاريخ الزيارة 2022/05/16،رابطالموضوع
https://www.alukah.net/sharia/0/144101/%D8%B7%D8%B1%D9%82-
%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%B1%D9%81%D8%A9-
%D8%B9%D9%86%D8%AF-%D8%A7%D8%A8%D9%86-
%D9%83%D8%AB%D9%8A%D8%B1/#ixzz8wBBpKyh3

7-قاموس إكسفورد-
https://www.oxfordlearnersdictionaries.com/definition/english/knowledge?q=knowledge
الاطلاع على الرابط 2021/02/22 سا 21:10

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية :

Dictionnaire :

1-Dictionnaire encyclopédique Larousse, librairie Larousse, paris, édition 1979

1-Janin patrick-méthodologie de droit administratif-ellipse ; paris ,2007.

فهرس الموضوعات	الصفحة
محتوى مقرر الجامعي السداسي الأول	03
مقدمة	05
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للعلم	08
المبحث الأول: تعريف العلم وتمييزه عما يشابهه من مفاهيم	09
المطلب الأول: تعريف العلم	09
المطلب الثاني: تمييز العلم عما يشابهه ويقاربه من مصطلحات	10
المبحث الثاني: فلسفة العلم ومسلماته التي يقوم عليها	
المطلب الأول : فلسفة العلم	13
المطلب الثاني: المسلمات التي يقوم عليها العلم	13
المبحث الثالث:وظائف وسمات العلم	18
المطلب الأول :وظائف العلم	19
المطلب الثاني:السمات المميزة للعلم	15
الفصل الثاني : ماهية المعرفة وطرق الوصول لها	20
المبحث الأول : الإطار النظري للمعرفة	23
المطلب الأول : مفهوم المعرفة لغة واصطلاحًا	23
المطلب الثاني : أشكال المعرفة	24
المطلب الثالث: الفرق بين مفهوم العلم والمعرفة	28

المبحث الثاني : طرق الوصول للمعرفة	35
المطلب الأول : الحس والتجربة	38
المطلب الثانيً: الأدلة الشرعية الوحي	83
الفصل الثالث : ماهية البحث العلمي ومناهجه	
المبحث الأول : مفهوم البحث العلمي وأهميته	47
المطلب الأول : مفهوم البحث العلمي	48
المطلب الثاني :أهمية البحث العلمي	
المطلب الثالث: خصائص البحث العلمي	
المبحث الثاني : أنواع البحث العلمي	55
المطلب الأول :تقسيم البحوث العلمية من حيث الطابع العام	56
المطلب الثاني :تقسيم البحوث العلمية من حيث المجال العلمي	56
المطلب الثالث :تقسيم البحوث العلمية من حيث الغاية الأكاديمية	60
المطلب الرابع: تقسيم البحوث العلمية.حسب معالجتها للحقائق	61
الفصل الرابع : مناهج البحث العلمي	67
المبحث الأول : مفهوم مناهج البحث العلمي	
المطلب الأول : تعريف مناهج البحث العلمي في الناحية اللغوية	71
والإصطلاحية	71
المطلب الثاني :سمات مناهج البحث العلمي	72
المطلب الثالث :أهمية مناهج البحث العلمي	
المبحث الثاني : علم المناهج	81
المطلب الأول : تكوين علم المناهج	84

المطلب الثاني :تصنيفات المناهج	86
المطلب الثالث :معايير تصنيف المناهج	86
المبحث الثالث :أنواع مناهج البحث العلمي	88
المطلب الأول : المنهج الوصفي في البحوث العلمية	91
المطلب الثاني :المنهج الاستقرائي في البحوث العلمية	95
المطلب الثالث: المنهج الاستنباطي التحليلي في البحوث العلمية	109-96 116-110
المطلب الرابع: المنهج الاستدلالي في البحوث العلمية	120-117
المطلب الخامس: المنهج المقارن في البحوث العلمية	
محتوى المقرر الخاص بالسداسي الثاني	130-121
الفصل الأول : تلخيص كتب قانونية	142-131
المبحث الأول : الإطار المفاهيمي لتلخيص الكتب	142
المطلب الأول : تعريف التلخيص للكتب	143
المطلب الثاني: أهمية التلخيص للكتب	144
المطلب الثالث : الأسباب الداعية للتلخيص	144
المطلب الرابع: مهارات تلخيص الكتب	145
المطلب الخامسً: مبادئ كتابة التلخيص للكتب	146
المطلب السادس: كيفية تلخيص الكتب القانونية بشكل صحيح	147 147
المطلب السابع: طرق تلخيص الكتب	148
المبحث الثاني : تلخيص بعض الكتب القانونية المشهورة	
المطلب الأول: تلخيص كتاب "نظرية القانون" للمؤلف هارولد لاسكي	157 161
المطلب الثاني: تلخيص كتاب القانون الدولي العام المؤلف:	

أحمد مصطفى	166
المطلب الثالث : تلخيص كتاب مبادئ القانون المدني للمؤلف: عبد الرزاق السنهوري	168
الفصل الثاني : اقتراح إشكالية بحث وتحديد خطتها ودراستها في القانون	169
المبحث الأول : "تأثير القوانين الإلكترونية على حقوق الأفراد: دراسة حالة على الخصوصية وحماية البيانات في العصر الرقمي"	173
المبحث الثاني: تأثير القوانين على حماية حقوق الإنسان في ظل الأنظمة السياسية المختلفة"	176
الفصل الثالث : منهجية التعليق والتحليل للأحكام والقرارات القضائية	178
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي منهجية التعليق والتحليل للأحكام والقرارات القضائية	187
المطلب الأول :تعريف منهجية التعليق والتحليل للأحكام والقرارات القضائية	197
المطلب الثاني :الفرق بين المسألة القانونية والقرار القضائي	197
المطلب الثالث :أنواع المناهج للتعليق على الأحكام والقرارات القضائية	198
المبحث الثاني : مراحل التعليق على الحكم أو القرار القضائي	199
المطلب الأول:المرحلة التحضيرية للتعليق على قرار	200
المطلب الأول:المرحلة التحريرية للتعليق على قرار	201
الفصل الرابع: منهجية إعداد المذكرات الإستخلاصية	208-202
	216-209

المبحث الأول :الإطار النظري لإعداد المذكرة الاستخلاصية	217
المطلب الأول : ماهية المذكرة الاستخلاصية	217
المطلب الثاني :تحليل الوثائق وكيفية تحرير المذكرة الاستخلاصية	217
المبحث الثاني : نموذج لكيفية التطبيق لحل مختلف المذكرات الإستخلاصية	221
المطلب الأول : التقديم الخاص لحل مختلف المذكرات الإستخلاصية	223
المطلب الثاني: حل المذكرات الإستخلاصية	223
خاتمة	
قائمة المراجع	224
الفهرس	226
	236-227
	241-237

ISBN : 978-9969-02-723-5